

كلية الدراسات العليا

برنامج الدراسات الدولية

النضال السلمي في الصراعات الدولية:
فلسطين نموذجاً

Non-Violent Struggle in International Conflicts:
The Palestinian Case

إعداد

حسبان شكري خليل نزال

1045286

إشراف

د. روجر هيكوك

2010



كلية الدراسات العليا

برنامج الدراسات الدولية

النضال السلمي في الصراعات الدولية:
فلسطين نموذجاً

Non-Violent Struggle in International Conflicts:
The Palestinian Case

رسالة ماجستير مقدمة من

حسبان شكري خليل نزال

1045286

إشراف

د. روجر هيكوك

تاريخ المناقشة:

4/2/2010

لجنة الإشراف والمناقشة

د. روجر هيكوك (رئيساً)

د. سمير عوض (عضواً)

د. أحمد مصلح (عضواً)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت – فلسطين.



كلية الدراسات العليا

برنامج الدراسات الدولية

النضال السلمي في الصراعات الدولية:
فلسطين نموذجاً

Non-Violent Struggle in International Conflicts:
The Palestinian Case

رسالة ماجستير مقدمة من

حسبان شكري خليل نزال

1045286

إشراف

د. روجر هيكوك

تاريخ المناقشة:

4/2/2010

لجنة الإشراف والمناقشة

د. روجر هيكوك (رئيساً)...............................

د. سمير عوض (عضواً)................................

د. أحمد مصلح (عضواً)................................

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت – فلسطين.

إهداء

إلى روح والداي.. وأخي..

إلى روح الملاك الصغير ماريا..

إلى زوجتي وأبنائي.. إخواني وأخواتي..

إلى كل من يعمل من أجل فلسطين..

ويرى أنها تستحق أكثر .. وأكثر..

شكر وتقدير

بعد حمد الله وشكره الذي وفقني لإنجاز هذه الدراسة، فإنني أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إنجاح هذا العمل.

وأخص بالذكر أستاذي الفاضل د. روجر هيكوك، وأعضاء لجنة النقاش د. سمير عوض ود. أحمد مصلح.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من تفضل بقبول إجراء المقابلات الشخصية معه من قادة ورموز الحركة الوطنية والإسلامية الفلسطينية، وأتقدم بالشكر والتقدير إلى جميع من قدموا لي العون والمساعدة في الحصول على المصادر والمراجع، لتسهيل إنجاز هذه الدراسة، وأخص بالذكر الزملاء في مكتبة المجلس التشريعي، والعاملين في مكتبة جامعة بيرزيت، ومكتبة بلدية البيرة.

قائمة المحتويات

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة دور النضال السلمي في الصراعات الدولية، وتكمن أهمية هذا الموضوع في أهمية المقاومة اللاعنيفة ذاتها، كأحد أشكال المقاومة المشروعة للاحتلال وظلم الحكام لشعوبها، وفي محاولة إظهار فعالية هذا الشكل من المقاومة من خلال دراسة العديد من تجارب الشعوب والأمم التي اعتمدت هذا الشكل من النضال، ومقارنتها بالتجربة النضالية الفلسطينية التي اعتمدت أسلوب الكفاح المسلح في سبيل تحقيق أهدافها، ومن ثم اعتماد أسلوب ونهج المفاوضات في سبيل حل وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي.

وتسعى هذه الدراسة للبحث في الأسباب التي جعلت مكونات حركة المقاومة الفلسطينية – الوطنية والإسلامية– تنحى عن هذا الخيار وعدم جعله خياراً استراتيجياً للمقاومة والنضال ضد الاحتلال والوجود الإسرائيلي في فلسطين، خاصة بعد التوقيع على اتفاقية أسلو والدخول في مفاوضات مباشرة مع الجانب الإسرائيلي. والآن وبعد الإعلان عن عبثية هذه المفاوضات، تتساءل الدراسة عن مدى إمكانية اعتماد المقاومة اللاعنيفة كإستراتيجية عمل وفعل نضالي للضغط على حكومة الاحتلال والدخول في مفاوضات جدية تنهي الاحتلال وتحقق الحرية والاستقلال للشعب الفلسطيني.

وقد انطلقت الدراسة من الفرضيات التالية:

1- أن إسرائيل كقوة احتلال، أدركت خطورة النضال السلمي قبل أن يدرك الفلسطينيون أهمية هذا الشكل من المقاومة، وأنها تخشى من نشر وتعميم إستراتيجية المقاومة السلمية واللاعنيفة.

2- أن للمكون الديني والإرث التاريخي دورا هاما، في جعل فصائل وقوى حركة المقاومة الفلسطينية تتبنى خيار الكفاح المسلح والعمل الجهادي، وتقديمه على الخيارات الأخرى.

3- إن خيار المقاومة اللاعنيفة يبقى خياراً نموذجياً لمواجهة الرفض الدولي لخيار المقاومة المسلحة للاحتلال، وتعمد وصفه بالإرهاب. كما يمكن أن يكون خياراً فعالاً في دعم الموقف الفلسطيني ومفاوضيه.

وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي والوصفي، كما يظهر جلياً المنهج المقارن في الفصل الرابع، حيث عمدت الدراسة لمقارنة التجربة الفلسطينية بتجارب الشعوب والأمم التي اعتمدت هذا النوع من المقاومة.

تأتي هذه الدراسة في مقدمة وأربعة فصول، أما المقدمة فقد تحدثت عن أهمية النضال السلمي باعتباره أحد أشكال المقاومة، مع الإشارة بإيجاز إلى بعض التجارب الدولية ذات العلاقة، بالإضافة إلى أهمية الدراسة وأهدافها وفرضياتها.

فيما ناقش الفصل الأول وضمن أربعة مباحث، مفهوم الصراع والنزاع بالإضافة إلى مفهوم الأزمة والتوتر والحرب كأشكال مختلفة للعلاقة بين الدول، كما ناقش أسباب الصراعات والنزاعات الدولية والنظريات التي حاولت تفسير تلك الأسباب، وأيضا ناقش هذا الفصل وسائل حل النزاعات وإنهاء الصراعات الدولية، كما ناقش هذا الفصل الجوانب النظرية للنضال السلمي في حل الصراعات الدولية. ليكون منطلقاً وإطاراً نظرياً للدراسة.

كما ناقش الفصل الثاني وضمن ثلاثة مباحث، واقع وظروف التجارب الدولية في مجال اللاعنف، وأساليب وأدوات اللاعنف المستخدمة في هذه التجارب، وأين نجحت وأين أخفقت هذه التجارب، لتشكل قاعدة ومنطلق للمقارنة مع التجربة الفلسطينية.

وتناول الفصل الثالث من خلال ثلاثة مباحث، واقع وظروف الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي، كما ناقش اللاعنف في المنطلقات الفكرية والنظرية للفصائل والقوى الفلسطينية، والأساليب والأدوات المستخدمة في التجربة الفلسطينية ونجاحاتها وإخفاقاتها.

فيما جاء الفصل الرابع ليناقش النتائج والنظرة الإستشرافية للنضال السلمي في التجربة الفلسطينية، فكانت أهم النتائج التي خلصت أليها الدراسة:

- إن اللاعنف مقاومة وليس استسلاماً، وله متطلبات وأساسيات لا بد من فهمها من أجل النجاح وتحقيق هدف النصر على الخصم.
- إن اللاعنف ليس أسلوباً مستحدثاً في التجربة الفلسطينية، غير أن هذا الأسلوب لم يُستخدم وفقاً لإستراتيجية عمل وبرنامج وطني يحدد أولويات وأساليب المقاومة، فلم تتمكن حركة المقاومة الفلسطينية من البناء والفعل التراكمي من الانتفاضة الأولى إلى الثانية.
- إن المكون الديني والإرث التاريخي للشعب الفلسطيني قد لعب دوراً هاما في جعل التنظيمات الفلسطينية تنحى عن الخيارات الأخرى وتتبنى الكفاح المسلح والجهاد من أجل تحقيق هدف الحرية والاستقلال، وبذلك فقد تساوقت معظم التنظيمات الفلسطينية مع رغبة الشعب الفلسطيني في الانتقام لما حل به من تشرد وتشتت إثر نكبة عام 1948، كما لعبت القوى والتنظيمات الفلسطينية على حساسية الموقع الديني للقدس وفلسطين عامة لدى مسلمي ومسيحي الشعب الفلسطيني.
- التأكيد على أن المكون الديني بالنسبة للحركات الاسلامية مثل منطلقاً أكثر أهمية في تبني الجهاد باعتباره فرض عين على المسلمين كافة. ويرى البعض أن ممارسة الكفاح المسلح من قبل التنظيمات والقوى (الوطنية والإسلامية) لم يخل من هدف تحقيق مكاسب حزبية وتنظيمية.

- إن تشابه التجربة الفسطينية من حيث النتيجة وبعض الاسباب مع العديد من التجارب العالمية، لا ينفي الخصوصية في الطبيعة التي يتمثل فيها الاحتلال الاسرائيلي. ونتيجة لهذه الطبيعة الى جانب الارث التاريخي والاجتماعي ، يعلل العديد من ذوي الشأن تبني الكفاح المسلح كإستراتيجية عمل ومقاومة وطنية فلسطينية.
- لعبت أدبيات حركة المقاومة الفلسطينية دوراً هاماً في ابراز وترسيخ مفهوم المقاومة العنيفة وأهميتها، كما لعب المؤرخ والكاتب الفلسطيني والعربي دوراً مهماً في استبعاد فكر وممارسة المقاومة اللاعنيفة عند الفلسطينيين.
- إن معظم القوى والتنظيمات الفلسطينية، تدرك أهمية المقاومة اللاعنيفة لإشراكها مختلف شرائح المجتمع في مقاومة الاحتلال، إلا أنها لا تركز جهودها واهتمامها على تطوير وإيجاد استراتيجيات وبرامج عمل تعبوية للمجتمع الفلسطيني. فحركة المقاومة الفلسطينية تعيش حاله من التناقض ما بين الاعتقاد والممارسة العملية لمفهوم المقاومة.
- يشكك البعض في امكانية ايجاد مثل هذه الاستراتيجيات نتيجة القمع الاسرائيلي والضغط النفسي الذي يمارسه الاحتلال على مختلف شرائح المجتمع الفلسطيني مما يدفعه باتجاه المقاومة العنيفة.
- التأكيد على أن سلطات الاحتلال الاسرائيلي ادركت مخاطر المقاومة اللاعنيفة قبل أن تدرك حركة المقاومة الفلسطينية أهميتها وقوة تأثيرها في الفعل النضالي الفلسطيني.
- ان ظروف ومستجدات ما بعد أسلو وقيام السلطة الوطنية قد أفقد الفلسطينيين بعض أهم اساليب المقاومة الشعبية، والفشل في ايجاد بديل عن الاضرابات التجارية...

- تؤكد الدراسة على أن عدم وجود استراتيجية عمل ومقاومة لا عنيفة لدى الفلسطينيين حال دون استفادة الفلسطينيين من تجربة انتفاضة عام 1987، من حيث استثمار حالة العصيان المدني في بيت ساحور ، واستغلال حالة الاندفاع الشعبي والجماهيري في انتفاضة الاقصى عام 2000.
- برغم ما أثير من معارضة وضجة اعلامية حول تعديل وإلغاء بعض مواد وبنود الميثاق الوطني لمنظمة التحرير، فان هناك من يشكك في ذلك، كما تبين أن أي من فصائل م. ت . ف. حتى الداعمة لاتفاق أوسلو لم تعدل أي من مواد وبنود أنظمتها الداخلية.

وأخيراً ... فإن حركة المقاومة الفلسطينية ستبقى بعيدة عن تحقيق هدف التحرر والاستقلال والعودة، بقدر بعدها عن إستراتيجية عمل وفعل مقاوم ينطلق من ضرورة وجود برنامج عمل وطني متكامل ذي أبعاد ورؤية محددة الأهداف والوسائل.

إن النماذج التي برزت في السنوات الأخيرة في مقاومة جدار التوسع والتمييز العنصري في بلعين والمعصرة وجيوس وغيرها، وما أعلنته الحكومة من برامج تنموية ومشاريع بنية تحتية وإسكان في المناطق المعروفة (بمناطق ج)، والمهددة بالمصادر والاستيطان يمثل شعاع أمل في توجه الجهات الرسمية والشعبية لتبني هذا الخيار من المقاومة، خاصة بعد فشل المفاوضات وتعنت حكومة الاحتلال في وقف الاستيطان وهدم بيوت الفلسطينيين.

Abstract

This study addresses the role of the peaceful struggle in international conflicts. The importance of this subject lies in the importance of Non Violent Resistance itself, as a form of legitimate resistance to occupation and the injustice of the regimes towards their peoples, an attempt to demonstrate the effectiveness of this form of resistance by examining the experiences of many peoples and nations that have adopted it in their struggle and compare it with the Palestinian struggle experience which adopted by the armed struggle to achieve its objectives, and then adopted the style and approach of negotiations in order to resolve and end the Arab-Israeli conflict.

The study seeks to discuss the reasons that made the components of the Palestinian resistance movement - the National and Islamic - step down from this option and not to make it a strategic choice of resistance and struggle against the occupation and the Israeli presence in Palestine, especially after the signing of the Oslo agreement and commencing direct negotiations with the Israeli side. Now, after voicing the absurdity of these negotiations, the study raises the question on the possibility of adopting the Non Violent resistance as a strategy of struggle action to pressure the occupation government and to restart serious negotiations that would end the occupation and achieve the freedom and independence of the Palestinian people.

The study is based on the following hypotheses:

1. Israel as an occupying power has realized the seriousness of the Non Violent struggle before the Palestinians realized the importance of this form of resistance and it is afraid of the publication and dissemination of the non violent resistance strategy.
2. The religious component and historical legacy have an important role in leading the factions and forces of the Palestinian Resistance Movement to adopt the option of armed struggle and jihad action and prioritize it over the other options.
3. The choice of the Non Violent resistance remains an ideal option to face the international rejection of the armed resistance against the occupation which was deliberately described as terrorism. It can also be an effective option in supporting the Palestinian position and its negotiators.

The researcher used the historical and descriptive method, as amply demonstrated by the comparative approach in the fourth chapter, as the study proceeded to compare the Palestinian experience with experiences of the of peoples and nations that have adopted this type of resistance.

The study is an introduction and four chapters. The introduction had talked about the importance of non violent struggle as one of the forms of resistance, with a brief reference to some relevant international experiences, as well as the importance of the study, its objectives and hypotheses.

The First Chapter, within four topics, discussed the concept of conflict and dispute as well as the concepts of crisis, tension and war as different forms of relations between countries. It also discussed the causes of international conflicts and disputes and the theories that tried to explain those reasons. This chapter, moreover, discussed ways to resolve conflicts and to end international conflicts as well as theoretical aspects of the non violent struggle in resolving the international conflicts to be the starting point and a theoretical framework of the study.

The Second Chapter, within three sections, discussed the reality and conditions of international experience in the field of non-violence, non-violent methods and tools used in these experiments, where they did succeed and failed to form the basis and the starting point for comparison with the Palestinian experience.

The third chapter, through three sections, discussed the reality and conditions of the Palestinian people under the Israeli occupation, in addition to the non-violence in intellectual and theoretical principles of the Palestinian factions and forces as well as the methods and tools used in the Palestinian experience, their successes and failures.

The Fourth Chapter discussed the results and vision of the non-violent struggle in the Palestinian experience. The most important findings of the study were as follow:

- The non-violent is resistance, but not surrendering and it has some requirements and basics that must be understood in order to succeed and achieve the goal of victory over the opponent.
- Non-violence is not a novel way in the Palestinian experience, but this technique is not used in accordance with an action strategy and a national program that identifies priorities and methods of resistance. The Palestinian resistance movement was unable to build and cumulate actions from the first Intifada to the second.
- The component of religious and historical heritage of the Palestinian people had played an important role in making the Palestinian organizations step down from the other options and adopt the armed struggle and jihad in order to achieve the goal of freedom and independence. Therefore, most of the Palestinian organizations have agreed with the desire of the Palestinian people in revenge for what happened to them in terms of dispersion and displacement following the catastrophe (NAKBA) of 1948. Palestinian forces and organizations also played on the sensitivity of this religious status of Jerusalem and Palestine in general to the Muslim and Christian Palestinian people.
- Stress that the religious component for the Islamic movements represented the more important starting point in the adoption of jihad as a personal duty of all Muslims. Some argue that the practice of armed struggle by the organizations and forces (national and Islamic) did not exclude the goal of achieving partisan and organizational advantages.
- The similarity of the Palestinian experience in terms of outcome and some of the reasons with many international experiences does not negate the privacy of the nature in which Israeli occupation is represented. As a result of this nature as well as the historical and social inheritance, many stakeholders justify the adoption of armed struggle as a Palestinian national strategy of action and resistance.

- The literature of the Palestinian resistance movement played an important role in highlighting and consolidating the concept of violent resistance and its importance. The Palestinian and Arab writers and historians also played a role in the exclusion of the practice and thought of non-violent resistance to Palestinians.
- Most of the Palestinian forces and organizations realize the importance of the Non Violent resistance for involving the various sectors of society in resisting the occupation, but they do not focus their efforts and attention on the development and creation of strategies and mobilization action programs for the Palestinian society. The movement of the Palestinian resistance lives a state of contradiction between belief and practice of the concept of resistance.
- Some people are skeptical about the possibility of finding such strategies due to the Israeli oppression and psychological pressure exercised by the occupation on the various sectors of the Palestinian society which leads to encourage violent resistance.
- The Israeli occupation authorities realized the risk of non-violent resistance before the Palestinian resistance movement recognizes its importance and strong impact on the Palestinian struggle action.
- The circumstances and developments after Oslo and the establishment of the Palestinian National Authority had cost the Palestinians some of the most important methods of popular resistance and the failure to find an alternative to commercial strikes ...
- The study asserts that the lack of action strategy and a non-violent resistance to the Palestinians had prevented benefiting from the experience of the Intifada of 1987 in terms of investing the state of civil disobedience in Beit Sahour and the use of popular and mass enthusiasm in the Al-Aqsa Intifada in 2000.
- Despite the raised opposition and media campaign about the amendment and cancellation of certain articles and provisions of

the National Charter of Palestine Liberation Organization, there are some people who are skeptical about it, and none of PLO factions, even the supportive ones of the Oslo agreement, did change any of the articles and terms of their statutes.

- Finally ... The Palestinian resistance movement will remain far from achieving the goal of liberation, independence and return, as it is far away from an action strategy and of resistance stems from the need for an integrated national action program with dimensions and vision for specific goals and means.

The models that have emerged in recent years to resist the expansionist and racial discrimination Wall in Bil'in, Al-Ma’sara, Jayyous and others and the Government's declared development programs and infrastructure projects and housing in areas known as (areas C), which is endangered be confiscation and settlement constitute a glimpse of hope in the direction of the official and popular parties to adopt this option of resistance, especially after the failure of negotiations and the intransigence of the Israeli government to halt settlement construction and demolition of Palestinian homes.

المقدمــة

المقاومة اللاعنيفة هي شكل من أشكال المقاومة، وأسلوب نضالي قديم، مارسته العديد من الشعوب والأمم المُستعمَرة، للحصول على الاستقلال الوطني، أو الوقوف في وجه الأنظمة التسلطية، أو لإنهاء التفرقة العنصرية وللإطاحة بالأنظمة الدكتاتورية. فالتاريخ البشري يشهد على وجود العديد من الصراعات التي اتخذ فيها النضال أشكالا غير عنيفة، بالتركيز على أساليب المقاومة النفسية والاجتماعية والاقتصادية أو السياسية.

وتبرز أهمية المقاومة اللاعنيفة عندما يقع الظلم والاضطهاد على الشعب، نتيجة وقوع البلاد تحت سيطرة وحكم نظام دكتاتوري ظالم، أو بعد انتصار العدو واحتلاله للبلاد، ليجد الشعب نفسه مضطرا إلى الاعتماد على ذاته والمبادرة والمبادأة بالعمل والمقاومة لهذا الواقع الجديد، من أجل التخفيف من وطأة الاحتلال وظلم الحكام، ولاستعادة الكرامة والثقة الوطنية والتأهب لمنازلة الخصم، بأشكال مختلفة قد تفرضها ظروف ومقومات الواقع الجديد الذي يرفضه الشعب.

وإذا كان الكتاب والمؤرخون قديما قد تجاهلوا تأريخ وتدوين الفعل النضالي السلمي واللاعنيف، اعتقادا منهم بأن العمل المسلح والمقاومة العنيفة يلاقي استحسان شعوبهم وتدوين بطولاتهم، فإن فعالية هذا النوع من المقاومة في العصر الحديث قد فرض نفسه على تجارب العالم في مقاومة الخصم ومناهضته، فأخذ الاهتمام يتزايد بهذا النوع من المقاومة، نظرا لما حققته العديد من التجارب الدولية سواء على صعيد مقاومة الاحتلال الأجنبي، أو مناهضة الظلم والدكتاتوريات الحاكمة لشعوبها باستخدام أدوات الإكراه.

هناك أمثلة عديدة على النضال السلمي والمقاومة اللاعنيفة التي اعتمدتها الثقافات المختلفة وفي مختلف الحقب التاريخية والأماكن، سواء في الشرق أو الغرب، في البلدان الصناعية أو البلدان النامية. فالثورة الروسية عام 1905 تعتبر من أولى الحركات المناضلة التي نجحت في إنهاء الحكم القيصري باستخدام هذا النوع من المقاومة، كما مارس الصينيون مقاطعة المنتجات اليابانية في الأعوام 1908- 1919. واستخدم الألمان أساليب اللاعنف ضد الاحتلال الفرنسي والبلجيكي للرور Ruhr عام 1923. فيما قاد المهتاما غاندي نضال الوطنيين الهنود ضد الاحتلال الانجليزي لبلادهم بين الأعوام 1920 و 1930. وخلال الفترة من 1940- 1945 استخدمته العديد من الدول الأوروبية مثل: النرويج، والدنمارك، وهولندا ضد الاحتلال النازي. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد استخدمها مناضلو الحقوق المدنية بقيادة مارتن لوثر كينغ ضد التفرقة العنصرية خاصة في الخمسينيات والستينيات فغيرت القوانين والسياسات المتبعة منذ زمن طويل في الجنوب الأمريكي. كما لعبت المظاهرات السلمية والمقاومة الشعبية بما تضمنته من مقاطعة اقتصادية دورا هاما في إنهاء سياسة الحكم العنصري وسيطرة البيض على نظام الحكم في جنوب أفريقيا خاصة بين الأعوام 1950 و 1990. وفي الفلبين تمكن ناشطو اللاعنف من إسقاط نظام إسترادا المتهم بالفساد كما تمكنوا من قبله إسقاط حكم ماركوس في العام 1986. كما استخدمت أساليب المقاومة اللاعنيفة من قبل شعوب أوروبا الشرقية، فقد نجحت شعوب كل من بولندا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية وإستوانيا في إسقاط النظم الشيوعية بين الأعوام 1980 و 1991. وقد لا يكون نجاح حركة المقاومة والديمقراطيين الصرب بإسقاط نظام ميلوسوفيتش في العام 2000 من خلال الانتفاضة السلمية آخر النماذج التي تمكنت من تحقيق أهدافها.

وبدوره أدرك الشعب الفلسطيني أهداف الحركة الصهيونية وأطماعها في فلسطين، فمارس أشكالا مختلفة من المقاومة. لمنع تنفيذ هذه المطامع وإقامة وطن قومي لليهود على أرضه فلسطين، ومن ثم من أجل نيل حريته وتحقيق استقلاله الوطني. ومع أن المقاومة المسلحة والعسكرية شكلت جل اهتمام وعصب هذه المقاومة، إلا أن النضال السلمي والمقاومة اللاعنيفة مثلت حيزاً من مساحة الفعل النضالي المقاوم للمشروع الصهيوني والوجود البريطاني في فلسطين. وما بلعين إلا واحدة من تلك النماذج التي تحاكي ما سطره الشعب الفلسطيني منذ أكثر من سبعين عاما، عندما أعلن إضراب عام 1936، وما تلاه من فعاليات نضالية ومقاومة شعبية توجت بانتفاضة عام 1987.

بالرغم من ذلك، لم يسجل التاريخ قيام حركة لا عنيفة في التجربة الفلسطينية، كما في تجارب العديد من الشعوب والأمم، لذلك، سعى هذا البحث إلى تناول هذه التجارب بالدراسة والتحليل ومقارنتها بالتجربة الفلسطينية، للوقوف على الصعوبات والمعيقات التي حالت دون التوجه إلى تبني الفلسطينيين لهذا النوع من المقاومة. والبحث في مدى إمكانية اعتماد أساليب المقاومة اللاعنفية كخيار فعال بيد الفلسطينيين في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، من خلال تحديد النجاحات والإخفاقات.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية المقاومة اللاعنفية ذاتها كأحد أشكال المقاومة المشروعة للاحتلال، وفي محاولة إظهار فعالية هذا النوع من المقاومة من خلال دراسة العديد من التجارب الدولية التي اعتمدت هذا الشكل من المقاومة، إذا ما أحسن استخدامه وفقاً لإستراتيجية عمل وفعل نضالي مبني على برنامج سياسي يمكن الفلسطينيين من تحقيق أهدافهم في الحرية والاستقلال، خاصة بعد دخول منظمة التحرير الفلسطينية في العملية السلمية، وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، من حيث تدمير المركز التجارة العالمي في نيويورك، وحيث

أصبح الغرب عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة، تصنف حركات التحرر الوطني وفعلها النضالي وكفاحها المسلح ضد الاحتلال، على قوائم الإرهاب، من خلال رفضها تحديد مفهوم ومعنى محدد للإرهاب، مما يعطي المزيد من الأهمية لتفعيل أساليب المقاومة اللاعنيفة والسلمية، والأخذ بها من قبل الشعب الفلسطيني في نضاله ضد الاحتلال الإسرائيلي، في محاولة لكسب الرأي العام العالمي والموقف الدولي لجانب نضاله، خاصة بعد التراجع في التأييد الدولي للنضال والمقاومة الفلسطينية الذي شهده الفلسطينيون بعد انتفاضة الأقصى وما تخللها من عمليات عنف ، برغم ما يتحلى به منفذو هذه العمليات من تضحية وروح وطنية.

وتحاول هذه الدراسة الإجابة على العديد من الأسئلة منها: هل يمكن اعتبار المقاومة اللاعنيفة سلاحاً فعالاً في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي ؟ وهل يمكن أن يكون وسيلة ناجحة لإنهاء الاحتلال؟ وما هي الأسباب التي جعلت مختلف فصائل وقوى العمل الوطني والإسلامي تبتعد عن خيار المقاومة اللاعنيفة وعدم جعلها خياراً استراتيجياً رغم نجاحها في العديد من التجارب الدولية؟! وهل يوجد لدى أي من مكونات حركة المقاومة الوطنية والإسلامية الفلسطينية برامج عمل جماهيرية من أجل تفعيل هذا الشكل من المقاومة؟.

وللإجابة على هذه التساؤلات تفترض الدراسة، أن إسرائيل كقوة احتلال تخشى من نشر وتعميم إستراتيجية المقاومة السلمية اللاعنفية، لأنها " إسرائيل" ستجد نفسها عاجزة عن مواجهة هذا الشكل من المقاومة، بكل ما تتميز به على الفلسطينيين من قدرات عسكرية واقتصادية وإعلامية.. كما تفترض الدراسة أن للمكون الديني والإرث التاريخي والثقافي للشعب الفلسطيني عامه والتنظيمات الفلسطينية خاصة، دوراً هاماً في تبني الكفاح المسلح والعمل الجهادي على حساب الخيارات الأخرى،

ومنها المقاومة اللاعنفية، فيما هذا الإرث لم يكن يشكل دافعاً للعديد من التجارب الدولية التي سبق أن تبنت هذا النوع من المقاومة.

ويتميز الواقع الفلسطيني عن غيره من واقع الشعوب والأمم التي مارست هذا الشكل من النضال والمقاومة، بأن الفلسطينيين يواجهون احتلالاً إحلالياً توسعياً واستيطانياً، لا يرى بالفلسطينيين إلا شعباً غريباً عن هذه البلاد ويسعى إلى تهجيرهم وإبعادهم عن ديارهم، كما أن سياسة الاحتلال بربط الاقتصاد الفلسطيني باقتصاده والسيطرة على الحدود والمعابر، قد يكون أفقد الفلسطينيين أحد أهم أساليب وأشكال المقاومة السلمية، وهي المقاطعة الاقتصادية، والتي تميزت بها العديد من التجارب الدولية السابقة، وأثبتت إمكانياتها الهائلة في الضغط على قوة الاحتلال، كما في التجربة الغاندية في الهند، وسعد زغلول في مصر...، ومع هذا فإن خيار المقاومة اللاعنيفة يبقى خيارً نموذجياً لمواجهة الرفض الدولي لخيار المقاومة المسلحة للاحتلال، وتعمد وصفه بالإرهاب، كما يمكن أن يكون خياراً فعالاً في دعم الموقف الفلسطيني ومفاوضيه.

ستعتمد الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي، خاصة في الفصل الأول والثاني من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات ذات العلاقة، كما استخدم الباحث المنهج المقارن إلى جانب المنهج التاريخي بشكل واضح خاصة في الفصل الثالث، لدراسة التجربة الفلسطينية ومقارنتها بالتجارب الدولية السابقة، وضمن أدوات جمع البيانات قام الباحث بإجراء عدد من اللقاءات والمقابلات الشخصية مع عدد من قادة التنظيمات والأحزاب الفلسطينية، وبعض الناشطين في مجال المقاومة الشعبية واللاعنيفة.

وتجدر الإشارة إلى أن الباحث واجه صعوبة في إجراء المقابلات واللقاءات الشخصية مع معظم القادة السياسيين لحركة حماس، وذلك بسبب اعتقال العديد منهم من قبل سلطات الاحتلال في

الضفة الغربية، وكذلك عدم تمكن الباحث من إجراء المقابلات مع قادة الحركة في قطاع غزة، نظراً لحالة الحصار والانقسام وصعوبة الوصول إلى غزة، ورفض العديد منهم التحدث عبر الهاتف، كذلك عدم تمكن الباحث ترتيب لقاء مع بعض قادة منظمة التحرير الفلسطينية لانشغالهم الدائم والسفر المستمر والمفاجئ.

لقد تتبعت الدارسة أهم المحطات التي برزت فيها أشكال وأساليب المقاومة اللاعنفية، منذ أن تنبه الشعب الفلسطيني لمخاطر الحركة الصهيونية وأهدافها، وآليات الدعم الانجليزي لهذه الحركة من أجل إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وحتى اليوم... .

أسباب ودوافع اختيار الدراسة تأتي من أهمية المقاومة اللاعنفية بأشكالها وأساليبها التي تقارب مئتي أسلوب تهدف إلى التحكم بالصراع بواسطة الاستعانة بأسلحة نفسية، واجتماعية، واقتصادية، وسياسية قد تشكل بديلاً لاستنهاض الشعب وقوته في مواجهة الاحتلال وسياساته التوسعية والاستيطانية، وفق نمط عمل مخطط له واستراتيجيه عمل ومقاومة مخطط لها.

تتضمن هذه الدراسة مقدمة وأربعة فصول، بالإضافة إلى قائمة المصادر والمراجع. أما المقدمة فقد تناولت وبإيجاز كبير الإشارة إلى العديد من تجارب الشعوب والأمم التي اعتمدت المقاومة اللاعنفية كأسلوب نضالي سلمي من أجل تحقيق أهدافها في الاستقلال والحرية، والتحرر من العبودية والتمييز العنصري. ليتسنى للقارئ تشكيل تصور أولي وفهم مبدئي لمغزى الدراسة.

ويأتي الفصل الأول تحت عنوان: **الصراعات والنزاعات الدولية ووسائل تسويتها**، ليقدم تعريفاً لمفهوم الصراع والنزاع بين الدول، والمنطلقات النظرية لفهم أسباب الصراعات والنزاعات الدولية،

ووسائل حل النزاعات وإنهاء الصراعات الدولية. كما يتضمن هذا الفصل تعريفاً لمفهوم العنف واللاعنف، ومناهج وأساليب اللاعنف وفلسفتها.

ويناقش الفصل الثاني: **اللاعنف في التجارب الدولية،** من خلال استعراض واقع وظروف هذه التجارب، وأساليب وأدوات اللاعنف المستخدمة فيها، ليخلص الفصل إلى النجاحات والإخفاقات لتلك التجارب، تمهيداً لمقارنتها بالتجربة الفلسطينية.

وعليه فإن الفصل الثالث: **المقاومة اللاعنيفة في فلسطين،** يناقش واقع وظروف الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي، وكذلك يناقش اللاعنف في المنطلقات الفكرية والنظرية للفصائل والقوى الوطنية والإسلامية في فلسطين، وأخيراً يناقش الأساليب والأدوات المستخدمة في التجربة الفلسطينية ونجاحاتها وإخفاقاته.

فيما يناقش الفصل الرابع: **النتائج،** التي توصل إليها الباحث، والنظرة المستقبلية لواقع المقاومة اللاعنيفة في الحالة الفلسطينية، وكيف يمكن لها أن تكون فعالة وذات جدوى في الفعل النضالي الفلسطيني.

الفصل الأول

الإطار النظري:

الصراعات والنزاعات الدولية ووسائل تسويتها

مقدمة :

تتعدد النظريات والمناهج لدراسة العلاقات بين الدول، بما تحويه من تفاصيل وجزئيات، ما بين حالتي السلم والحرب، وما بينهما من تشوهات قد تعكر صفو العلاقة بين أطراف المجتمع الدولي، الناتجة عن تعارض المصالح بين هذه الأطراف. فكل دولة، تسعى لتحقيق مصالحها القومية وأهدافها الوطنية، كالمحافظة على سلامة أراضيها، وحفظ أمنها، والوصول إلى الأسواق والشهرة...، مما يستدعي ذلك إنشاء تحالفات، وإسقاط دول وحكومات معادية، أو إحداث تغييرات في بعض القواعد الناظمة للعلاقات بين الدول.

إن تعارض المصالح بين الدول، قد يثير التوترات بينها، غير أن التوتر وحده لا يؤدي إلى الصراع، فالريبة والشك وعدم الثقة بين الأطراف، ليس كافياً لتوليد الصراع بين الدول. وإنما المهم المواقف المتعارضة لأطراف النزاع. فالتوترات هي جزء من الصراع، مثلما الأزمة مرحلة منه، لما تمثله من تصاعد فجائي لأحداث غير متوقعة، تجعل صانع القرار للدولة المستجيبة، أمام حالة من الاختيار الصعب بين البدائل، طرفيها الحرب والسلم.

فالصراعات والنزاعات الدولية، والتوترات والأزمات بين الدول، وما قد تؤول إليه من استخدام فعلي للقوة المسلحة "الحرب"، كلها من سمات ومظاهر العلاقة بين الدولة. فرغم تعدد الأحداث والاتفاقيات بين مختلف دول العالم، إلا أن حالة النزاع بين الدول لم تنته. لذا، عمدت العديد من المعاهدات والاتفاقات الدولية والمواثيق الأممية إلى تحريم استخدام القوة في العلاقات بين

الدول، نظراً لما يمثله من تهديد للإنسانية والموارد الاقتصادية. وعليه تبرز جملة من التساؤلات التي بحاجة ماسة للإجابة عليها،مثل، ما هي الأسباب والمبررات لهذه الصراعات والنزاعات الدولية؟ وكيف لها أن تحل وتنتهي؟ وللإجابة على هذه الأسئلة لا بد من تحديد هذه المفاهيم في العلاقات بين أطراف المجتمع الدولي. لذا سيتضمن الفصل الأول المباحث التالية

مبحث أول: مفهوم الصراعات والنزاعات بين الدول.

مبحث ثاني: المنطلقات النظرية لفهم أسباب الصراعات والنزاعات الدولية.

مبحث ثالث: وسائل حل وتسوية النزاعات والصراعات الدولية.

مبحث رابع: النضال السلمي (المقاومة اللاعنيفة) في حل الصراعات الدولية.

المبحث الأول: مفهوم الصراعات والنزاعات بين الدول:

تقع الصراعات والنزاعات بين الدول، كما تقع بين الأفراد، فالعلاقات الدولية ليست دائماً مستقرة وهادئة، وإنما هي علاقات بين السلام والحرب[1]، وقد يخلط البعض بين مفهومي – الصراع والنزاع – في الكتابات السياسية، وأحياناً عند عدد من المتخصصين بالعلوم الاجتماعية والسياسية والقانونية، ويكاد يتلاشى الفارق بينهما في غمرة الحوادث الدولية المتعاقبة[2]. لتتداخل مع مفاهيم أخرى كالأزمة والتوتر والحرب، لذا ستعمد الدراسة فيما يلي لتحديد ومناقشة هذه المفاهيم بشيء من الإيجاز.

1- الأزمة:

الأزمة اصطلاحاً تعني الشدة والضيق[3]، وبالتالي فهي الخروج عن المألوف والاستقرار في الحياة، وقد ترتبط الأزمة بحادث أو موقف، غالباً ما يأتي أو يحدث بشكل مفاجئ[4]. غير أنه ليس ثمة اتفاق بين علماء العلاقات الدولية على تعريف واحد جامع مانع، لمفهوم الأزمة الدولية، إذ ينقسم علماء العلاقات الدولية في هذا الشأن إلى فريقين[5].

أولهما: ينظر إلى الأزمة الدولية من خلال منظور تحليل النسق، الذي يرى أن الأزمة الدولية هي تحوّل في تطور النظام الدولي العام، أو أحد أنظمته الفرعية، ويتزايد معها احتمالات نشوب الحرب واستخدام القوة العسكرية من قبل أطراف الأزمة.

---

[1] أبو عامر، علاء. (2004). **العلاقات الدولية، الظاهرة والعلم... الدبلوماسية والإستراتيجية**. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع. ص203.

[2] حسين، عدنان السيد. (2001). **العرب في دائرة النزاعات الدولية**. بيروت: مطبعة سيكو. ص17.

[3] ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم بن علي.(1997). **لسان العرب**. **الجزء الأول**. بيروت: دار إحياء التراث العربي، طبعة منقحة وملونة. ص135.

[4] الكيلاني، عبد الوهاب وآخرون. (1994). **موسوعة السياسة**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ص158.

[5] شومان. محمد." **الأزمات وأنواعها**".(استرجعت بتاريخ 5.5.2008)

وثانيهما: يتمحور حول تحليلات مدرسة صنع القرار، التي ترى أن الأزمة الدولية، هي موقف بين دولتين أو أكثر، يتضمن درجة عالية من التهديد للأهداف والمصالح الجوهرية لهما، يدرك فيه صناع القرار أن الوقت المتاح لصنع القرار هو وقت قصير،حيث تقع الأحداث الخاضعة للأزمة على نحو يفاجئ صناع القرار، ورائد هذه المدرسة تشارلز هيرمان.

وقد حاول فريق ثالث من علماء العلاقات الدولية، إيجاد تعريف توفيقي، بعد تعريف مدرسة النسق ومدرسة صنع القرار للأزمة الدولية، فعرفها بأنها: موقف ينشأ عن احتدام صراع بين دولتين أو أكثر، وذلك نتيجة سعي أحد الأطراف إلى تغيير التوازن الاستراتيجي القائم لصالحه، مما يشكل تهديداً جوهرياً لقيم ومصالح وأهداف الخصم الذي يتجه إلى المقاومة، ويستمر هذا الموقف لفترة قصيرة ومحددة، قد يتخللها لجوء الأطراف إلى استخدام القوة العسكرية، وينتهي موقف الأزمة غالباً إلى إقرار نتائج مهمة، مؤثرة في النظام الدولي العام أو أحد أنظمته الفرعية[1]. أو هي عبارة عن موقف حاد مفاجئ ينتج عن تطور التناقض والاختلاف، وقد تكون مرحلة متقدمة من الصراع بين أطراف الأزمة.

إن تحديد نوع الأزمة ليس عملية سهلة، لأن الأزمة، أي أزمة، بحكم طبيعتها تنطوي على عدة جوانب متشابهة إدارية، واقتصادية، وإنسانية، وجغرافية وسياسية، وبالتالي تتعدد وتتنوع التصنيفات بتعدد المعايير المستخدمة في عملية تحديد أنواع الأزمات، ففي داخل كل نوع، قد تظهر تصنيفات فرعية، مثل الأزمة المالية ضمن الأزمة الاقتصادية.

---

[1] شومان، مصدر سبق ذكره.(نت)

2- التوتر:

التوتر هو أي مسبب أو مؤثر خارجي أو داخلي، يحث وينشط ويزيد من مستوى اليقظة عند الفرد[1]. فهو بالتالي الخروج عن حالة الاستقرار والهدوء، التي يعيشها الفرد والمجتمع. والتوتر على الصعيد الدولي، وفي العلاقات بين الدول، يعني الخوف والقلق، الذي يسري في العالم، نتيجة لتهديد السلم العالمي، من جراء احتكاك ما بين الدول، أو احتمال نشوب حروب محلية أو إقليمية في مناطق حساسة من العالم، قد تجر الدول الكبرى إليها، وبالتالي تحولها إلى حرب عالمية[2].

وقد لجأت الدول الغربية في السبعينات إلى نشر التوتر الدولي، لأسباب غير جوهرية، وبشكل يعتبر تدخلاً في الشؤون الداخلية للاتحاد السوفيتي (سابقاً)، كالاحتجاج الشديد والمبالغ فيه على محاكمات المنشقين السوفييت، بحجة حماية الحقوق المدنية للإنسان[3]. فالتوتر يعكس ذلك القدر من الانكماش الذي يصيب العلاقات بين دولتين أو أكثر، وغالباً ما يقترن بإجراءات دبلوماسية وتحركات عسكرية أو تصريحات سياسية، لا ترتقي بحركة أطرافها إلى مستوى المواجهة المباشرة. وبهذا المعنى لا يجسد التوتر ذات المفردات التي تنطوي عليها المواقف التصارعية بدلالاتها العميقة (كالقيم والعقائد الفلسفية والمضامين الفكرية والحضارية...) بقدر ما يعبر عن حالة من الشكوك والمخاوف المتبادلة، الناجمة عن تبدل مواقف الأطراف وسياسات بعضها تجاه البعض الآخر.[4] وهذا يقود إلى استنتاج مفاده، أن التوتر يمثل حالة تسبق الصراع، الذي قد يكون كامناً، إلا أن ما يثيره هو توتر علاقات التفاعل بين أطرافه، وبهذا يكون التوتر سبباً للصراع وليس نتيجة مترتبة عليه.

---

[1] السمان، عارف." **التوتر والتعامل معه في الواقع العملي**". (استرجعت بتاريخ 6.5.2008)

www.mmsec.com

[2] الكيلاني، مصدر سبق ذكره، ص799.

[3] نفس المصدر السابق،ص800.

[4] فهمي، عبد القادر. (د. ت). **الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية**. د.م. بيت الحكمة، ص36.

3- النزاع الدولي:

المقصود بالنزاع الدولي، هو الوضع الناشئ عن اصطدام وجهات النظر بين دولتين أو أكثر، أو تعارض مصالحهما حول موضوع أو مسألة ما، وبدت هذه الأمور للوهلة الأولى متناقضة بينهما، ولكن في حالة التقارب بين الطرفين يمكن معالجة هذا الخلاف وحله حلاً سلمياً بالطرق الودية والدبلوماسية[1]. فقد حدد ابن منظور في معجم "لسان العرب" معنى النزاع بالتخاصم، فنزاع القوم هو تخاصمهم. والمنازعة هي الخصومة، بمعنى مجاذبة الحُجج فيما يتنازع فيه الخصمان[2]. وعليه فإن النزاع هو أقل حدة من الصراع، من حيث أن الصراع ينطوي على "جدال عنيف" أو "كفاح ضد الغير" بينما يشير النزاع إلى "الاختلاف" أو "التعارض" أو "التنافس في الأفكار"[3]. وهذا يعني أن النزاع مرحلة سابقة للصراع. وقد لا يتحول إلى صراع.

النزاع يشير لتلك الحالة التي تتضمن تباين وجهات النظر، واختلاف حول مسائل غالباً ما تكون محكومة باعتبارات ذات طبيعة قانونية[4]، غير أن هذا لا ينفي وجود منازعات ذات طابع سياسي، والأساس في هذا التمييز أن الأول " لا يصلح لأن تنظر فيها المحكمة"، وقصد بذلك المنازعات التي تلعب فيها الاعتبارات السياسية دوراً مهماً، كالمصالح الوطنية، الاقتصادية، والحيوية الأخرى... في حين الثانية "تصلح لأن تنظر فيها المحكمة" وقصد بذلك ليس فقط المنازعات التي تنطوي على مسألة قانونية، وإنما أيضا تلك المنازعات التي تتصل بالقانون اتصالاً وثيقاً، بحيث يمكن اللجوء إليها لتسويتها[5]. ويقدم الأستاذ "هانز كلن" معياراً للتمييز بين المنازعات

---

[1] الشاعري، صالح يحيى.(2006). **تسوية النزاعات الدولية سلمياً**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ص21.

[2] ابن منظور. جمال الدين محمد بن مكرم بن علي. (1997). **لسان العرب، الجزء الرابع عشر**. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ص326.

[3] حسين. مصدر سبق ذكره، ص18.

[4] فهمي. مصدر سبق ذكره، ص37.

[5] منتدى طنجاوي. د.ت. **مفهوم المنازعات الدولية**. (استرجعت بتاريخ 31.3.2008)

القانونية والسياسية، يستند على طبيعة القواعد المطبقة في تسوية النزاع، فإذا كان النزاع قابلاً لتطبيق القانون الدولي، فهو نزاع قانوني، وإن لم يكن فهو نزاع سياسي[1]. ومع هذا يبقى من الصعب التمييز بينهما في واقع الحياة العملية بين الدول ونزاعاتها سواء كان النزاع سياسياً أم قانونياً، فإنه يتوجب على الدول الأطراف في النزاع، حله بالطرق السلمية. فقد جاء في نص المادة (2 /3) من ميثاق الأمم المتحدة "يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية، بالوسائل السلمية، على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر"، فيما أفرد الفصل السادس من الميثاق بمواده من (33 – 38) لحل المنازعات حلاً سلمياً[2].

4- الصراع الدولي:

الصراع ظاهرة إنسانية تنشأ عن تعارض المصالح أو رغبة طرفين أو أكثر في القيام بأعمال متعارضة فيما بينها[3]. فالصراع ليس مقتصراً على الأفراد، فهو من أقدم وأهم الظواهر في المجتمع الدولي المعاصر. فقد حدد ابن منظور في معجم "لسان العرب" معنى الصراع والتصارع "بالمجابهة الحادة" فهو بالتالي الطرحُ بالأرض، حيث على واحد أن يصرع الآخر[4].

الصراع ينطوي على نضال مرتبط بالقيم، ويرتبط بالأهداف غير المتوافقة، وبنظريات القوة وصنع القرار في المجتمع الدولي، ويقود غالباً إلى إلحاق الضرر المادي أو المعنوي بالآخرين[5]، فثمة إجماع في الرأي بين المعنيين بدراسة الصراع على أن المصطلح، يستخدم للتدليل على تلك المواقف، التي تتضمن تعارضاً حاداً، صريحاً، في القيم والأهداف والمصالح، لطرفين أو أكثر،

---

[1] الشاعري. مصدر سبق ذكره، ص23.

[2] ميثاق الأمم المتحدة.

[3] عودة، جهاد. "**الصراع الدولي بين مهارة المساومة وبناء التحالفات**".2005/9/10 "(استرجعت بتاريخ 20.4.2008) www.sasedu.com

[4] ابن منظور،جمال الدين محمد بن مكرم بن علي.1997. **لسان العرب**. **الجزء السابع**. بيروت: دار إحياء التراث العربي، طبعة منقحة وملونة، ص326.

[5] حسين. مصدر سبق ذكره. ص19.

وبهذا المعنى عرف جوزيف فرانكل الصراع باعتباره "ناجماً عن الاختلاف في الأهداف والمصالح القومية، معتبرا أن الاهتمامات المشتركة والاختلافات هي أساس أية علاقة بين المجتمعات"[1]. في حين عرفه ستفين سبيغل بأنه "شكلٌ من أشكال الصدام بين ثقافات ومصالح غير متجانسة، لأطراف غير قادرين على التعايش في البيئة المتواجدين فيها". أما جون برتون فقد عرفه بدلالة "التناقض لمجموعة قيم ومدركات لأطراف متعددة"[2].

من بين الباحثين والكتاب العرب، ذهب إسماعيل صبري مقلد إلى القول بأن الصراع هو "تنازع الإرادات الوطنية، وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول، وفي اتخاذ قرارات وانتهاج سياسات خارجية، تختلف أكثر مما تتفق.."[3]. وقد عرفه مازن الرمضاني، بأنه "انعكاس لعلاقات تفاعل منسق بين جانبين تتميز أنماط سلوكهما بالإصرار على تحقيق أهداف محددة، تتصف بكونها متعارضة"[4].فالصراع قد يكون سياسياً، أو دينياً، أو عقائدياً،أو اقتصادياً أو ثقافياً.

مما تقدم يمكن القول، إن الصراع هو ذلك الموقف العاكس لقدر من التعارض المتجذر بين إرادات طرفين أو أكثر، وعليه، فإن أبرز العناصر المفترضة لهذا التعريف، يتمثل بوجود إرادات متعارضة ومتصارعة، ناجمة أساساً من وعي أطرافها وإدراكهم للتناقض الحاد للقيم التي يحملونها. والأهداف والمصالح التي يسعون إلى تحقيقها، وهي تحتم عليهم إتباع أنماط سلوكية تتجسد بصيغة التحدي والاستجابة. كما يبرز عنصر الطبيعة المتجذرة للتناقض القائم بين الأطراف المتصارعة، فالصراع يعبر عن تناقض قيمي ومفاهيمي حاد، قد تكون له جذور وامتدادات تاريخية عميقة، تتوارثها أجيال متعاقبة، تعبر عن قناعة ثابتة وإيمان راسخ بشرعية الأهداف والقيم التي

---

[1] Frankel, Joseph. (1969). **International Politics**, **Conflict and Harmony**. London: Allen Lane The Penguin Press. P42.

[2] فهمي، مصدر سبق ذكره. ص29.

[3] مقلد، مصدر سبق ذكره، ص223.

[4] نفس المصدر السابق، ص30.

تتصارع من أجلها بالشكل الذي يجعل من الحلول المطروحة التي لا تحقق أهدافها حلولاً توفيقية، أكثر من كونها حلولاً جذرية[1]. فيما العنصر الثالث الذي يتشكل منه التعريف هو هدف الخصوم أو الأطراف في تحقيق الأغراض المتصارع عليها، الذي يتحدد بسعي كل منهم لتحطيم الآخر، مستخدماً أنماطاً متعددة متداخلة ومتفاعلة لتطال معظم مظاهر الحياة وأساليبها المادية والمعنوية[2].

5- الحرب:

إن الكثير من المواثيق الدولية تحظر اللجوء إلى القوة المسلحة* في العلاقات بين الدول، وتنظر إليه على أنه عمل غير مقبول، ولا يمكن التسليم بشرعية النتائج التي تترتب على استخدامها، أو التهديد بها، وبرغم أن معظم دول العالم أطراف في هذه المواثيق والمعاهدات الدولية، إلا أن ظاهرة الاعتماد على القوة المسلحة كأداة في السياسة الخارجية للدول، هي ظاهرة قائمة ومستمرة[3]. وتشكل الحرب الحل الأخير للكثير من الدول، عندما تلجأ الأطراف المتصارعة إلى حسم تناقضاتها المتجذرة بالأداة العسكرية، بعد أن تعجز عن حلها بالوسائل السلمية[4]. فهي تعني المواجهة العضوية والمباشرة بين البلدين أو البلدان المتحاربة. وهي تعني ما تعنيه من تقتيل وتهجير وتدمير لكلا الطرفين.

فالحرب متى وقعت، فإنها لا تترك أمام أطرافها إلا الخيار بين الاستمرار أو الاستسلام، بين المقاومة أو الإذعان، بين النصر أو الهزيمة، وذلك بعكس ما يحدث في ظروف الصراع، ذلك أنه

---

[1] يمثل الصراع العربي الإسرائيلي النموذج الحي لهذا النمط ألتصارعي، للمزيد أنظر عبد الفتاح، إسماعيل.(2001). **إدارة الصراع والأزمات الدولية: تطبيق الصراع العربي الإسرائيلي**. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع. ص72-80.

[2] للمزيد أنظر فهمي، مصدر سبق ذكره، ص30-32.

* فقد جاء في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة.. نحن شعوب الأمم المتحدة، قد ألينا على أنفسنا، أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب...، كما جاء في المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة ضمن مقاصد الهيئة ومبادئها، 1- حفظ السلم والأمن الدولي..2- إنماء العلاقات الودية بين الأمم..3- تحقيق التعاون الدولي....

[3] مقلد، إسماعيل صبري. (1993). **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**. الطبعة 5. الكويت: منشورات ذات السلاسل، ص224،.

[4] فهمي، مصدر سابق، ص38.

في خلال كافة المراحل التي تسبق وقوع الحرب يكون ثمة مجال أوسع لإدارة الصراع والتكيف مع ضغوطه في اتجاه أو آخر، مع الاحتفاظ بالمقدرة النسبية على الاختيار من بين البدائل العديدة المتاحة أمام كل طرف من الأطراف الداخلة فيه[1].

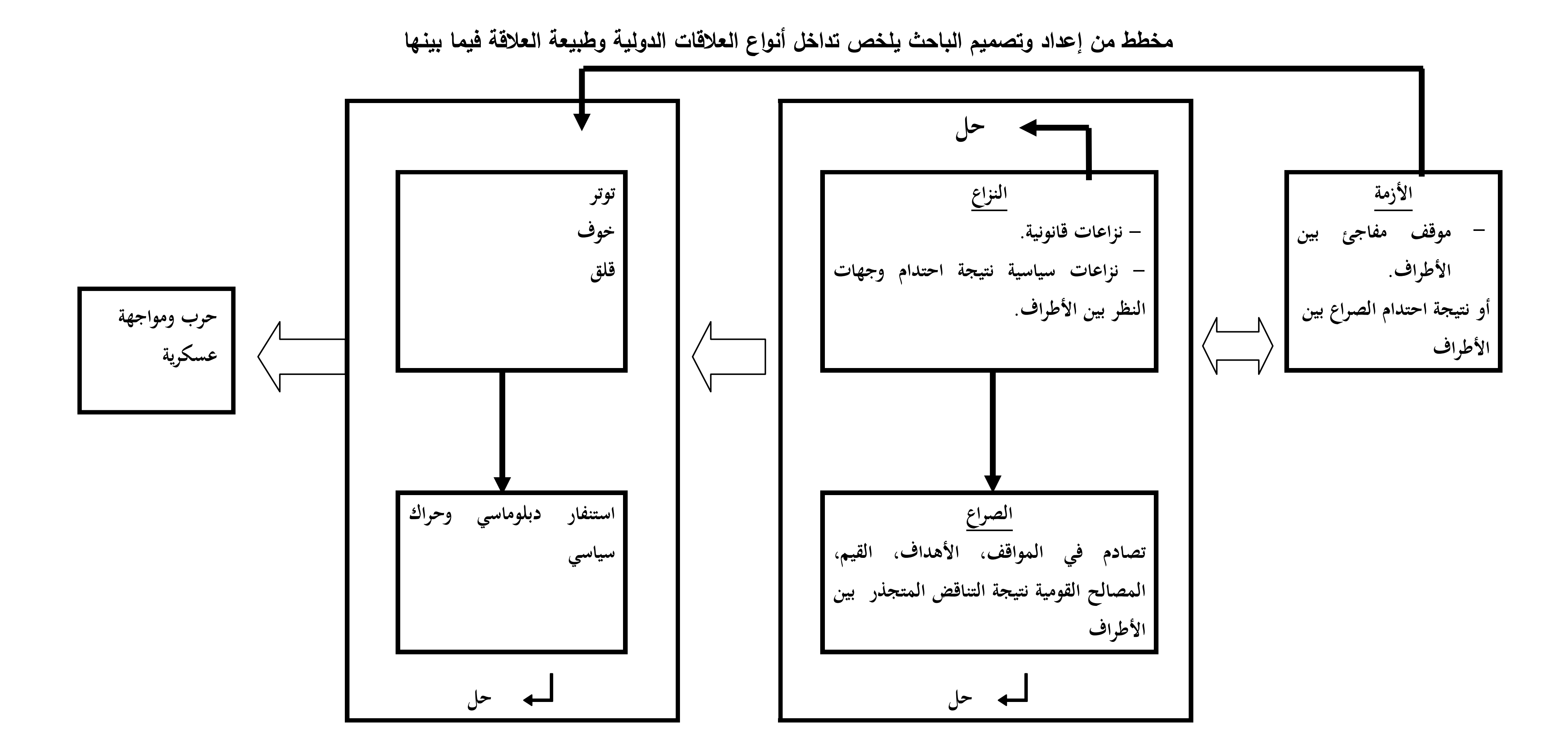
إن الإمكانيات والقدرات العسكرية المعاصرة لدول اليوم، أصبحت تخلق جواً من الرعب والخوف الرهيب نظراً لإمكاناتها التدميرية، ولما تمثله من تهديد لطاقات تكنولوجية وعلمية واقتصادية هائلة..، من الممكن أن تكون أكثر جدوى لو حولت لمساعدة الدول الفقيرة على التطور. مما دفع العديد من الكتاب والمفكرين للدعوة إلى نزع منفرد للسلاح، وإلى المقاومة غير العنيفة، كوسيلة وحيدة للخروج من الدائرة المظلمة، فيرى كل من "إريك فروم وملفورد سبيلي وغوردون زاهان" أن المقاومة السلمية كقوة روحية أو نفسية، أكثر تأثيراً منها كسلوك سلبي (الامتناع عن العمل) في تحويل أو تغيير توجهات الطرف المعتدي[2]. وهذا ما ستعمد الدراسة لمناقشته لاحقاً.

---

[1] مقلد. مصدر سبق ذكره، ص224.

[2] دورتي، جمس و ربورت بالنسفران.(1985). **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**.د.م. كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ص165.

مخطط من إعداد وتصميم الباحث يلخص تداخل أنواع العلاقات الدولية وطبيعة العلاقة فيما بينها



المبحث الثاني: المنطلقات النظرية لفهم أسباب الصراعات والنزاعات الدولية:

إن أية ظاهرة، بما فيها ظاهرة الصراع الدولي، تتأثر في جانب كبير منها بالبيئة أو الوسط الذي تنشأ فيه، فهي لا تمثل تجريداً معزولاً، أو حدثاً منفصلاً عن المتغيرات المؤثرة فيها، وبهذا لا يمكن تفسير أسبابها ومعرفة دلالاتها إلا عن طريق تحديد العناصر المتحكمة فيها، والتي تساعد على نشوئها، وفي هذا المجال تتعدد الاتجاهات الفكرية في معالجتها للتغيرات المؤثرة في الصراع الدولي[1]، فليس من تفسير أو نظرية مقبولة لمختلف علماء الميادين الاجتماعية، تفسر ظاهرة الصراع وأسبابها في العلاقات الدولية. لذا ستأتي الدراسة على مجمل المداخل التي حاولت تفسير وتحليل أسباب الصراع في العلاقات بين الدول، وهي على النحو التالي:

1- المدخل السيكولوجي: يحتل المدخل السيكولوجي مكانة بارزة في مختلف الدراسات التي تتناول بالتحليل والمعالجة ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية، وتتركز التفسيرات السيكولوجية لهذه الظاهرة في ثلاث اتجاهات:

الاتجاه الأول: ويربط هذا الاتجاه بين النزعة إلى العدوان وبين الطبيعة الإنسانية نفسها: ومن أبرز دعاة هذا الاتجاه، عالم النفس الشهير سيجموند فرويد، بتفسيره للدوافع المحركة لعملية النزاع والتصارع، على المستوى الدولي، في نطاق ما أسماه بنزعة الإنسان التدميرية، وضمن غريزة حب التسلط والسيطرة، ويؤيده في ذلك كنيث ولتز، عندما اعتبر أن الصراعات والحروب " تنتج عن مشاعر الأنانية وسوء توجيه النزعات العدوانية وأن أية أسباب أخرى تعتبر ثانوية "[2]. ولكن هل الإنسان فعلاً يولد بغريزته عدوانياً؟ أم أن الدعاية والتعبئة الخاطئة والمؤثرات الإعلامية وغيرها هي

---

[1] فهمي، مصدر سبق ذكره، ص40.

[2] Walts, Kenneth N..(1965). **Man The State And War**. New York: Columbian University Press. P16.

التي تكسب الإنسان صفة الكراهية ومشاعر الحقد التي قد تسبب حالة الصراع والحرب بين الدول؟ فليس بالضرورة أن حب السيطرة والتسلط وحدهما قد يكونان وراء حالات الصراع والحرب.

الاتجاه الثاني: نظرية الإخفاق أو الإحباط: يزعم دعاة هذه النظرية، بأن الدافع إلى الصراع الدولي، ينتج عن الشعور بالإحباط النفسي، الذي يبلغ ذروة تأثيره في ظروف الأزمات، وبالأخص عند الفشل والإخفاق في تنفيذ الخطط التنموية القومية للدولة. ومن أبرز منظري هذا الاتجاه فلوجل Flugel الذي يعتقد "أن الدول التي تتحقق فيها الحاجات الأساسية لشعوبها بصورة معقولة، تكون أقل استعداداً من الناحية السيكولوجية للصراع والحرب من تلك الدول التي يسيطر على شعوبها الشعور بعدم الرضا أو الضيق"[1]. غير أن التركيز على جانب الإحباط والفشل في الخطط التنموية للدولة، كعامل رئيس ووحيد وراء الصراعات بين الدول، أمر أبعد ما يكون عن الواقعية والموضوعية.

الاتجاه الثالث: نظرية الشخصية القومية: وتبني هذه النظرية اعتقادها على وجود ما يطلق عليه بالطابع العدواني لبعض الطبائع القومية العامة، التي تشكل في تصورها القوة المحركة للصراعات والحروب الدولية. ويرى أصحاب هذه النظرية، أن المجابهة الفعالة للصراعات الدولية، والوقوف دون تفجر الحرب بسببها، يقتضي محاصرة هذه الأمم العدوانية[2]. إن دمغ قوميات بذاتها بالطابع العدواني، قد يجانب الحقيقة وبه شيء من الغبن، إذ أن هذا الاعتبار قد يكون مبنياً على اعتبارات سياسية وعقائدية لمن يعمد لتصنيف هذه الدول بأنها محبة للسلام وتلك عدوانية بطبعها وطابعها.

2- المدخل الأيديولوجي: وفقاً لهذا المدخل، فإن التناقضات الأيديولوجية بين القوى العظمى، الكائنة في المجتمع الدولي، تمثل الحقيقة الكبرى، التي تنبع منها وتدور في خلفيتها، كافة أشكال

---

[1] مهنا، محمد نصر، وخلدون معروف، (1980). **تسوية النزاعات الدولية: مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط**. القاهرة: دار غريب للطباعة، ص11.

[2] نفس المصدر السابق، ص11.

الصراعات الدولية المعاصرة. ويركز دعاة هذا المدخل بصورة خاصة على المنهج الذي تعتنقه الأيديولوجية الماركسية، ليبرهنوا على الأساس الذي يستند عليه منطقهم في تحليل تلك الظاهرة[1]. بالتأكيد، فإن للتناقضات الأيديولوجية بين الدول، دوراً كبيراً ومهماً في تكون حالة الصراع والتصارع بين الدول، فحالة التضاد بين الاشتراكية الماركسية وبين الرأسمالية، تحتم استمرار حالة الصراع بين الطرفين، لما يمثلانه من تناقض وتعاكس تام في الأفكار، والمبادئ العامة للحياة، حتى ينتصر طرف على الآخر، ولعل هذا من بين أسباب انهيار المعسكر الاشتراكي.

3- مدخل المصالح القومية في نطاق صراعات القوة "الواقعية": بحسب هذا المدخل، فإن القوة الرئيسية المحركة لسياسات الدول الخارجية، تتمثل في السعي المستمر نحو حماية وتنمية المصالح القومية، ومن ثم فإن التحدي الذي يواجه الدول وهي تنفذ سياستها الخارجية هو كيف يمكن أن تصل إلى تحقيق الدرجة القصوى من الحماية لمصالحها القومية، في ظروف الحاضر والمستقبل. ومن أبرز دعاة هذا المدخل هولست Holsti وهانز مورجنثاو Morgenthau، الذي يرى أن المصلحة القومية تصبح مرادفاً للقوة، حيث أن أية دولة تحدد أهدافها وليس لها القوة الكافية للحفاظ عليها ربما تواجه مخاطر الحرب. فالقوة ضرورية للدولة لتستطيع في ضوئها تحديد أهدافها[2]. ليس هذا فحسب، فالقوة أيضا ضرورية لحماية المصالح القومية لأية دولة، غير أنه لا يجوز اعتبار القوة هدف بحد ذاته إلا بالقدر الذي يحقق لها أهدافها في حماية هذه المصالح ومدى تأثيرها في مستقبل المجتمع الدولي. والقوة لم تعد تقتصر على الأدوات العسكرية وحدها، وإنما تشمل القدرة أو القوة الاقتصادية، وإمكانية التأثير السياسي بالوسائل المختلفة.

---

[1] مقلد، مصدر سبق ذكره، ص228.

[2] مهنا، مصدر سبق ذكره، ص12.

4- مدخل سباق التسلح: تتمثل أبعاد هذا المدخل، الذي ينظر إلى سباق التسلح على أنه المصدر الرئيسي للصراع الدولي في الآتي[1]:

* إن الثورة التكنولوجية في ميدان إنتاج الأسلحة وما يترتب عليها من ارتفاع معدل التغيير في نظم التسلح، تخلق ثغرات في نظم الأمن المعمول به، مما قد يحفز بعض الأطراف بشن حروب وقائية، لوقف تداعيات اختلاف توزيعات القوة بين الأطراف الدولية، أو أن الدول التي أحدثت تفوقاً في تسليحها، قد تبادر إلى شن الحرب، قبل أن تفقد ميزتها الجديدة، في مواجهة غيرها من الأطراف.

* إن التفوق في التسلح يُنتج في طبيعته الميل إلى استعراض القوة، حتى في المنازعات الدولية التي تقتضي ظروفها تسويتها سلمياً.

* إن سباق التسلح يقوم بطبيعته على السرية، مما يولد مناخاً من الشك والخوف المتبادل.

* الضغوط الاقتصادية المرافقة لسباق التسلح، تولد ضغوط متزايدة للتخلص من حالة المنافسة، في ذات الحلقة المفرغة من سباق التسلح، والقوى الدولية التي يدور سباق التسلح في مواجهتها.

يختلف دارسو العلاقات الدولية، فيما إذا كان سباق التسلح بين دولتين أو أكثر، يزيد من احتمال انجرارهما إلى حرب أم لا؟ وهذا الجدل العلمي مرتبط بجدل سياسي بين دعاة زيادة التسلح ودعاة خفضه، أو حتى نزعه. فقد وجد والاس Wales علاقة طردية قوية جداً بين سباق دولتين في التسلح، وتصعيد نزاعهما المسلح إلى حرب شاملة، فيما شكك في ذلك ديك Deke من خلال تشكيكه في العينة التي اعتمد على دراستها والاس[2]. فسباق التسلح قد لا يكون في حد ذاته قوة

[1] للمزيد انظر، مقلد، مصدر سبق ذكره، ص321-322.

[2] سالم، أحمد علي. "**عن الحرب والسلام.. مراجعة نقدية لأدبيات الصراع الدولي**". أيلول 2007. السياسة الدولية: ع 170: 8-19.

تخلق الصراع الدولي وإن كان سيؤدي إلى المزيد من شحن أجواء التوتر والخوف بين البلدين، فهو بذلك قد يكون نتيجة لحالة الصراع القائم أساساً بين بلدين أو أكثر، وليس بالضرورة أن يكون وراء هذا الصراع سباق التسلح، فهو نتيجة لهذا الصراع وليس سبباً.

5- مدخل طبيعة النظام الدولي: يُعيد هذا المدخل أسباب الصراع الدولي، إلى طبيعة النظام الدولي، فبسبب وجود عدد من الدول ذات السيادة القومية، وبسبب انعدام النظام القانوني الإلزامي للدول الأعضاء في المجتمع الدولي، وحيث أن كل دولة هي الحكم النهائي لنظامها وهي المُقدر الأول لطموحاتها، فإن وجود الحرب والصراعات يصبح أمراً حتمياً[1].

يضيف جيلر Geler وسينجر Sengear، عوامل أخرى قد تزيد من احتمال وقوع حروب دولية، وهي نظام القطب الواحد مع ضعف ذلك القطب وتراجع قوته ومكانته، وتذبذب ترتيب القوى في النظام الدولي، وزيادة طول الحدود الدولية، والزيادة النسبية في عدد الثورات والحروب المحلية[2]. فهذا المدخل يرفض النظريات الاجتماعية والنفسية، في تفسير أسباب الصراع الدولي، ليعتبر أن الفوضى الدولية في تحديد المصالح لكل بلد، هي السبب الرئيسي لظاهرة الصراع بين الدول. ولعل هذا التحليل فيه شيء من الصواب، غير أن ما يطرحه من حل- بإيجاد إرادة سياسية واحدة، تذوب بها كل القوميات، لتعبر عن حكومة عالمية واحدة- أمرٌ من الخيال. وبالتالي فإن الصراعات بحسب هذا المدخل لن تنتهي.

6- المدخل الجيوبوليتكي: يعتمد هذا المدخل على مبدأ، إن الحدود مناطق مائعة لا ثبات فيها، وأنها قابلة للزحزحة في صالح الدول الأكبر قوة، وأن الحدود كثيراً ما تؤدي إلى قيام الحروب

---

[1] ، الظواهر في المجتمع الدولي، مصدر سابق.

[2] سالم، مصدر سبق ذكره. ص 8-19

الدولية، فإذا ما نُظر للحدود على أنها نهائية، فإنها تكون بذلك عائقاً أمام نمو الدولة[1]. ومن أهم منظري هذا المبدأ كيلن keelen وراتزل Rattzel، بافتراض أن الدولة لا تخرج عن كونها وحدة عضوية من السكان والأرض، وأن الدولة إذا بدأت في الانحلال والتدهور، فإنما يكون ذلك راجعاً إلى إهمالها التفكير مساحياً[2].

7- **المدخل السياسي:** ينبني هذا المدخل على المنطق الذي يقول: إن وجود تكتلات وتحالفات دولية متصارعة، يأتي على رأس العوامل التي تدفع إلى الحرب[3]. فقد ميز ليدز Ledeze بين ثلاثة أنواع من التحالفات، هي التحالفات التي تلزم أطرافها بالدفاع عن دولة قد تتعرض لعدوان، والتحالفات التي تلزم أطرافها بدعم دولة قد تهاجم دولة أخرى، والتحالفات التي تلزم أطرافها بمنع تدخل قوى خارجية في صراع ما[4].

التحالفات هي الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها تنفيذ سياسات توازن القوى، وأي تغيير يطرأ على تركيبة هذه التحالفات، قد يؤدي لنشوب الصراع والحرب بين الدول، لما تمثله هذه التحالفات من ميزة وقوة لهذا البلد أو ذاك. فإذا كان النوع الأول، من التحالفات يمنع أو يقلل من وقوع الحروب والنزاعات المسلحة، فإن الثاني قد يزيد من هذه الاحتمالية بينما الثالث قد يوسع دائرة الصراع والحرب بين وحدات المجتمع الدولي.

8- **طبيعة النظام السياسي الداخلي:** إذ أن أنظمة الحكم الشمولية، بحكم عقيدتها وأهدافها، والأساليب التي تنتهجها تعتبر المصدر الرئيسي الذي يكمن وراء تزايد حدة ونطاق الصراعات في

---

[1] مهنا، مصدر سبق ذكره، ص13.
[2] مقلد، مصدر سبق ذكره، ص235.
[3] نفس المصدر السابق، ص236.
[4] سالم، مصدر سبق ذكره.ص 8-19

المجتمع الدولي[1]. ووفقاً لهذا المدخل فإن مؤسسات الدولة وأنظمتها الاقتصادية قد تكون أحياناً سبباً للصراع، فكثير ما تلجأ الدولة للحرب والصراع، لفرض عقيدتها السياسية أو نظامها الاقتصادي، على مجتمعات أخرى، كما أن الدولة التي تواجه صراعات ومشاكل سياسية داخلية، كثيراً ما تلجأ للحروب، والتي عن طريقها تخلق متنفساً للصراعات الداخلية، وتوجد من خلالها الوحدة الوطنية ولحمة المجتمع المحلي للدولة[2].

لقد توصل جيلر Gelar وسينجر Sengear بعد دراسات كمية عديدة، إلى ضعف الأدلة على وجود علاقة بين خوض الحروب والصراعات والظروف الداخلية، في الدول المتصارعة مثل ضغوط سكانها، ومساحتها الجغرافية، ومستوى التنمية وشكل النظام السياسي فيها[3].

9- المدخل الاقتصادي: يتكون هذا المدخل لتفسير ظاهرة الصراع الدولي، من بعض النظريات الماركسية وغير الماركسية، التي يمكن توضيحها فيما يلي[4]:

* **النظرية الماركسية:** تقوم النظرية الماركسية على أساس التفسير المادي، أو التفسير الاقتصادي، وهي ترجع في مرحلة ما بعد ظهور الرأسمالية إلى التناقضات الجذرية، الكامنة في داخل هذا النظام، وهي التناقضات التي تولد أشكالاً شتى من الصراعات الطبقية، سواء كان ذلك بين طبقتي البرجوازية والبروليتاريا، في داخل الدولة – أو في الخارج – وتحت ضغط المنافسة، بين الدول الرأسمالية نفسها.

* **النظريات الاقتصادية، غير الماركسية:** ومنها نظرية هوبسون Hobson، التي ظهرت في مطلع القرن العشرين، والتي تلتقي في خطوطها مع النظرية اللينينية، وهناك نظريات

---

[1] مهنا، مصدر سابق، ص13.

[2] ظواهر المجتمع الدولي، مصدر سابق.

[3] سالم، مصدر سبق ذكره. ص 8-19

[4] للمزيد، انظر مقلد، مصدر سبق ذكره، ص239-240.

أخرى تقول أن الدول تشتبك في صراعات تصل بينها إلى نقطة الحرب المسلحة، بسبب رغبتها في رفع مستوى حياتها، ورغبتها في الحصول على إقليم أكبر وموارد إضافية.

قد يكون للتحليل الماركسي وغيره من التحليلات النظرية ذات العلاقة بالوضع الاقتصادي جانباً من الصواب في تفسير بعض الصراعات، غير أنه لا يمكن تعميم هذا التحليل، على مجمل الصراعات التي حدثت بين الدول عبر التاريخ ومر العصور. فهناك الكثير من هذه الصراعات، التي حدثت دون أن يكون للدوافع الاقتصادية والمالية أية علاقة بهذه الصراعات، فكانت الدوافع إليها سياسية كالحربين العالميتين الأولى والثانية (1914، 1939) وإن حققت بعض النتائج الاقتصادية، وهنا لابد من التأكيد ثانية على أهمية هذا التحليل وهذه الدوافع لعدد من الصراعات التي حدثت فعلاً.

10- نظرية المحور الصناعي العسكري: وهم جماعة أصحاب المصالح، رجال الصناعة والعسكريين، وتنسب هذه النظرية في الأصل إلى عالم الاجتماع الأمريكي رايت ميلز Raite malez، الذي يقول: بأن سطوة هذه النخبة تكاد تكون عامة وشاملة، أو تمتد إلى كافة القرارات، التي يمكن وصفها بأنها مهمة وحيوية، وعلى الأخص، في أمور الرخاء والكساد والحرب والسلم. وبحسب رايت Raite فإن الذي يسيطر على الولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ الحرب العالمية الثانية، هو تحالف قوي جداً من رجال الصناعة والعسكريين، وبوسائله الخاصة التي من أهمها السيطرة شبه الكاملة على أدوات الاتصال الجماهيري، ويعمل هذا المحور أو تلك النخبة، على توفير الأسباب التي تساعد على تهيئة مناخ من اللامبالاة السياسية، في أوساط الرأي العام

الأمريكي، ليكون هذا الأخير في وضع لا يمكنه مقاومة هذا التسلط أو الوقوف على أخطاره المحققة، بالنسبة لمستقبل الديمقراطية في الولايات المتحدة[1].

إن هذه النظرية بما تطرحه من تحليل، قد تلامس الواقع المعاش في المجتمع الدولي، فميلز وهو يقدم النخبة أو جماعة المصالح المشتركة، المسيطرة في الولايات المتحدة الأمريكية، إنما يقدم مثالاً واقعياً بارزاً، يحاول من خلاله أن يدلل على صدق هذا التحليل، لأسباب ظاهرة الصراع في المجتمع الدولي، من خلال ما تشكله من عامل ضغط لا يستهان به، على أهم مراكز اتخاذ القرارات داخل النظام السياسي في الدولة.

إلى جانب هذه النظريات هناك نظريات أخرى قد تعرضت لمحاولات تفسير أسباب الصراع بين الدول مثل:

النظرية الليبرالية: والتي ترى بإحدى اتجاهاتها، أن الاعتماد المتبادل في الجانب الاقتصادي، سوف يثني الدول عن استخدام القوة ضد بعضها البعض، لأن الحرب تهدد حالة الرفاه لكلا الطرفين، فيما يرى اتجاه آخر – ينسب للرئيس الأمريكي وودرو ويلسون– أن انتشار الديمقراطية يعتبر مفتاحاً للسلام العالمي مستنداً في ذلك، إلى أن الدول الديمقراطية أكثر ميلاً للسلام من الدول التسلطية، وهناك اتجاه ثالث وهو الأحدث، يرى أن المؤسسات الدولية مثل وكالة الطاقة الذرية وصندوق النقد الدولي يمكن أن تساعد في التغلب على النزعة الأنانية للدول عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الأنية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم[2]. غير أن هذه النظرية لا تمانع قيام حروب من اجل السلام والسلم العالمي.

---

[1] انظر مقلد، مصدر سبق ذكره، ص243.

[2] وولت، ستيفن. ترجمت، عادل زقاق وزيدان زياني " **العلاقات الدولية :عالم واحد، نظريات متعددة**"،د.ت،(استرجعت بتاريخ 2008/4/25).
WWW.geocities.com

رغم تعدد المداخل والنظريات، التي تعرضت لها الدراسة، غير أن أي من هذه النظريات لم يأت على أن استمرار الرواسب الموروثة من الاستعمار، وتنافس الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات، وتدخل الدول العالمية، بما في ذلك حياكة المؤامرات والانقلابات العسكرية، من الأسباب الرئيسية في مختلف النزاعات والصراعات بين وحدات المجتمع الدولي[1].

ويرى الباحث أن الصراع الدولي، يمثل بطبيعته ظاهرة معقدة متعددة الأبعاد ومتداخلة التأثير، كما يبقى لكل صراع سببه، ولكل نزاع دوافعه، كما لكل أزمة وتوتر مبرراتها لدى الدول الأطراف، غير أنه لا يمكن التقليل من أهمية أي من النظريات التي عمدت لتفسير ظاهرة الصراع بين الدول، فبرغم المآخذ والانتقادات التي وجهت لهذه المداخل والنظريات فإنها بالتأكيد تشكل مقتربات منهجية، لا يمكن إغفال إسهاماتها الفكرية في محاولات بحث ومعرفة تفسيرات وأسباب الظاهرة التصارعية بين الدول.

[1] الكيالي، عبد الوهاب. (1994). **موسوعة السياسة، الجزء السادس**، بيروت: المدينة العربية للدراسات والنشر، ص571.

المبحث الثالث– وسائل حل وتسوية النزاعات والصراعات الدولية:

أولا– وسائل حل النزاعات الدولية:

تشير المادة (3/2) من ميثاق الأمم المتحدة بأن "يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية" وقد حددت المادة 1/33 من الميثاق هذه الوسائل فنصت على أنه يجب على أطراف النزاع "أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضات والتحقيق والتحكيم والتسوية القضائية[1]. وقد بينت الاتفاقات الكبرى التي أبرمت منذ مؤتمر لاهاي لإقرار السلام، مؤدى الكثير من هذه الوسائل، وما يتصل بها من إجراءات وأحكام، فتكلمت اتفاقية لاهاي الأولى سنة 1907 عن الوساطة، والخدمات الودية[*]، والتحقيق والتحكيم، وفصّل النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية كل ما يتصل بالطريق القضائي، وعالجت معاهدة التحكيم العامة المبرمة في جنيف سنة 1928، موضوع التوفيق كما تعرضت كذلك للقضاء والتحكيم[2].

الوسائل السلمية لحل النزاعات والصراعات الدولية، نشأت كنقيض لحل الخلافات بالوسائل العسكرية (الحرب) واستخدام القوة والتي كان ينظر إليها كوسيلة مشروعة[3][*] *. وفيما بعد عَد ميثاق بريان كللوغ عام 1928، الحرب خارجة عن القانون[54].

---

[1] للمزيد أنظر: الفصل السادس و والسابع من ميثاق الأمم المتحدة.

[*] الخدمات الودية: تعني قيام دولة أجنبية على النزاع بالتقريب بين المتنازعين، بتقديم خدماتهم الودية فتقتصر مهمتها على التقريب بين الدولتين المتنازعتين، لاستئناف المفاوضات، في موضوع النزاع دون أن تشترك في هذه المفاوضات، أو تتدخل في تسوية هذا الموضوع، فيما تشترك الدولة الوسيطة في المفاوضات التي تدور بين المتنازعين. للمزيد راجع، أبو هيف، علي صادق.(1992).**القانون الدولي العام..النظريات والمبادئ – أشخاص القانون الدولي– العلاقات الدولية– التنظيم الدولي– المنازعات الدولي– الحرب والحياد،** الطبعة السابعة عشر، الإسكندرية: منشأة المعارف،، ص729

[2] نفس المصدر السابق.ص 731.

* [*] فقد قال المفكر اليوناني أفلاطون " الحرب هي الحالة الطبيعية لعلاقات كل الجماعات السياسية، بجماعات أخرى"، وقال ميكافيلي " الحرب هي الفن الوحيد الذي يحتاج إلية من يتولى القيادة،وكثيراً ما يرى الإنسان أن الأمير الذي يفكر بالترف والرخاء أكثر من السلاح، كثيراً ما يفقد إمارته". للمزيد أنظر حسين، عدنان السيد.(1994). **العلاقات الدولية : الحرب والسلم ومفاهيم أساسية**. د،ن. ص 35.

[3] الشاعري، مصدر سبق ذكره، ص27.

إن الطرق السياسية والدبلوماسية لتسوية النزاعات الدولية متعددة، ومن أهم هذه الوسائل وأكثرها انتشاراً ما يلي:

1- المفاوضات Negotiation: تعد المفاوضات الدبلوماسية المباشرة من أقدم وسائل تسوية المنازعات الدولية وأكثرها انتشاراً، ويشير بعض الكتّاب إلى أن الدول كانت تشعر منذ العهود القديمة بوجود التزام قانوني يفرض عليها التفاوض، قبل اللجوء إلى استخدام القوة، حتى ولو لم يتعد ذلك الالتزام الإطار الشكلي، غير أن المفاوضات الدولية الحديثة شهدت تطوراً هائلاً، بعد أن أصبحت تشكل جوهر نشاط المنظمات والمؤتمرات الدولية[1]. فالمفاوضات هي وسيلة التعاون بين أشخاص القانون الدولي وإدارة علاقاتهم الدولية.

المفاوضات لتحقيق المصالح القومية وتعزيزها بالوسائل السلمية، ضرورية جداً، في حالة اختلاف الأهداف والمصالح بين دولتين أو أكثر. فهي الأداة الأساسية للوصول إلى تسوية الخلافات والتوفيق بين مصالح الأطراف، التي تختلف مصالحها[2]. فاختلاف المصالح وتعميقها قد يؤدي إلى الصراع والتصادم الحاد بين الطرفين. وقد لا تكون المفاوضات دائماً ناجحة، فقد تصل المفاوضات والمتفاوضون لطريق مسدود، إذا ما تمسك كل طرف بمواقفه دونما تنازل عن تلك الأهداف والمصالح محط النزاع. غير أنه في الغالب تؤتي هذه المفاوضات ثمارها، بتجنب المواجهة الحادة. والحؤول دون المواجهة العسكرية، فالمفاوضات هي ذلك الإجراء لإحلال الحجة، محل القوة، من خلال التباحث والمناقشة والمساومة، بهدف التوصل إلى تسوية المسائل المتنازع عليها بين الدول.

---

[1] قشي، خير.(1999). **المفاضلة بين الوسائل التحاكمية وغير التحاكمية لتسوية المنازعات الدولية**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،ص15.

[2] مهنا، مصدر سبق ذكره، ص55.

2- المساعي الحميدة good offices والوساطة Mediation: إذا وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود، ولم تؤد إلى تسوية النزاع، فإن طرفاً ثالثاً* قد يتدخل، ويكون هذا التدخل إما بمبادرة منه، أو بطلب من الأطراف أو من أحدهم، من أجل تهيئة المناخ الملائم لإجراء المفاوضات.

يشترك هذان الإجراءان في كونهما جهوداً يبذلها طرف ثالث، لمساعدة طرفي النزاع على تسويته وفي كلتا الحالتين (المساعي الحميدة والوساطة) فإن القيام بهما معلق على موافقة طرفي النزاع. ويشترك الإجراءان كذلك في كونهما وسيلتان لمساعدة طرفي النزاع على حل نزاعهما بنفسهما. أي أن تدخل الغير لا يهدف إلى إصدار قرار يفصل في النزاع القائم، وإنما تشجيعهما على الفصل فيه[1].

المساعي الحميدة: تكون من خلال عرض طرف ثالث، خدماته من أجل التعجيل بتسهيل الاتصالات بين المتنازعين، ويكون ذلك من خلال ممارسة التفاوض، على أنه من الملاحظ أن هذا الطرف، غير مفوض لاقتراح حل. ولا يشترك في المفاوضات بصورة مباشرة، ويسمح له بالعمل كقناة اتصال بين الأطراف المتنازعة بتمرير الرسائل، وقد يقترح أماكن الجلسات ويحث المتنازعين لبدء مناقشات رسمية، وقد تهدف المساعي الحميدة إلى وضع حد لحرب قائمة فعلاً بين بعض الدول[2]. ولا يمكن للمساعي الحميدة للطرف الثالث، أن تبدأ إلا بموافقة طرفي النزاع، نظراً لما تعنيه المساعي الحميدة من حث الطرفين، على التفاوض ومحاولات تقريب وجهات النظر، وتذليل العقبات بينهما.

* الطرف الثالث: يمكن أن يكون فرداً واحداً كالأمين العام للأمم المتحدة أو الأمين العام للجامعة العربية أو شخصية بارزة كرئيس دولة سابق، ويمكن أن تكون دولة أو أكثر أو منظمة دولية. نفس المصدر السابق 56.

[1] قشي، مصدر سبق ذكره، ص20-22.

[2] مهنا، مصدر سبق ذكره، ص40.

أما الوساطة: فهي التوسط بين طرفي النزاع، من أجل التوفيق بين ادعاءات الأطراف المتنازعة لحل الخلافات القائمة بينهم بالمفاوضات أو استئنافها، إن كانت قد قطعت أو وصلت إلى طريق مسدود، ويتولى وضع الأسس الرئيسية للحل السلمي الذي يحوز على رضاهم[1].

وعليه فإن الفرق بين الوساطة والمساعي الحميدة، ينحصر في أنه في حالة الوساطة يتابع الطرف الثالث مباشرة الاتصالات، أي المفاوضات، التي تتم بين أطراف النزاع، ويقوم أيضا باقتراح الحل الذي يراه مناسباً للنزاع، إذا رأى ذلك يساعد الأطراف للوصول إلى إنهائه. بينما تقتصر مهمة الطرف الثالث الذي يقوم بالمساعي الحميدة، على التقريب بين الدولتين المتنازعتين لاستئناف المفاوضات، في موضوع النزاع، دون أن يشترك في هذه المفاوضات.

3- التحقيق Inspection: قد يحدث أن يكون أساس النزاع خلافاً على وقائع معينة، إذا ما فصل في صحتها أمكن بعد ذلك تسوية النزاع ودياً. وفي هذه الحالة يحسن بالدولتين المتنازعتين أن يحيلا موضوع النزاع إلى التحقيق، لإيضاح حقيقة الوقائع المختلف عليها. حتى تكون المناقشة فيما يتبع لحل النزاع مستندة إلى أساس من الوقائع الصحيحة الثابتة[2]. ومهمة لجان التحقيق، تحديد حقائق النزاع، بواسطة وسائل التحقيق غير المتحيزة، بمعنى تقصي الحقائق المتعلقة بنزاع قائم بين دولتين، دون أن يكون ذلك مشفوعاً بإبداء ملاحظات، يمكن أن تؤثر في تحديد الطرف الذي تقع عليه مسؤولية قيام النزاع[3].

إن التقرير الذي قد تخلص له لجنة التحقيق، ليس له أي صفة إلزامية لطرفي النزاع. لذا يكون هدف لجان التحقيق، تحديد الحقائق، من أجل أن تستند إليها الأطراف في تسوية النزاع القائم

---

[1] الشاعري، مصدر سبق ذكره، ص55.

[2] أبو هيف، مصدر سبق ذكره، ص737.

[3] مهنا، مصدر سبق ذكره، ص42.

بينهما. على أنه قد ينص أحياناً في بعض الاتفاقيات المتعددة الأطراف على تشكيل لجان التحقيق هذه، وتكون سلطتها مقبولة مقدماً من الدول الأطراف في تلك الاتفاقيات.

قد تقرر في معاهدات "بريان"* تشكيل وإنشاء لجان التحقيق بصفة دائمة بحيث يتيسر عرض النزاع عليها مباشرة، دون حاجة لاتفاق خاص، وأن تعرض عليها جميع المنازعات، التي لا يمكن تسويتها بالطرق الدبلوماسية، باستثناء ما يمس منها شرف الدول أو استقلالها أو مصالحها الحيوية[1].

4- التوفيق Conciliation: إن عملية التوفيق هي الجوهر الرسمي للطرق الدبلوماسية والسياسية، لتسوية الصراعات الدولية، وتستخدم على الخصوص في النزاعات السياسية الخطرة، هدفها دائماً تحقيق السلام، بإيجاد حل وسط، لقد استخدمت الأمم المتحدة العديد من لجان التوفيق منذ عام 1945 كلجنة التوفيق الخاصة بفلسطين[2]. والتوفيق إجراء شبه قضائي يتوسط التحقيق والتحكيم، فهو من جهة، يتطلب وجود جهاز يكلف من الطرفين المتنازعين ببحث كل جوانب النزاع واقتراح حل له، على عكس التحقيق الذي لا يهتم -من حيث المبدأ - إلا بسرد الوقائع دون اقتراح حل للنزاع، ويختلف التوفيق عن التحكيم من حيث أن هذا الأخير يتوج بحكم إلزامي بينما الأول (التوفيق) باقتراحات يتمتع أطراف النزاع بحرية كاملة في قبولها أو رفضها، كما أن التوفيق يتميز بمرونة أكثر من التحكيم، ولا يمس بحرية وسيادة أطراف النزاع[3].

---

* معاهدات بريان: نسبة إلى الوزير الأمريكي الذي دعا إلى عقدها وقد تم إبرام هذه المعاهدات1913-1915،بين الولايات الأمريكية وما يزيد عن ثلاثون دولة أوروبية وآسيوية وأمريكية. ونص فيها على ضرورة إحالة كل نزاع لا يتيسر حله بالطرق الدبلوماسية للجان تحقيق خاصة. للمزيد، أبو هيف، مصدر سابق، ص739.

[1] أبو هيف، مصدر سبق ذكره، ص738.

[2] مهنا، مصدر سبق ذكره، ص42.

[3] قشي، مصدر سبق ذكره، ص26.

نظراً للطابع غير الملزم لتقارير لجان التوفيق، فليس من المؤكد أن تشكل أساساً قوياً يدعم مركز الدولة التي صدرت لصالحها، مهما كانت قوة الحجة التي بنى عليها التقرير فإنه يبقى غير ملزم من الناحيتين الإجرائية والموضوعية. إن موافقة أطراف النزاع على المساعي الحميدة، والوساطة والتوفيق، تعني موافقتهم على شرعية تدخل طرف ثالث والتزامهم بالسماح له بالتأثير على النزاع، ولكن يجب على هذا الأخير، أن يحترم استقلال أطراف النزاع، في تقرير مدى تدخله والأثر النهائي لذلك التدخل.

5- التحكيم والمحاكم الدولية International Arbitration & Courts "الإجراء القضائي" Judicial methods: يلتقي الإجراء القضائي بالإجراءات السابقة بموافقة ورهن طرفي النزاع باللجوء إليه. فيما يختلف عنهما بكونه ملزماً للطرفين، بما تؤول إليه المحاكمة، سواء بالتحكيم أو القضاء الدولي، فالتحكيم والقضاء الدولي، يستند إلى القانون الدولي في تسوية ما قد يعرض عليه من منازعات دولية، فكلاهما يتوج بحكم نهائي بات غير قابل للاستئناف. فهو ملزم لأطراف النزاع، فالحكم يصدره في الحالتين طرف ثالث حيادي.

يتميز التحكيم عن القضاء، في أوجه متعددة مشتقة في أغلبها من الفارق الجوهري بينهما، والمتعلق بطابع كل من المحكمتين، أي محكمة التحكيم ومحكمة العدل، فالمحاكم القضائية الدولية "محاكم العدل" تتميز أساساً بصفة الديمومة، فهي عبارة عن أجهزة دائمة تؤدي عملها بمقر رسمي ثابت ومحدد (قصر السلام في لاهاي)، فهي متفرغة لمهمة الفصل فيما يعرض عليها من منازعات، وتقديم الآراء الاستشارية، بصدد المسائل المطلوبة منها[1]. فيما محاكم التحكيم تتميز

---

[1] قشي، مصدر سبق ذكره، ص36-37.

بالطابع الآني أو الوقتي، بحيث تنتهي بمجرد فصلها في النزاع أو المنازعات التي أنشئت من أجلها، ويكون لأطراف النزاع حرية اختيار وتحديد تشكيل المحكمة[1].

يمكن للدول فقط التقدم إلى المحكمة والمثول أمامها، وحيث أن قرار المحكمة الدولية إلزامي وغير قابل للاستئناف، إلا أن المادة (61) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، أعطت الحق لأطراف النزاع، تقديم طلب التماس من المحكمة، بإعادة النظر في قرارها، واشترطت بقبول ذلك الالتماس، ضرورة تَكّشف واقعة حاسمة يمكن أن تغير أو تؤثر في القرار، وكانت خافية عن المحكمة وعن الطرف الذي يلتمس إعادة النظر، غير أن طلب الالتماس، مرهون بموافقة المحكمة، فلها أن تقبله أو ترفضه[2].

ثانياً- إنهاء الصراعات:

إن حل الصراعات والأزمات الدولية، يمكن تمييزه من خلال النتائج أو الإجراءات الرسمية المتخذة، فأي طريق لإنهاء الصراع قد يحل من خلال مستويات رسمية، يتم التوصل إليها بعد مفاوضات واسعة ووساطة، أو يمكن أن يحل بواسطة الإخضاع، وفي الواقع إن إنهاء الصراع أصعب من بدايته[3]. ومن أجل أن ينتهي الصراع، لابد أن يختفي أو ينتهي المبرر الذي نشأ الصراع بسببه أصلاً، إما بتوصل أحد أطراف الصراع للهدف الذي من أجله تورط في ذلك الصراع، أو بإعادة أحد الطرفين تقييم مصالحه بطريقة مختلفة، عن تلك التي بدأ من عندها، مما

---

[1] للمزيد انظر. أبو هيف، مصدر سبق ذكره. ص742-768. وكذلك الشاعري، مصدر سبق ذكره، ص72-80.

[2] للمزيد، الشاعري، مصدر سبق ذكره، ص83-85.

[3] مهنا، مصدر سبق ذكره، ص19

يجعله يرى في استمرار الصراع، أمراً غير مرغوب فيه، أو بانهيار واستسلام أحد الطرفين، وإذعانه لمطالب الطرف الآخر[1].

في ضوء ما سبق نجد أن طرق إنهاء الصراع يمكن تحديدها بما يلي[2]:

1- **التجنب Avoidance أو الانسحاب الإرادي:** عندما يدرك طرفا الصراع المواقف، المصالح، الأهداف والقيم المتعارضة، فإن أمر الحلول الممكنة لطرف أو للطرفين بالانسحاب، من وضع المساومة أو إيقاف الأعمال التي سببت التعارض، باستجابة الطرف الثاني، فالدولة مثلاً عندما تبادر باقتراح مع جارتها لعمل تسويات حدودية معينة في مصلحتها، وأن الطرف الثاني يصر على إبقاء الحالة الراهنة، فإن البادئ في الغالب لا يرغب بإيجاد علاقة سيئة يؤدي إلى سحبه الطلب والاقتراح، وبالتالي يتم تجنب حدوث صراع بين الدولتين.

2- الإخضاع بالقوة Conquest: أي سحق العدو باستخدام القوة، وانتهاء الصراع بالإخضاع بالعنف، وقد يتضمن بعض الاتفاقات والمساومة بين المتخاصمين، فإنه أحياناً يُعمل من جانب واحد لتحقيق السلام حتى تحت شروط الاستسلام غير المشروط، وقد ينتهي الصراع أيضاً إذا كان الجانب الرابح يقدم شروط سلام نسبية، كما حدث في احتلال ألمانيا لفرنسا سنة 1940.

3- الردع الفعال: إن المعيار المستخدم للتمييز بين التدمير أو الردع هو تنفيذ التهديد، باستخدام القوة العسكرية، أو عدم تنفيذه. فالردع قد يكون بغير طريق القوة، وإنما باستخدام جيد للحرب النفسية، يجعل الخصم يحجم عن الدخول في أي معركة أو أي استخدام للقوة العسكرية[3].

---

[1] مقلد، مصدر سبق ذكره، ص247.

[2] مهنا، مصدر سبق ذكره، ص19-22.

[3] الردع يعني: التأثير على معنويات العدو من أجل أن لا يكون متمكناً من الهجوم. بمعنى كسر شوكته، بدون استخدام القوة، وقبل أن يستخدم العدو القوة، وتثبيط معنوياته بواسطة الحرب النفسية، أي بالدعاية، بتضخيم قوة الطرف الأول العسكرية والتقليل من قوة الطرف الثاني، للمزيد راجع مهنا، محمد نصر.(1980). **صورة من المشكلات السياسية في العالم المعاصر**، القاهرة: دار المعارف، ص293-322.

4- التسـوية (الحلـول الوسـطى) Compromise: وهـي تراجـع الطـرفين جزئيـاً عـن بعـض أهدافهما الأولية، ومواقفهم ومطالبهم، وهذا لا يعني بالضرورة أن يكون حجم التراجع بنفس الحجم لكل الأطراف، وإنما تستلزم بعض التصحيح للمواقف الأولية لكل الأطراف، فالمسألة الجوهرية لترتيب التسوية هي جعل الطرفين يدركان بأن ثمن استمرار الصراع أغلى في التكلفة والنتائج، والمتطلب الأساسي من أجل تحقيق التسوية هو الجمود العسكري، أي إيقاف الأعمال العسكرية وجعل الأطراف غير راغبين في الاستيلاء أو تدمير قوة الخصم، ومن ثم إجراء التسوية بالطرق الدبلوماسية.

5- هجـر الصـراع أو التسـوية السـلبية Passive settlement: فـي الغالـب لـيس لكـل الصراعات الدولية نتيجة رسمية، ولكن استمرارها لفترة طويلة قد يجعل الأطراف في وضع يقبلون بصورة ضمنية الحالة الراهنة، إلى أن يصبح مهملاً. وهذه الحقيقة قررها البروفيسور كوينسي رايت Quincy Wright[1].

إن النتائج النهائية للصراعات، عادة تقرر بواسطة التهديد أو الاستخدام الفعلي للقوة، وليس بالمفاوضات الرسمية، التي يديرها الدبلوماسيون والساسة. إلا أن هذه المسألة بالتأكيد وقت حدوثها تتأثر بالدرجة الأساسية بقانون التوازن، وقوة كل طرف.

6- **طرق الإكراه:**

إذا لم تفلح الطرق الودية والوسائل والإجراءات المتقدم دراستها، في فض النزاع والصراع الناشئ بين دولتين، فقد يعمد أحد الأطراف للقيام بعمل من أعمال الإكراه، ليدفع الطرف الآخر بالقبول بما يعرض عليه من حل، وقد تلجأ دولة بينها وبين دولة أخرى نزاع.. أو صراع.. إلى طرق الإكراه

---

[1] للمزيد انظر، مهنا، مصدر سبق ذكره، ص18-21.

مباشرة، إذا شعرت بأن الوسائل الودية والسلمية سوف لا توصلها إلى تحقيق رغباتها، على أن لجوء الدولة إلى وسائل الإكراه لتسوية منازعاتها، أمر غير مرغوب فيه[1].

إن طرق الإكراه، تتفاوت في شدتها، ولعل أقلها هو مقابلة المثل بالمثل، أي رد الدولة على عمل صدر من الدولة الأخرى، تعتبره مساساً بها، أو بمصالحها بعمل مماثل له، كاستدعاء الدبلوماسيين أو ترحيل دبلوماسي الدولة الأخرى – هذا الإجراء انتشر خلال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والاتحاد السوفيتي السابق من جهة أخرى– أو فرض قيود على تنقلاتهم داخل البلاد أو سحب الاعتراف أو قطع العلاقات الدبلوماسية، أو تعليق الالتزام بمعاهدة ما. وقد تلجأ الدول إلى وسائل أكثر شدة مما تقدم، فتأمر بإبعاد رعايا الدولة المتنازع معها، أو حجزهم كرهائن[2].

هناك وسائل إكراه أكثر شدة وخطورة، منها الاحتلال المؤقت، وضرب مدن الدولة الأخرى، وحجز السفن، والحصر البحري السلمي، المتمثل بمنع دخول وخروج السفن من وإلى الموانئ الخاصة بالدولة الأخرى[3].

7– الحرب The war:

تشكل الحرب أداة من أدوات التسوية في العلاقات الدولية، على أساس أن المنازعات والصراعات من المفروض أن تسوى بالطرق السليمة والسياسية، فعندما تفشل تلك الوسائل، أو تستنفذ ولم تلح فرص التسوية، فإن الأطراف عادة تلجأ إلى استخدام القوة المسلحة، كحل نهائي من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها. وعلى هذا الأساس فالحرب هي تحكيم القوة بدل القانون[4].

---

[1] أبو هيف، مصدر سبق ذكره، ص769.

[2] مهنا، مصدر سبق ذكره، ص48.

[3] للمزيد، انظر أبو هيف، مصدر سبق ذكره، ص769-774.

[4] مهنا، مصدر سبق ذكره، ص48.

وقد ميز اغلب الفقهاء بين الحرب العادلة التي تضطر الدولة إلى الالتجاء إليها، دفاعاً عن حقوقها ومصالحها الحيوية، وقالوا بمشروعيتها، والحرب غير العادلة، أو الحرب العدوانية فاستنكروها، وقالوا بعدم مشروعيتها[1]. فالحرب هي صراع بين القوات المسلحة لكل من الطرفين، يرمي به كل منهما عن طريقها إلى صيانة حقوقه ومصالحه، في مواجهة الطرف الآخر.

قديماً كان ينظر إلى الحرب واستخدام القوة المسلحة على أنها حق من حقوق السيادة للدولة التي لا ترى من مصلحتها أن تقيد نفسها، بأي قيد على هذا الحق، طالما أنها تجد أمامها ظروفاً وإمكانيات تمكنها من اللجوء إلى الحرب، ومن تحقيق أهدافها وأطماعها، وسيادتها القومية، وقد تطور الأمر منذ ميثاق (بريمان كيلوج) إلى أن الحرب ظاهرة اجتماعية تخالف القانون، ومن المبادئ الأساسية التي ظهرت بين الحربين العالميتين، مبدأ عدم مشروعية الحرب العدوانية وتحريمها[2]، على أن الدول في تصرفاتها دائماً، لم تكن تقيم وزناً لهذه التفرقة، فكانت الحرب في نظر الكثير من رجال السياسة، عملاً مشروعاً دائماً من حق الدولة اللجوء إليه متى كانت مصلحتها تقتضي ذلك.

---

[1] أبو هيف، مصدر سبق ذكره، ص782.

[2] مهنا، مصدر سبق ذكره، ص58.

المبحث الرابع: النضال السلمي (المقاومة اللاعنفية) في حل الصراعات الدولية:

تتعدد وسائل حل النزعات وإنهاء الصراعات الدولية، مثلما هي متعددة أسبابها، فبين الوسائل السلمية والودية، وبين الحرب، كوسيلة عنف واستخدام القوة المسلحة في حل النزاعات وإنهاء الصراعات الدولية، هناك العديد من السبل والطرق التي يمكن للدول والشعوب أن تلجأ إليها،ومنها المقاومة اللاعنيفة.

يقترح جين شارب*، أسلوب المقاومة اللاعنفية " النضال السلمي" كوسيلة تغيير بديلة لإنهاء الصراعات الدولية، خاصة وأن نتائج عملية التفاوض ستعتمد إلى حد بعيد على موازين القوى بين أطراف الصراع، هذا بالإضافة إلى أن المفاوضات قد تقود إلى حل واتفاق بين طرفي الصراع، وقد تقود إلى تصعيد الصراع من جديد في حالة فشلها، أو التوصل إلى اتفاقيات مجحفة وغير عادلة بحق أحد طرفي الصراع، نتيجة الخلل في موازين القوى[1]. كما حدث بعد الحرب العالمية الأولى من فرض اتفاقيات على ألمانيا أدت إلى نشوب الحرب العالمية الثانية. ولضرورات البحث وأصوله ستعمد الدراسة لمناقشة مفهوم العنف لغةً واصطلاحا لتنطلق منه لفهم مفهوم اللاعنف ومناهجه وأساليبه.

– **مفهوم العنف:** العنف في اللغة، يعني الخرق بالآمر وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق، ويعني الشدة والمشقة والقسوة[2]. **والعنف اصطلاحاً**– هو كل أداة تستخدم ضد مدنيي أو عسكريي الخصم بهدف القتل، أو إلحاق الأذى الجسدي، أو تخريب الممتلكات، سواء أكانت مشروعة أو غير

---

* جين شارب، أكاديمي أمريكي، يشرف على برنامج " حول إجراءات اللاعنف في حالات النزاع والدفاع " وهو رئيس مؤسسة " البرت اينشتاين " هذه المؤسسة التي تكرس اهتمامها في البحث حول الأبعاد الكامنة وراء إجراءات اللاعنف لمواجهة العنف السياسي، وللدكتور شارب العديد من المطبوعات حول كفاح اللاعنف.

[1] سليمان، صقر. (2006). **دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني**. جامعة القدس. رسالة ماجستير. ص

[2] ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم بن علي. (2003). **لسان العرب، الجزء التاسع**.تحقيق فتح الله سليمان. بيروت. دار إحياء التراث العربي.. ص 429.

مشروعة[1]. أو هو لغة التخاطب الأخيرة الممكنة مع الآخرين، حيث يحس المرء بالعجز عن إيصال صوته بوسائل الحوار العادي، وحين تترسخ لديه القناعة بالفشل في إقناعهم بالاعتراف بكيانه وقيمته. وهكذا فالعنف قد يكون عشوائياً مدمراً يذهب في كل اتجاه، أو يكون بناءً يوظف في أغراض تغيير الواقع[2].

العنف له أشكال عديدة: منه العنف الجسدي، والعنف النفسي، والعنف الكلامي. وبالطبع هناك تعريفات يتفق عليها البعض، وهناك من لا يتفق مع هذه التعريفات.ولكن بشكل عام، فان طريقة تسوية النزاع والصراع بالعنف، طريقة لا تؤدي إلى نتائج إيجابية، لأن العنف يؤدي إلى عنف مضاد، وهكذا تنتج سلسلة من العنف لا تتوقف، غير أنه في كثير من الحالات من الممكن تحقيق نتائج أفضل، وبشكل أسهل بطرق سلمية بعيدة عن العنف.[3] فالعنف إذاً، هو كل ما يقع من اعتداء وعدوان على الغير، نتيجة استعمال القوة الجسدية أو الكلام، ومن شأنه أن يلحق الضرر الجسدي أو النفسي أو المادي بالآخرين أو ممتلكاتهم. وينشأ العنف عندما يصبح الوسيلة الوحيدة المتاحة للتعبير عن الذات.

- **مفهوم اللاعنف:** من خلال الاستعراض السابق لمفهوم العنف، والذي يشير في أبسط معانيه إلى الشدة والقسوة وإيذاء الآخرين، واستخدام القوة ضدهم، يمكن استنتاج أن اللاعنف يعني الرفق والمحبة والتسامح مع الآخرين، وعدم إيذائهم سواء جسدياً أو نفسياً أو مادياً، وأن يتم اعتماد الحوار والإقناع كلغة تفاهم بين الأفراد والجماعات والدول. فيما يحدد (جين شارب) في مؤلفه " البدائل الحقيقية" تعريفه للاعنف بقوله: "اللاعنف هو الايجابية وليس السلبية، وأن النضال اللاعنيف هو

---

[1] ربعي التميمي، باسم خضر. (2007). **المقاومة اللاعنفية في فلسطين، فلسفتها، أدواتها، وأثرها (1963-1993)**. جامعة بيرزيت. رسالة ماجستير. ص ق.

[2] حجازي، مصطفى.(1989). **التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجيه الإنسان المقهور**. بيروت. معهد الإنماء العربي. ص165.

[3] سلامة، نوح. (1996). **نحو طريق جديد للتعامل مع النزاعات**. بيت لحم: مؤسسة الناشر للخدمات الفنية. ص 36

تقنية لتوجيه الصراعات بأساليب احتجاج اجتماعية، نفسية،اقتصادية وسياسية، وباللاتعاون والتدخل العميق مما يسبب الخلل في توازن الخصم"[1].

يعرف (روبرتس) المقاومة اللاعنفية باعتبارها مقاومة مدنية على أنها تقنية الدخول في صراع سياسي باستخدام الأساليب اللاعنفية، وبأنها سياسة مخططة ومنسقة، للدفاع عن مجتمع ما ضد التهديد الداخلي كالانقلاب، والتهديد الخارجي كالاحتلال، وهي تهدف إلى إثارة مختلف مصادر الهجوم، كما تتطلب مشاركة الأهالي ككل[2]. وهو أسلوب يستخدم للسيطرة على قوة الخصم وهدمها وتدميرها، بوسائل لا عنف فيها[3]، مرتكزة على إثارة الضمير والأخلاق لدى الخصم، أو على الأقل لدى الجمهور الذي يحيط به، فهي بالتالي توسع من حلقة التضامن والتأييد لموقف الشعب والجماهير المتهضة، والمستخدمة لأسلوب اللاعنف، حارمة الخصم من استخدام قوته العسكرية المباشرة، في قمع وتصفية حركة الاحتجاج والمناهضة للوجود الأجنبي على أرضة، أو القمع التعسفي للنظام الدكتاتوري ضد شعبه.

لقد أظهرت بعض التجارب مدى فعالية اللاعنف، ففي الهند ظهر اللاعنف كأداة شديدة الفعالية، ضد السلطات الانجليزية، كذلك الأمر كان في عدة بلدان أخرى، مثل ايرلندا في مرحلة من مراحل حربها من أجل الاستقلال، وفي الولايات المتحدة من خلال مطالبة السود لحقوقهم المدنية، وبإلغاء التمييز العنصري، وفي ايطاليا ضد البؤس في صقليا، وكذلك في روديسيا ومصر ضد الاحتلال الأجنبي. وكثيراً ما يخلط بين اللاعنف والسلبية والاستسلام، لكن الحقيقة غير ذلك فاللاعنف فعل بطولي يفترض السيطرة التامة على الذات، لما يختزنه من قوة معنوية، تجبر الخصم

---

[1] صقر، مصدر سبق ذكره. ص 21

[2] خلف، عبد الهادي.(1988). **المقاومة المدنية: مدارس العمل الجماهيري وأشكاله**. بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية. ص

[3] شارب، جين. (1986). **المقاومة الاعنيفة**. ترجمة مبارك عوض. القدس : المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف.ص 15

على التفكير والتساؤل، حول صحة أعماله، وهو أيضاً إذ يرتكز على عدالة القضية التي يناضل من أجلها يهدف إلى وضع القضية في موضع البداهة الصارخة.[1]

اللاعنف فعل بعيد عن العفوية ويرتكز على التفكير العميق والتحضير الدقيق، ويتطلب وعياً حقيقياً وثقافة عالية، وطول نفس معتمد على منع محاولات الخصم الاستفزازية، من أجل الحياد عن حالة وأسلوب اللاعنف لصالح العنف ليبرر عنفه.

إن الكفاح اللاعنفي هو أسلوب سياسي ينبغي أن يفهم ويقيم وفقاً لمنطقه الخاص، ولا ينبغي تقيمه بمقارنته بظواهر أخرى. والعلاقة بين العنف واللاعنف هي في جوهرها ذات العلاقة الشهيرة بين الشعار والتطبيق، فاللاعنف يعني الخطابة والكتابة والحوار والإقناع ثم في النهاية التفاوض، ولأن العنف واللاعنف يعدان وجهان لعملة واحدة، فإنهما مرتبطان معاً في جدل داخلي معين، فإذا زاد العنف، قل اللاعنف، بعبارة أخرى فإن العنف واللاعنف يمثلان الأطروحة ونقيضها في إطار جدل واحد[2].

– **فلسفة اللاعنف:** إن العمل اللاعنيف يؤثر بشكل غير مباشر على قوة الخصم أكثر مما يفعل العنف. فبدلاً من مواجهة قوات الخصم (الجيش والشرطة) بقوات مشابهة، فان الكفاح اللاعنيف يواجه هذه القوات بشكل غير مباشر، ويتم هذا من خلال إضعاف الخصم ومساعدة المكافحين على تعبئة قواهم دفاعاً عن قضيتهم، فمن خلال الرد على القمع باللاعنف بدلاً من استخدام العنف المضاد، يمكن أن تثبت حركة اللاعنف أن قمع الخصم عاجز عن إلقاء الرعب في قلوب المواطنين، ومن شأن استمرار المقاومة والمحافظة على تنظيم اللاعنف، حرمان الخصم تدريجياً من

---

[1] الكيلاني، عبد الوهاب. (1994). **موسوعة السياسة، مج5**. بيروت: المؤسسة العربية لدراسات والنشر، ص 385-386

[2] حنفي،حسن.(1988)"**جدليات العنف واللاعنف في الإسلام**" المقاومة المدنية في النضال السياسي: وقائع الندوة السياسية التي عقدها منتدى الفكر العربي في عمان بتاريخ 15-17تشرين ثاني 1986. تحرير سعد الدين إبراهيم. عمان : منتدى الفكر العربي. ص 76-80

مؤيديه التقليديين وإضعاف قوتهم النسبية التي يتمتعون بها، وفي المقابل يمكن أن يزيد عدد المكافحين والمؤيدين من طرف الخصم لصالح المقاومة والنضال اللاعنيف وحركته[1].

يمكن للاعنف أن يكون إستراتيجية سياسية، أو فلسفة أخلاقية، تنبذ استخدام العنف في سبيل أهداف اجتماعية، أو من أجل تحقيق تغيير سياسي، وينظر إليه على أنه بديل لموقفين آخرين هما الرضوخ والانصياع السلبي من جهة، أو النضال والصدام المسلح من جهة أخرى. لذلك فإن اللاعنف يدعو إلى وسائل أخرى للكفاح الشعبي، منها العصيان المدني أو المقاومة اللاعنفية، أو عدم الطاعة وعدم التعاون، وقد استخدم المصطلح بشكل متكرر كمرادف للمسالمة، لكنه ومنذ منتصف القرن العشرين، أخذ يعكس الكثير من التكتيكات، التي تهدف إلى التغيير الاجتماعي، والسياسي بدون استخدام القوة. إن اللاعنف يختلف عن المسالمة، لأنه يواجه القمع والطغاة والاحتلال بشك مباشر[2].

في جوهر أي مذهب استراتيجي لا عنفي هناك فكرة مشتركة وهي أن سلطة الحاكم تعتمد على موافقة أفراد المجتمع والناس، فالحاكم يصبح عاجزاً بدون النظام الإداري للدولة، وبدون الجيش أو الشرطة، وبدون انصياع قطاعات واسعة من الشعب لأوامر السلطة والقوانين والنظم العاملة في البلد.

– **مناهج وأساليب اللاعنف** : يرتكز العمل اللاعنيف على مبدأ أساسي بسيط: إن الناس لا يفعلون دائماً ما يُقال لهم أن يفعلوه، وأحياناً يفعلون أشياء كانت قد حظرت عليهم، والأفراد يمكن أن لا يطيعوا قوانين يرفضونها، فعندما يرفض الناس تعاونهم ويوقفون مساعدتهم، ويمنعونها ويصرون

---

[1] شارب جين.(1986)." **دور القوة في الكفاح اللاعنيف**". المقاومة المدنية في النضال السياسي.تحرير سعد الدين إبراهيم. عمان: منتدى الفكر العربي. ص 9-25.

[2] الاعنف– ويكيبيديا،الموسوعة الحرة، استرجعت بتاريخ2008/10/25

http://ar.wikipedia.org

على عصيانهم وتحديهم، فإنهم ينكرون على خصومهم المساعدات البشرية الأساسية، والتعاون البشري الذي تحتاج إليه كل حكومة، أو جهاز سلطوي. فإذا فعلوا ذلك، وبالأعداد الكافية، ولفترة طويلة كافية، فإن تلك الحكومة أو الجهاز السلطوي لن يكون له السلطة بعد ذلك. وهذا هو الافتراض السياسي الرئيس للعمل اللاعنيف[1]. وهكذا يؤكد شارب أن اللاعنف هو الفعل وليس السلبية، لإيمانه بأن ممارسة القوة تعتمد على موافقة وقبول المحكومين، وتأكيده بأن هؤلاء المحكومين بمقدورهم السيطرة على قوة خصمهم بل وتدميرها إذا هم سحبوا موافقتهم هذه.

فالنضال اللاعنيف هو أسلوب للتحكم بالصراع بواسطة الاستعانة بأسلحة سيكولوجية (نفسية) واجتماعية، واقتصادية، وسياسية[2]. ويقدم جين شارب في مؤلفه "المقاومة اللاعنفية" تفصيلاً وافياً، يشتمل على 198 أسلوباً نضالياً لا عنفياً، ضمن ثلاثة عناوين رئيسة للنضال السلمي يمكننا إيجازها على النحو التالي[3]:

1- الأساليب والأشكال الرمزية للاحتجاج بلا عنف:

الاحتجاج والإقناع باللاعنف هو طائفة واسعة من أعمال معظمها رمزية، ممتدة وراء التعبيرات الكلامية ولكنها تتوقف قبيل اللاتعاون والتدخل العنيف، وتتضمن 54 وسيلة، من بينها، الخطابات، البيانات والمنشورات والشعارات، المسيرات ورفع الأعلام، ارتداء الرموز المعبرة، والندوات، والمواكب الدينية، والجنازات الرمزية والتظاهرية، والحداد السياسي...

---

[1] Sharp.Gene.(1973). **The Politics of Nonviolent Action**. Boston,Ma02/08.Extendeng Horizon Books Porter Sargent Publishers. P63.

[2] شارب،جين. (1989). **الانتفاضة والنضال بلا عنف**. القدس: ترجمت المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف. ص 2

[3] شارب،جين. **المقاومة اللاعنيفة**.ترجمة مبارك عوض، مصدر سبق ذكره. ص 175-230

2- أساليب اللاتعاون:

يغلب على وسائل عمل اللاعنف أنها تشمل اللاتعاون مع الخصم ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام رئيسية :

أ. **اللاتعاون الاجتماعي:** ويشتمل على 16 وسيلة تعبيرية عن اللاتعاون الاجتماعي، كمقاطعة المناسبات الاجتماعية والدينية للخصم، وخرق العادات الاجتماعية وعصيان القوانين والنظم الاجتماعية والإضرابات الطلابية....

ب. **اللاتعاون الاقتصادي:** أشكال اللاتعاون الاقتصادي أكثر تعدداً بكثير من اللاتعاون الاجتماعي، ويتكون اللاتعاون الاقتصادي من تعليق أو رفض الاستمرار في علاقات اقتصادية معينة، ويشمل 26 وسيلة ونوعاً من أشكال اللاتعاون الاقتصادي وتتمحور في شكلين أولهما **المقاطعة الاقتصادية**، كمقاطعة منتجات الخصم، ورفض كل التعاملات التجارية والاقتصادية ورفض تقديم الاستشارات والعمل لدى مؤسسات الخصم...

والشكل الثاني هو **الإضرابات**، كالإضراب الاحتجاجي لوقت قصير معلناً عنه سلفاً، والإضراب ضمن القطاع الزراعي أو الصناعي...، والإضرابات العامة والشاملة....

ت. **اللاتعاون السياسي:** يمكن أن يأخذ اللاتعاون السياسي في الغالب أشكالاً لا حصر لها للتعبير عن نفسه، طبقاً للوضع المعين، وكلها تنبثق من رغبة عدم التعاون مع الخصم، كمنح الولاء وسحبه، وامتناع الناس عن التعاون مع الحكومة وسلطتها، ومقاطعة منظمات تدعمها الحكومة، ومقاطعة الانتخابات، ومقاطعة وعدم التعامل والتعاون مع الدوائر والهيئات الحكومية[1].

---

[1] شارب، جين. (د.ت) **البدائل الحقيقية**. مؤسسة البرت اينشتاين. ص 22. نسخة الكترونية (استرجعت بتاريخ 2009/9/27)
| http://www.aeinstein.org/organizions/TARA_arabic.pdf

3- أساليب التدخل أو الهجوم اللاعنفي:

بالمقارنة مع وسائل الاحتجاج والإقناع، ووسائل اللاتعاون، فان الوسائل الإحدى والأربعين والتي تشكل أسلوب التدخل اللاعنيف تشكل تحدياً أكثر مباشرة وفورية، في شل فعالية وقدرة النظام وتتضمن نشاطات مباشرة تنطوي تحت عناوين فرعية محددة مثل[1]:

أ- **التـدخل النفسـي:** كالإضراب عن الطعام سواء بشكل كلي أو جزئي، الصيام، المحاكمة المعكوسة بقلب أدوار المدعي والمدعى علية أثناء محاكمة المعارضة..

ب- **التدخل الجسدي:** كالاقتحام والاعتصام والدروع البشرية، والمرابطة في مكان ما...

ت- **التدخل الاجتماعي:** كالمقاطعة الكلامية، وإقامة نماذج ومؤسسات اجتماعية وبديلة...

ث- **التدخل الاقتصادي:** كالإضراب ألاعتصامي، وحجز الموجودات، تحدي الحصار...

ج- **التدخل السياسي:** كالعصيان المدني، وإقامة حكومة منافسة، والرغبة في السجن...

إن جميع هذه الوسائل، تؤكد على حقيقة أن الحكومات والأنظمة التسلطية والاحتلال، يعتمد على طاعة ومساعدة وتعاون الشعب المحكوم أو المحتل، وأن هؤلاء الناس، يملكون القدرة على تقليص وسحب مساعدتهم وطاعتهم للنظام، فإذا مورس ذلك من قبل أناس بإعداد كافية، ولفترة كافية، فإن النظام الحاكم سيكون عليه العودة إلى رشده أو أنه سينهار.

بالعودة إلى واقع وجوهر هذه الوسائل، نجد أن الشعب الفلسطيني قد مارس معظم هذه الوسائل، في نضاله ضد الاحتلال الإسرائيلي، غير أنه لم يأتِ بالهدف المطلوب وهو التخلص والتحرر من نير وسلطة الاحتلال، وهذا ما سيتم مناقشته تفصيلاً في الفصل الثالث بعد مناقشة ودراسة بعض التجارب العالمية التي حققت أهدافها من خلال هذه الوسائل.

---

[1] شارب،جين. (د.ت). **من الدكتاتورية إلى الديمقراطية: إطار تصوري للتحرر**. مؤسسة ألبرت اينشتاين. ص 68. نسخة الكترونية (استرجعت بتاريخ 2009/9/27)

| http://www.aeinstein.org/organizions

التخطيط والإعداد للاعنف :

لا يعتبر اختيار اللاعنف في النضال ضماناً للنجاح مثلما لا يعتبر استخدام العنف ضماناً له، فهناك متطلبات لتحقيق النجاح عند استخدام هذا الأسلوب كما هو الحال عند استخدام العنف. فالتاريخ سجل العديد من تجارب اللاعنف التي فشلت في تحقيق أهدافها، وبعضها نجح في تحقيق انتصارات محدودة استمرت لفترة قصيرة ثم انتهت بسبب عدم استخدامها في تعزيز المؤسسات أو في مواجهة تهديدات جديدة. وهناك أمثلة على حالات أخرى حققت تنازلات معينة ولم تحقق الأهداف كاملة، في المقابل كان هناك حالات حققت انتصارات كبيرة لم تكن تُحقق لو استخدمت أشكال العنف في الوصول إليها[1]. لذا فإن فهم متطلبات المقاومة اللاعنيفة هي أساس نجاحها.

عليه فقد حدد كيرل آدم أهم متطلبات حركات اللاعنف بما يلي[2]:

1. **التنظيم:** من المؤكد أن اللاعنف يحتاج إلى درجة عالية من التنظيم، سواء كان موجه ضد غزاة محتلين أو ضد نظام قمعي، وفي كلا الحالتين لا بد من وجود متخصصين في مختلف أشكال الدفاع اللاعنيف، ومتطوعين يتم تدريبهم على الأساليب اللاعنفية.
2. **التدريب:** إن تنظيم المقاومة اللاعنفية ينبغي أن يُعطي أهمية قصوى للتدريب. خاصة في إطار المبادئ العامة للاعنف، كالتدريب على مختلف أشكال الإعاقة لحركة الخصم والاتصالات، وعلم النفس وإعداد الكتيبات التعليمية عن اللاعنف.
3. **التخطيط:** أن يكون لدى تنظيم اللاعنف، مثله مثل أي تنظيم يعنى بشؤون الدفاع، خطط طوارئ لتعامل مع الأنماط المختلفة والمحتملة.

---

[1] شارب، جين. (د.ت) **البدائل الحقيقية**. مؤسسة البرت اينشتاين. نسخة الكترونية (استرجعت بتاريخ 2009/9/27)
http://www.aeinstein.org/organiztions/org/TARA_arabic.pdf

[2] كيرل،ادم.(1988) "**استخدام اللاعنف ضد الظلم والعدوان**".تحرير سعد الدين إبراهيم. مصدر سبق ذكره. ص 26-37

4. **العلاقات الدولية:** وهي مهمة جداً لنجاح حركة اللاعنف، لكسب تأييد وتعاطف ومشاركة قوى السلام واللاعنف في المجتمع الدولي لهذه الحركة اللاعنفية.
5. **الدعاية والإعلام:** وتأتي أهمية ذلك من أجل حشد الجماهير للمشاركة بفعالية شديدة في جميع فعاليات الحركة اللاعنفية، إذ أن من أهم عوامل النجاح المشاركة الجماهيرية الواسعة ضد الخصم، وكذلك لكسب تأييد مؤسسات حقوق الإنسان والمتضامنين الأجانب.

خلاصة:

العلاقات بين الدول كما هي بين الأفراد ومجمل العلوم الاجتماعية والإنسانية، متغيرة وغير ثابتة. لذا نجد العديد من الأبحاث والدراسات التي تحاول الاجتهاد في تفسير حالات مختلفة من العلاقة بين الدول، فبين السلم والحرب قد تمر هذه العلاقات بأزمات وتوترات، والتي ليس من الضروري توفرها لنشوب النزاعات والصراعات، فلكل من الأزمة والتوتر أسبابها، كما للنزاعات والصراعات دوافعها وجذورها في العلاقات بين دولة أو دول وأخرى.

تتعدد وسائل وطرق حل النزاعات والصراعات مثلما هي متعددة أسبابها. فقد أشار ميثاق الأمم المتحدة لهذه الأساليب كما أتت مجمل الاتفاقيات الدولية الكبرى كاتفاقية لاهاي لعام 1907، على بعضٍ منها.

تجدر الإشارة إلى أن جل المواثيق والقوانين والاتفاقيات الدولية قد حرمت الحرب واللجوء للقوة المسلحة في إنهاء الصراعات وفض النزاعات فيما بينها، إلا في مجال الدفاع عن النفس، مؤكدة على الوسائل السلمية في سبيل الوصول إلى حالة من الاستقرار والهدوء في العلاقات بين الدول، غير أنه ليس دائما تنجح هذه الوسائل والسبل في تحقيق حالة من السلم والأمن الدوليين، وبالتالي لا بد من وسائل محددة للضغط على الطرف الآخر من أجل نيل الحرية والاستقلال إذا ما كان الخصم احتلالاً أجنبياً، وتحقيق الحقوق المدنية ونيل مساحة واسعة من الحرية إذا ما كان الخصم نظاماً دكتاتورياً وحكومة استبدادية. وما بين الحرب والاستسلام، تقع أساليب العمل اللاعنيف، التي قد تمكن الشعوب من نيل مرادها وإحقاق حقوقها، سواء السيادية أو المدنية، وهذا ما ستأتي عليه الدراسة في الفصل التالي.

جدول من إعداد وتصميم الباحث يلخص

دوافع الأطراف الدولية لشن الصراعات وأساليب حلها

دوافع الأطراف لشن الصراع

- دوافع سيكولوجية
  - طبيعة الإنسان والنزعة العدوانية
  - الإخفاق أو الإحباط
  - الشخصية القومية
- دوافع أيدلوجية.
- الواقعية والمصالح القومية.
- سباق التسلح.
- طبيعة النظام الدولي.
- دوافع جيوبوليتكية.
- دوافع سياسية.
- طبيعة النظام الداخلي للدولة.
- الدوافع الاقتصادية.

←

أساليب حل الصراع

- التجنب أو الانسحاب الإرادي.
- الإخضاع بالقوة.
- الردع الفعال.
- هجرة الصراع أو التسوية السلبية.
- التسوية (الحلول الوسطى)
  - المفاوضات المباشرة
  - الوساطة من طرف أخر
  - التحكيم
- طرق الإكراه
- الحرب
- المقاومة اللاعنيفة
  - الإشكال الرمزية للاحتجاج باللاعنف
  - أساليب اللاتعاون
  - أساليب التدخل والهجوم اللاعنفي

الفصل الثاني

اللاعنف في التجارب الدولية

مقدمة

لكل شعب تجاربه ونضالاته، كما أن لكل شعب ثقافته وظروفه ومنطلقاته الفكرية والعقائدية، فلا يمكن الإدعاء بأن نجاح تجربة ما في بلد ما، بالتحرر والاستقلال، دليل على صحة استخدام وسيلة أو أسلوب نضالي محدد،، فمثلما نجحت تجارب حرب العصابات والكفاح المسلح في العديد من الثورات كفيتنام والجزائر...، هناك نجاحات وانتصارات لحركات تحررية ونضالية اتبعت أساليب لا عنيفة تمكنت من إحراز انتصاراتها وتحقيق أهدافها الوطنية، سواء ضد الاحتلال الأجنبي أو ضد تعسف نظم وحكومات ظالمة لشعوبها.

لذا، يمكن القول، إن التاريخ البشري الزاخر بالعديد من الثورات والحركات المقاومة يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك، أنه لا يمكن اختزال نجاح ثورات الشعوب باعتماد أسلوب أو وسيلة نضالية واحدة، سواء كانت عنفية أو لا عنفية، فلكل ثورة ظروفها ومقوماتها وتعقيداتها، كما لكل ثورة أن تختار أسلوب نضالها بشكل دقيق لتتمكن من تحقيق أهدافها، وفقاً لظروفها وإمكاناتها، وهنا تبرز حقيقة جلية، لا بد من الإشارة إليها والتركيز عليها، وهي أن العديد من الثورات التي اختارت الوسائل اللاعنيفة في المقاومة قد حققت أهدافها وانتصاراتها، في الوقت الذي عجز فيه آخرون كثر ممن استخدموا الوسائل العنيفة في المقاومة عن تحقيق أهدافهم وطموحاتهم.

في هذا الفصل ستعمد الدراسة مناقشة بعض التجارب العالمية، لشعوب خاضت تجربة المقاومة اللاعنفية، إذ سيتم اعتماد أساليب العمل اللاعنفي، كأساس للتحليل والمقارنة بين التجارب الدولية، بعد أن تتم الإشارة إلى الواقع والظروف، التي دفعت شعوبها لنهج اللاعنف، واعتماده كمبدأ

في العمل التحرري والوطني. كما سيتم التطرق لعدد من التجارب التي نجحت في استخدام أساليب العمل اللاعنفي. وعليه سيتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث على النحو التالي:

- المبحث الأول : واقع وظروف التجارب الدولية في مجال اللاعنف.
- المبحث الثاني: أساليب وأدوات اللاعنف المستخدمة في التجارب الدولية.
- المبحث الثالث : النجاحات والإخفاقات للتجارب التي استخدمت اللاعنف.

المبحث الأول: واقع وظروف التجارب الدولية في مجال اللاعنف.

خلفية تاريخية:

لقد سجل التاريخ أحداث ثورات وحركات تحررية عديدة، اختطت لذاتها نهج المقاومة اللاعنيفة، وحققت نجاحات كبيرة في هذا الشأن، فقد استطاع "غاندي" أن يحقق التحرر والاستقلال لعموم الهند من الاحتلال البريطاني، بخطاب سلمي صادق ويد تمتد لتجمع الناس وتوحدهم. كما استطاعت ثورة "نيلسون مانديلا" اللاعنيفة أن تدفع العالم بأسره لمقاطعة الدولة العنصرية في جنوب أفريقيا حتى انهارت، وبذات النهج استكمل "مارتن لوثر" مسيرة نضاله لدفع الحكومة الأمريكية للاعتراف بالحقوق المدنية للسود الأمريكيين ومساواتهم مع البيض، وكذلك تمكن الخميني من قلب نظام الشاه في إيران، وبالنهج ذاته تمكن الروس من القضاء على حكم القياصرة هناك...، وفي النرويج تمكن المدرسون من إفشال خطط الاحتلال الألماني لبلادهم...

غالباً ما تتمخض نتائج خطيرة مدوّية عن دوافع بسيطة، فعن مثل تلك الدوافع نشأ الوجود البريطاني في الهند، كما نشأ وجود الرجل الأبيض في جنوب أفريقيا، ففي أعقاب إصرار تجار التوابل الهولنديين رفع سعر رطل الفلفل، خمسة شيلينات، ما أثار حفيظة التجار البريطانيين، فقد عمل نحو مئة وخمسة وعشرين منهم على تأسيس "شركة شرقي الهند التجارية"، وفي شهر آب من العام 1600، رست أولى سفنهم في شواطئ بومباي، وتحت شعار " تجارة لا استعمار أرض"، لم يقابلهم سكان البلاد بأي عِداء[1].

إذا كان سبب معاناة ما يزيد على 357 مليون هندي، هو أطماع التجار البريطانيين والهولنديين، ورفع أسعار الفلفل، فإن غرق سفينة هولندية تابعة لذات الشركة – شركة الهند الشرقية–، قبالة سواحل جنوب أفريقيا، في منطقة "الكاب"،رأس الرجاء الصالح، كان من بين أسباب

---

[1] مصلح أديب.(1992). **السياسي القديس المهاتما غاندي**. بيروت: منشورات المكتبة البوليسي. ص153.[1]

وبدايات الوجود الأجنبي (البيض) في جنوب أفريقيا، ليَطرح غرق هذه السفينة أمر إنشاء محطة بحرية هناك، ليقوم بعدها (جان فان ديبيك) بتشييد بناء صغير على رأس الرجاء الصالح، في العام 1652[1]، بهدف تقديم التموين، من طعام ومياه وأدوات طبية وعلاج للبحارة المرضى، كما كان لموقع "الكاب" المهم، دافع لقدوم الأوروبيين إلى أفريقيا الجنوبية[2].

لعل ذات السبب أدى إلى احتلال مصر من قبل القوات البريطانية، فعدى عن فساد وتبذير مَن خلِفوا "محمد علي" في حكم مصر، فإن موقع مصر على طريق الهند، جعلها محط أنظار القوى الاستعمارية البريطانية والفرنسية، وجاء فتح قناة السويس عام 1889 ليزيد من أهمية هذا الموقع، فقد تحولت جميع الحركة التجارية بين أوروبا وآسيا واستراليا من خلالها[3].

أما في أمريكيا الشمالية، فعند وصول الأوروبيين للقارة، كان سكانها الأصليون" الهنود الحمر"، يمتهنون الصيد والزراعة، وكان أول من وصل القارة من الأوروبيين هم الفايكنج حوالي 1000 بعد الميلاد، وأسموها الفينلاند، ولكنهم لم يتركوا أثراً كبيراً، أما أول استعمار للقارة الأمريكية فكان للأسبان، بعد اكتشافها من قبل "كرستوفر كولمبوس" سنة 1492. لتتوالى الحملات الاستعمارية عليها من قبل البريطانيين والفرنسيين، الذين حققوا مكاسب كبيرة وعملوا على الاستيلاء على الأرض وسلبها من السكان الأصليين[4].

أما في إيران، فلم يكن هناك احتلال ولا وجود أجنبي، غير أن إيران كانت تعيش في حالة من الاضطراب السياسي والاجتماعي والاقتصادي، واحتقان شعبي شديد، يُعبر عنه في شكل هبات وانتفاضات جماهيرية، بسبب الأوضاع الاقتصادية المتدهورة التي يعاني منها غالبية الشعب، رغم

---

[1] الخوَند مسعود.(2002). **الموسوعة التاريخية والجغرافية. تشيلي– جنوب أفريقيا –** الجزء السابع، بيروت: الشركة العالمية للموسوعات. ص 322.

[2] **ملخص الكتاب السنوي لدولة جنوب أفريقيا**.(1995). هذه هي دولة جنوب أفريقيا. القاهرة: ماكس جروب.ص13

[3] لال نهرو، جواهر.(1989). **لمحات من تاريخ العالم**. بيروت: دار الجليل.ص 183-184.

[4] **أمريكيا الشمالية**– ويكيبيديا، الموسوعة الحرة،(استرجعت بتاريخ 2008/11/17)

http:/ar.wikipedia.org

الثروة البترولية الضخمة التي تمتلكها البلاد، بالإضافة إلى القبضة الحديدية التي لا تسمح بالمعارضة في ظل حكم "الشاه محمد رضا بهلوي"، الذي اتبع أساليب عنيفة لتصفية معارضيه بالاغتيال والنفي والسجن[1].

لم يكن الوضع في روسيا القيصرية، أحسن منه في إيران إذ خضعت روسيا لحكم قياصرة أل "رومانوف" من 1613 حتى العام 1917. الذين مارسوا حكماً (أوتوقراطياً) فردياً استبداديا بدعم من النبلاء والجيش ورجال الدين الأرثوذكس[2]. وفي الفلبين عانى الشعب من ظلم واضطهاد نظام "ماركوس"، كما عانى الشعب الصربي من نظام (ميلوسيفتش)، والحال ذاته كان في جواتيمالا خلال حكم الجنرال "جورج اوبيكو" من العام 1931 وحتى العام 1944. كما عاش الشعب التشيلي تحت حكم وظلم (بيونتشيه) عندما استولى على الحكم بانقلاب عسكري على الرئيس المنتخب " سلفادور أيندي" والذي قتل في الانقلاب[3].

فما كان من هذه الشعوب جميعها إلا أن هبت في وجه الظلم والاستبداد سواء الآتي من الاحتلال، أو من تعسف واستبداد حكومات بلدانهم، معلنة رفضها وعدم خضوعها لتلك السياسات والممارسات الاحتلالية والاستبدادية الممارسة عليها من حكامها، فأعلنت عدم تعاونها وعصيانها وتنكرها لجل القرارات والأحكام التعسفية.

التحول من المصالح الاقتصادية إلى الاحتلال المباشر:

إن مصالح شركة شرقي الهند أخذت بالتزايد والتوسع، فأصبح أمر تشكيل قوات مسلحة لإحكام سيطرتها والمحافظة على مصالحها التجارية، أمراً غاية في الضرورة، خاصة بعد تدخلها في

---

[1] عاشور مصطفى، **الخميني..الثورة بالصدور المحتقنة**، إسلام أون لاي،(استرجعت بتاريخ 2008/11/17)
http://www.islamonline.net

[2] **تيجان ومقتنيات ال رومانوف**– شبكة ومنتديات نفيس،(استرجعت بتاريخ 2008/11/17)
http://www.nafeees.com

[3] عبد الحكيم أحمد. وآخرون.(2007). **حرب اللاعنف.. الخيار الثالث**. بيروت : أكاديمية التغير و الدار العربية للعلوم– ناشرون. ص 203-236

الخلافات الناشبة بين الفئات والقبائل والطوائف الدينية المختلفة، وحسمها الخلافات لصالح الموالين لها[1]، فاقتنت الأسلحة، ونظمت الجيوش، واستغلت الانحطاط والتخلف في الهند، ولما حدثت ثورة الهنود سنة 1857 وأخمدها الانجليز، تحول الوجود الانجليزي من شكله التجاري والاقتصادي، إلى استعمار واحتلال، يتولاه نائب الملك وهو المسئول أمام البرلمان البريطاني[2]، لتصبح الهند بأرضها وسكانها تحت السيطرة والاستعمار البريطاني. وكذلك في جنوب أفريقيا، كان لبناء المحطة البحرية على رأس الرجاء الصالح كبير الأثر ودافع رئيس لهجرة البيض ومن مختلف الأجناس الأوروبية، فوفد المستوطنون البرتغاليون ثم الهولنديون والانجليز فالفرنسيون، إلى جنوب القارة السوداء، فتحولت هذه المحطة لبؤرة استيطان وتوسع للبيض في جنوب أفريقيا[3]، خاصة بعد اكتشاف الماس فيها[4].

مثلما تحول هدف شركة شرقي الهند، من تجاري واقتصادي إلى استعماري، يهدف إلى السيطرة والبقاء في الهند، كان قد تحول الوجود الأوروبي في جنوب أفريقيا، إلى استيطاني توسعي يهدف إلى السيطرة على الأرض واستغلال أصحابها وسكانها الأصليين وتسخيرهم في خدمة العنصر الأبيض الآتي من القارة الأوروبية. وكذلك عملت بريطانيا في مصر بعد تنامي مصالحها هناك، على زيادة فرض سلطانها عليها فقامت منذ العام 1879 بالتدخل في الشؤون المصرية الداخلية وتمكين مموليها من السيطرة على اقتصاديات البلاد ومقدراتها[5].

---

[1] مصلح أديب.مصدر سبق ذكره. ص153.

[2] موسى سلامة، مصدر سبق ذكره.ص11- 12

[3] ملخص الكتاب السنوي لدولة جنوب أفريقيا. مصدر سبق ذكره، ص 13

[4] زيربو جوزيف كي.(1994). **تاريخ جنوب افريقيا**- ترجمة يوسف شلب الشامي. دمشق: منشورات وزارة الثقافة.ص602.

[5] لال نهرو جواهر. مصدر سبق ذكره. ص 186.

سياسة الاحتلال وظروف الحياة :

لقد أضر الوجود الإنجليزي في الهند بمصالح الهنود أكبر الضرر، حالهم في ذلك حال الأفارقة في جنوب أفريقيا ومصر، فَحُصِرَ التعليم في الهند بطبقة صغيرة جداً، هي كما يقول أحد الإنجليز "أقلية مكروسكوبية"[1]، كما عمدوا إلى قتل الصناعات الهندية، لكي يشتري الهنود المنتجات الإنجليزية، ذات الخامات والمواد الأولية الهندية[2]، بعد أن بسطوا سلطانهم وسيطرتهم على مقدرات الهند وشعبها.

فيما مارس الإنجليز نفس سياسة التجهيل في مصر، فعطل "اللورد كرومر" إنشاء جامعة وطنية هناك فوصل مستوى التعليم لدى الشعب المصري أدنى مستوياته، وحل المدرسون الانجليز محل المدرسين الوطنيين، وأُغلق التعليم الصناعي، كما استولت بريطانيا على المحاصيل الزراعية بأقل الأسعار، وتشدد الإنجليز في جمع الضرائب، فعانى الشعب المصري أشد ظروف العيش، في حين استطاعت قلة من المصرين وعدد من الأجانب جمع ثروات طائلة[3]. كما عمد الإنجليز للاستيلاء على قناة السويس مقابل مبلغ (لم يتجاوز أربعة ملايين جنيه)، فكان هم "اللورد كرومر" تمكين الممولين وأصحاب السندات الحكومية الإنجليز من الحصول على الأرباح واسترداد أموالهم على حساب الشعب المصري ولقمة عيشة[4].

كما مارس الإنجليز أشد أنواع القمع من اعتقالات وتقتيل بحق الهنود والمصريين، ففي قرية (جاليو لالا باغ) الهندية أرسل الجنرال الانجليزي (داير) طائراته لتقصف من الجو الجماهير

---

[1] موسى سلامة، مصدر سبق ذكره.ص 13

[2] موسى سلامة، مصدر سبق ذكره.ص13.

[3] عمر، عمر عبد العزيز.(1990).**دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر**.بيروت:دار النهضة العربية.ص 425. و نهرو.1989 مصدر سبق ذكره.ص 187.

[4] لال نهرو جواهر. مصدر سبق ذكره. ص 186.

المحتشدة، فقتل ما يزيد على ستمائة وجرح الآلاف من الهنود، وساق آلاف الرجال والنساء إلى السجون[1].

في مصر قام خمسة من الضباط الإنجليز، وبحجة اصطياد الحمام، بالتصويب نحو الأهالي في قرية "دنشواي في محافظة المنوفية" فأصابوا العديد منهم وحرقوا بيادر القمح والمحاصيل الزراعية، وأعدم أربعة من أهالي القرية وحكم بالسجن المؤبد على17 آخرين، ردا على رشقهم الضباط بالحجارة ووفاة أحدهم، رغم ثبات أن سبب الوفاة ضربة شمس وليس الإصابة بحجر[2].

المعاناة ذاتها عاناها السود، سواء في جنوب أفريقيا أو أمريكا الشمالية، فتعرض كلاهما إلى محاولات الإبادة وسلب أراضيهم، وتسخيرهم لخدمة الرجل الأبيض، القادم من القارة الأوروبية، فقد بلغ بالبيض حد اعتبار السود في جنوب أفريقيا، خاصة قبائل "الزولو والكسهوزا" لا يملكون روحاً إنسانية لتدني تطورهم البشري، وعبادتهم للماشية كونها مصدر رزقهم ومحور رخائهم الاقتصادي[3]. فيما جلب الأوروبيون المهاجرون إلى أمريكيا الشمالية، الأمراض الفتاكة، عن طريق الحرب البيولوجية كالجدري والحصبة والطاعون والتيفوئيد والملاريا... التي حصدت ملايين السكان الأصليين "الهنود الحمر" الذين قدر عددهم بما يزيد على 40 مليون نسمة، ولم يكن لديهم من العلم والتطور ما يمكنهم من مكافحة مثل هذه الأمراض والأوبئة [4]، فقد كان عدد الزنوج قبل عام 1800،

---

[1] خالد، **المهتاما غاندي**، من موقع رأي الشباب،(استرجعت بتاريخ 2008/11/6)
http://www.ettehad.info

[2] الخوَند مسعود.(2003). **الموسوعة التاريخية والجغرافية. لوكسمبورغ– مصر–** الجزء الثامن عشر، بيروت: الشركة العالمية للموسوعات. ص. 235.

[3] زيربو–كي– جوزيف. مصدر سبق ذكره.ص 596.

[4]. **تاريخ امريكا الشمالية** –المعرفة، (سترجعت بتاريخ 2008/11/17)
http://www.marefa.org

يزيد على عدد المهاجرين من الأوروبيين، بعشرين ضعفا، فيما أصبحوا في العام 1964 لا يتجاوزون 15 مليوناً في قلب نحو مائتي مليون[1].

حتى وقت قريب بقي الزنوج الأمريكان يعانون ويلات التمييز العنصري، وليس أدل على ذلك، أكثر مما جاء في خطاب مارتن لوثر كينغ[*] عام 1963 في الذكرى المئوية لوفاة الرئيس لينكولن حيث قال في خطابه الشهير عندي حلم: "بعد مرور مئة سنة على صدور بيان التحرير للعبيد، لا نجد الأسود متحررا، لا تزال حياته مُقيدة بأغلال التمييز وسلاسل التفرقة العنصرية.نجد الأسود يعيش منعزلاً في بيئة الفقر وسط مدى شاسع من الرفاهية المادية، لا يزال الأسود يعاني على هامش المجتمع الأمريكي وهو منفي في بلدة، وضعاً مأساوياً مُهيناً..."[2]. وفي كتابه "لماذا نفذ صبرنا" يشير كينغ إلى أنه على الرغم من أن الدستور نص على أن السود أحرار ومتساون في الحقوق إلا أنهم يجدون أنفسهم يعيشون في كينتونات معزولة اجتماعيا، وسجناء بحكم الطبقة واللون ويمارس عليهم كل أشكال التمييز العنصري في العمل والتعليم والصحة. [3].

فيما تعرض السود في جنوب أفريقيا إلى الصيد وعمليات المقايضة والسرقة، وعمليات الترحيل الجماعية من موطنهم إلى الشمال عبر نهر " الجارييب"، بعد قرن كامل من الصراع[4]، ولعدم تعاون السكان الأصليين ورفضهم التعامل مع القادمين من القارة الأوروبية، استقدم البيض من مستعمراتهم في الشرق ومن بقية المناطق الأفريقية، من يقوم بالعمل، في مستوطناتهم التي استولوا عليها من السكان الأصليين "السود"[5]. فقد استجلب البريطانيون الهنود كعمال في مزارع

---

[1] بوتشر، مارغريت جوست.(1964).**السود في أميركا**. ترجمة ممدوح حقي.الدار البضاء: دار الكتاب.ص 7.

[*] مارتن لوثر كينغ هو رجل دين مسيحي أمريكي من العبيد السود قاد حملة التحرر للزنوج. للمزيد انظر: كريستيان دولورم. **نضال مارتن لوثر اللاعنفي**.بيروت: حركة حقوق الناس.ص 13.

[2] كينغ،مارتن لوثر."واشنطن 28 آب".(1968).من كتاب.مارتن لوثر كينغ.بيروت:حركة حقوق الناس.ص41.

[3] كينغ، مارتن لوثر.(1966). لماذا نفذ صبرنا. ترجمة عديلة حسن مياس.القاهرة: مؤسسة سجل العرب.ص 33.

[4] ملخص الكتاب السنوي لدولة جنوب أفريقيا 1995. مصدر سبق ذكره، ص 14

[5] موسى سلامة، مصدر سبق ذكره، ص14

قصب السكر، فعانوا أسوأ معاناة وتمييز وعاشوا دون حد الكفاف، فكان يحظر عليهم التواجد في الأماكن المخصصة للبيض، كمقطورات الدرجة الأولى المحرمة على من هم دون البيض، ولعل هذا التمييز كان أول ما استشعره وعاناه غاندي، لحظة أن حطت قدماه أرض جنوب أفريقيا، ومنع من السفر في مقطورة الدرجة الأولى المخصصة للبيض رغم حصوله على تذكرة تلك الدرجة [1]. وكان البيض قد أحضروا معهم ثقافتهم ولغاتهم، فعاشوا في مجتمعات منفصلة عن المجتمع الإفريقي الأسود، فباتوا يعرفون ب "الافريكانرز"[2]. ليصبح فيما بعد، ما يقارب أربعة ملايين رجل ابيض يسيطرون ويتحكمون بمصير قرابة تسعة وعشرين مليوناً من السكان السود الأصليين في جنوب أفريقيا[3]، ويمارسون سياسة التمييز العنصري ضد السود، في مجال الصحة والتعليم ومختلف الخدمات الاجتماعية، والتي وصلت حد تحديد مقاعد في الحافلات للسود وأخرى للبيض[4].

الحال ذاته نجده في الهند، إذ عاش الانجليز في أحياء ومناطق حُرِّمَ على الهنود دخولها، والتواجد فيها، فعاش الهنود حياة بؤس وشقاء، فقد كان يعيش في الهند نحو أربعين مليوناً لا يحصلون على أكثر من وجبة واحدة في اليوم، ويقول السير تشارلز : "إن في الهند سبعين مليوناً لا يتاح لهم أن يشبعوا ولو لمرة واحدة في العام، وقد أدى سوء التغذية أن قتلت الأنفلونزا نحو ستة ملايين شخص من الهنود"[5].

لم يكن غاندي على تمام المعرفة بالاضطهاد والتمييز العنصري في جنوب أفريقيا، ولكن مع مرور الأيام على وجوده في جنوب أفريقيا، اطلع على العديد من الحقائق والوقائع الخاصة بممارسة التمييز العنصري، حيث شجعت حكومة جنوب أفريقيا على الاضطهاد العرقي، وعملت

---

[1] فيشر لوسي.(د،ت). غاندي الثائر القديس. ترجمة صوفي عبد الله. مصر.دار الهلال.ص 46-47.

[2] **جنوب أفريقيا**-،وكيبيديا- الموسوعة الحرة.استرجعت بتاريخ 2008/11/12)

http://ar.wikipedia.org

[3] نفس المصدر السابق.

[4] برادبينت، مصدر سبق ذكره.ص 41.

[5] موسى سلامة، مصدر سبق ذكره.ص 26-27

على تنفيذ إجراءات جائرة لمنع هجرة المزيد من الآسيويين إليها، وإكراه السكان المقيمين منهم في جنوب أفريقيا على الرحيل عنها، من خلال فرض ضرائب باهظة عليهم، ومطاردتهم، إضافة إلى أعمال النهب وتدمير المحلات والممتلكات تحت سمع حكومة البيض وبصرها[1].

لعل أكثر ما أثّر في نفس غاندي، الإهانة التي وجهتها حكومة جنوب أفريقيا للسير جوكهال*، بنكثها وعداً قطعته له بإلغاء ضريبة الثلاثة جنيهات المفروضة على كل هندي انتهى عقد عمله هناك، ويرغب بالبقاء في جنوب أفريقيا، بعد عرضها على برلمان اتحاد جنوب أفريقيا. وما زاد الأمور تدهوراً قرار محكمة "الكاب" العليا، بأن كل زواج عقد في جنوب أفريقيا يكون خارجاً عن حدود الزواج الشرعي، ما لم يكن قد عقد على مقتضى المراسيم النصرانية وسجل أمام مسجل عقد الزواج[2]ً. وكان الهنود يواجهون الاعتقال والحبس والغرامة لأقل مخالفة قد يرتكبونها، كالسير والتواجد في بعض الأحياء والأماكن الخاصة بالبيض. وتجنب الهنود لبس العمامة الهندية، خوفا من إهانة نزعها عن الرأس، من قبل البيض، نظراً لما يمثله ذلك من أذى نفسي لمن قد يتعرض لمثل تلك المواقف[3].

لم يكن العيش في الهند، أفضل منه في جنوب أفريقيا، خاصة وأن الهندي هناك في بلده ووطنه، فإذا ما كانت حياة الغربة والعوز للحصول على لقمة العيش، تجعل الهندي المغترب في جنوب أفريقيا يقبل الذل والمهانة، فليس هناك من سبب يجعل الهندي يقبل تلك المهانة في بلده

---

[1]**مهتاما غاندي**– وكيبيديا– الموسوعة الحرة – مصدر سبق ذكره. (نت)

* مستر "جوكهال" هو محامي وزعيم هندي حضر إلى جنوب أفريقيا ليفاوض الحكومة على رفع ضريبة جائرة فرضت على كل هندي من الأجراء ينتهي عقده ويصبح حراً في عمله وقدرها ثلاثة جنيهات على كل شخص رجل أو امرأة أو طفل. وقد غادر "جوكهال " جنوب أفريقيا وهو يعتقد أن هذه الضريبة ستلغى.مستر اندروز. (1934). مهتاما غاندي: **نشأته وعمله في جنوب أفريقيا من سيرته كما كتبها بقلمه**. ترجمة اسماعيل مظهر. مصر : مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه. ص 229.

[2] نفس المصر السابق. ص 232

[3] نفس المصدر السابق.ص93،96،123

وموطنه غير وجود الاحتلال، والثقافة الاجتماعية والأخلاقية المتوارثة، منذ عصور خلت، وحالة التقسيم الطبقي المعاش والموروث منذ أجيالٍ بعيدة.

في النرويج، اختلفت سياسة الألمان، عما مارسه الإنجليز في مختلف مستعمراتهم، غير أن ظروف القهر تبقى واحدة ومتشابهة، فبعد احتلال ألمانيا للنرويج في 9 ابريل 1940، برغم حياديتها بالحرب، فقد أعلن القائد الألماني جوزيف تيربوفين حل كل الأحزاب السياسية وأنشأ مجلساً للمستشارين ليحل محل البرلمان النرويجي، وفي العام 1942 أعلن القائد الجديد "فيدكون" قوانيناً تتضمن اعتبار كل المدرسين تلقائياً أعضاء في اتحاد المدرسين النرويجيين، المنشأ بقرار من الاحتلال الألماني، وهذا ما رفضه المدرسون النرويجيون، فاعتقلت السلطات الألمانية ألف مدرس وتم ترحيلهم إلى معسكر الاعتقال في المنطقة القطبية.[1]

حالات من الاستبداد والظلم الداخلي:

عاشت العديد من الشعوب في ظل طغيان الحكام واستبدادهم، كالروس تحت حكم القياصرة والفلبينيين في ظل حكم ماركوس، والصرب تحت بطش "ميلوسيفيتش " كما عانى الإيرانيون، من فساد الشاه وأسرته، وإسرافهم وبذخهم الشديد، وما وصل إليه الفساد الكبير في جهاز (السافاك)، جهاز امن واستخبارات الدولة في إيران، فتمادى في استعمال الوسائل اللاإنسانية من اعتقال وتعذيب[2]، الأمر الذي أدى إلى انتشار الفساد في جميع دوائر وميادين الحياة اليومية، فعمت

---

[1] براد بنت.(1988). " **نماذج عالمية من حركات اللاعنف**". المقاومة المدنية في النضال السلمي. تحرير، سعد الدين ابراهيم عمان: منتدى الفكر العربي.ص 38-39.

[2] هويدا فريدون.(د.ت). **الموسوعة السياسية العالمية " سقوط الشاة"**. ترجمه وعلق عليه، احمد عبد القادر الشاذلي.المنوفية: جامعة المنوفية كلية الآداب. ص11،45.

المحسوبية، وزاد الفقر، واضطهد رجال الدين لاعتراضهم على ذلك[1]. ولم يكن أحد من وزرائه ومستشاريه يجرؤ على توجيه النقد لسياسته أو إخفاء أية معلومات عنه[2].

في روسيا أمسك القيصر بالكنيسة، وباسم القدسية، استغلت الحكومة والكنيسة عقول الناس، لتحويل انتباه الشعب عن الأحوال السياسية والاقتصادية. فأقام القياصرة في سيبريا المعتقلات التي حول إليها " السجناء السياسيين " المعارضين لسياسة وحكم القيصر والكنيسة[3]. فقد عمد القيصر "السكندر الثالث" إلى إعداد برنامج للحكم العنيف، فقلص حرية الصحافة وشدد الرقابة على الجامعات، وأنشأ بنكاً خاصاً لمساعدة الأرستقراطيين لزيادة ممتلكاتهم على حساب الشعب[4].

ومنذ العام 1894 ازداد السخط الشعبي، على القيصر ونظام الحكم هناك، بسبب المجاعة والفقر الذي أخذ بالانتشار، بسبب سلسة من مواسم الحصاد الفاشلة، ومع تزايد الصناعة أخذ يظهر عدم الرضا بين الطبقة الوسطى والعمال في المدن، وحل القيصر مجلس الدوما (البرلمان) في العام 1906 والعام 1907 بسبب الخلافات التي نشبت بين المجلس وكبار الموظفين، الذين رفضوا التنازل عن الكثير من سلطاتهم.

ما زاد من تأزم الأوضاع الداخلية في روسيا مشاركتها في الحرب العالمية الأولى1914، بعد تجنيد 13 مليون مجند، واستعمال السكك الحديدية، وتراجع الإنتاج الزراعي والصناعي، وحصول عجز في المواد الغذائية. وفي سنة 1916 وصل عدد القتلى ثلاثة ملايين والجرحى خمسة ملايين،[5] مما هيأ الوضع أكثر فأكثر، للقيام بالثورة والتحرك الشعبي ضد النظام القيصري في العام 1917.

---

[1] حواه فريبا عادل.(1991).**الثورة تحت الحجاب**. ترجمة هالة عبد الرؤوف مراد.القاهرة: دار العالم الثالث. ص 21-74.

[2] هويدا فردون. مصدر سبق ذكره. ص 180

[3] نمرو، مصدر سبق ذكره.ص 191..

[4] الخوند، مصدر سبق ذكره. ص 359

[5] فضل، محمد عبدالخالق محمد،وآخرون" محررون". **الموسوعة العربية العالمية**، (مجلد11)، الطبعة الثانية، الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر

فيما حكم (فرديناند ماركوس) الفلبينيين بالحديد والنار، لأكثر من عشرين عاماً، قبل أن يتمكن الفلبينيون من الإطاحة به، في العام 1986. فقد ألغى منصب نائب الرئيس، وأعلن فرض قانون الطوارئ في العام1972، كرد فعل على حركة المعارضة، وطوال فترة الطوارئ، اندلعت احتجاجات متفرقة، إلا أن اغتيال زعيم المعارضة " بينيجنو أكينو" في العام 1983 كان بمثابة الشرارة التي أشعلت الاحتجاجات واسعة النطاق[1].

كما كان لظلم وبطش "ميلوسيفيتش" للصرب أن دفع عدداً من الشباب لتأسيس "أوتبور" – المقاومة باللغة الصربية–، وما زاد من توسع وتأييد هذه الحركة ما واجهته من قمع واضطهاد واعتقال، على أيدي أجهزة الأمن التابعة ل "ميلوسيفيتش" رغم تبنيها أساليب العمل اللاعنيف [2].

والتوزيع.ص 356-359.

[1] برادبينت، مصدر سبق ذكره، ص 38.

[2] عبد الحكيم احمد، مصدر سبق ذكره، ص 214

المبحث الثاني: أساليب وأدوات اللاعنف المستخدمة في التجارب الدولية:

من واقع التجربة العملية للعديد من الثورات والحركات التي اختطت لنفسها نهج وفلسفة اللاعنف، يمكننا دراسة ومناقشة هذه التجارب ضمن ثلاثة عناوين رئيسة هي :

1- الأساليب والأشكال الرمزية للاحتجاج بلاعنف.

2- أساليب اللاتعاون.

3- أساليب التدخل أو الهجوم الاعنفي.

رغم تداخل هذه الأساليب وصعوبة فصلها عن بعضها البعض، لعدم وجود حدود واضحة فيما بينها، وإمكانية ممارسة أكثر من أسلوب في الوقت عينه، ستعمد الدراسة لمناقشتها ضمن التصنيفات والعناوين المحددة أعلاه.

أولا: الأساليب والأشكال الرمزية للاحتجاج بلاعنف:

كما سبق، ينطوي تحت هذا الأسلوب ما يزيد على50 وسيلة نضالية، مورست من قبل الحركات والثورات اللاعنفية، ولعل هذا الأسلوب من أكثر الأساليب بساطة وأكثرها شيوعاًً، غير انه يتطلب مشاركة واسعة وعريضة من قبل الجماهير ومختلف فئات المجتمع، وقد يستخدم أكثر من وسيلة وأشكال رمزية عديدة في آن واحد، ففي المسيرة الجماهيرية قد ترفع الأعلام ويرتدي المتظاهرون ملابس موحدة يطبع عليها شعارات وصور تمجد الشهداء والمعتقلين السياسيين، كما قد يتخللها الخطابات وتوزيع البيانات، وقد تنتهي بعمل وأسلوب آخر من أساليب التدخل النفسي أو الجسدي، والذي ستأتي الدراسة عليه فيما بعد. ولعل هذه الأساليب تشكل نقطة تحول في المجتمع، وبداية المقاومة اللاعنيفة لما تعتمده على توجيهات القيادة ومدى مصداقيتها بين الجمهور، الرافض للواقع، أو لظلم الاحتلال. ومن ابرز وأهم هذه الأساليب الرمزية:

1- تحرير العرائض والبيانات: ولما كانت المقاومة اللاعنفية، تعني الرفض وعدم القبول بالواقع، فقد بدأ غاندي نضاله في جنوب أفريقيا، ضد اضطهاد البيض للهنود، في العام 1894 بتحريره العديد من العرائض والرسائل الاحتجاجية، إلى رئيس المجلس التشريعي ورئيس الوزراء، وعدد من النواب الموالين للهنود في جنوب أفريقيا، وذلك إثر الإعلان عن بدء مناقشة قانون يمنع بموجبه الهنود من حق التصويت، وكان مؤيدو هذا القانون يتذرعون بان الهنود أنفسهم لا يعترضون على ذلك، وسرعان ما جاء الرد بالتأجيل لمدة يومين، ريثما يتلقى المجلس طلباً رسميا بهذا الشأن، فبادر غاندي إلى كتابة احتجاج مُعلل على مشروع القانون[1].

بذات البداية، كان موقف النرويجيين من الاحتلال الألماني، والمصريين من الاحتلال البريطاني وقراراته، فعدا عن رفضهم للاحتلال ومقاومته، فقد أرسل ممثلون ثلاثٍ وأربعين منظمة نرويجية، تضم في عضويتها 750 ألف عضو، خطاباً احتجاجياً لتيربوفين القائد الألماني في النرويج، على قرار حل جميع الأحزاب السياسية في النرويج، كما قام المدرسون بنفس الخطوة، بتوجيه ما يزيد على ثمانية آلاف رسالة احتجاج، عندما أصدر القائد الألماني الجديد، قوانيناً تتضمن اعتبار كل المدرسين تلقائياً أعضاء في اتحاد المدرسين النرويجيين، كما أرسل أكثر من 200 ألف من أولياء الأمور خطابات احتجاج لوزارة التربية والتعليم يحتجون فيها على هذا المرسوم وعلى إغلاق المدارس بسبب ما أسمته الحكومة نقص في الوقود. وفي مصر، عمد سعد زغلول إلى جمع مليوني توقيع من الشعب المصري، بتفويض الوفد المصري المفاوض باعتباره الممثل الشرعي للأمة، وللتفاوض حول مستقبل مصر السياسي والمطالبة بالاستقلال التام[2]. أيضاً في إيران تقدم

---

[1] مصلح، مصدر سبق ذكره،ص 68.

[2] بينت براد، مصدر سبق ذكره، ص 38-49.

عدد من الشخصيات السياسية العامة والمعروفة، بخطاباً مفتوحا للشاه، يطالبون فيه بالحرية السياسية والاجتماعية، ووزعت آلاف النسخ من هذا الخطاب[1].

2- الإعلام في المقاومة السلمية: ولما كان العمل الجماهيري يتطلب المثابرة والعمل والجهد المتواصل، لحشد كل الطاقات الشعبية المتضررة، ولإدراك غاندي أهمية الإعلام في معركته ونضاله السلمي، فقد عمد إلى إصدار صحيفة "الرأي الهندي" ومن ثم جريدة الهند الفتاة ونافاجيفان "Navajivan" الأسبوعية في جنوب أفريقيا، لتكوين رأي عام مساند لنضالاته ضد التمييز العنصري الذي يستهدف الملونين هناك، مما كان له اثر كبير في تشكل وترسيخ مفاهيم ومبادئ "الستياجراها" [2]، "وهو التعبير الذي أطلقه غاندي على المقاومة السلمية وحركة اللاعنف وتعني " قوة الروح وقوة الحقيقة" كما تعني التصميم على الصمود والتمسك بالحق[3]. ولعل هذا ما يدلل على أهمية ودقة اختيار المصطلحات لا المواقف فقط.

كما أدرك غاندي أهمية الإعلام، أدرك الخميني أهمية "رسائله الصوتية" المسجلة في منفاه – العراق، دمشق، باريس- فخصص جزءاً كبيراً من إعلامياته للتحدث للجيش محاولاً تحييده فدعاهم ألا يطلقوا النار على إخوانهم المسلمين " لان كل رصاصة تصيب قلب مسلم تصيب قلب القرآن، كما توجه بنداء إلى الشعب بأن لا تهاجموا الجيش في صدره، ولكن هاجموه في قلبه"[4]. وبذلك توجيهاً واضحا، بعدم استخدام العنف ضد الجيش والشرطة، ليتمكن من تحييد هذه القوة من جهة، ولكسب موقفهم ودعمهم للثورة والشعب من جهة أخرى.

---

[1] نفس المصدر السابق.ص 57.

[2] إسماعيل،مصدر سبق ذكره، ص172-173.

[3] أسوار إكناث. 1987. **رجل ولا كل الرجال بدشاه خان، جندي اللاعنف في الإسلام**. ترجمة وديع إبراهيم عطا. القدس: المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف. ص 255.

[4] عاشور، مصدر سبق ذكر

بطريقة معاكسة تماما، تمكن مارتن لوثر كينغ، من فرض ذاته على الإعلام، فلم يسبق قط أن بلغ أي زنجي أمريكي الشهرة التي آلت إلى كينغ عام 1963، فهو بالنسبة للتايمز " رجل السنة الأول"، فظهرت صورته على غلاف التايمز في عددها الصادر بتاريخ 1/3/ 1964. ففي العام 1963 ألقى أكثر من 350 خطاباً توجيهيا للزنوج الأمريكان من أجل نيل حقوقهم المدنية ومساواتهم بالبيض، فأحبه البيض لأنه توجه إلى الأفضل ولم يقسُ عليهم، كما أحبه الزنوج لأنه عبر عن حنينهم وطموحاتهم[1].

3- المسيرات والرموز الاحتجاجية: فمثلما تمكن غاندي من جمع ولملمت حشود الهنود من حوله، تمكن سعد زغلول من تجميع المصريين من خلفه والوفد المشارك له في تطلعاته لتحرير عموم الأراضي المصرية من الاحتلال الانجليزي، ومثلما تمكن غاندي من تجنيد الهنود وإقناعهم في السير مئات الأميال احتجاجاً على سياسة البيض في جنوب أفريقيا، فقد عمت المظاهرات والمسيرات المدن والصعيد المصري احتجاجاً على الممارسات والاحتلال البريطاني لمصر. وبذات النهج تمكن قادة الأحزاب السياسية في النرويج من تنظيم المسيرات والأعمال الاحتجاجية الرمزية الأخرى كارتداء شعارات مميزة كرمز للتضامن، فكانت لا تخلو المسيرات والمظاهرات في أي من هذه التجارب من رفع الأعلام والشعارات المنددة بالاحتلال وسياسته سواء في مصر أو النرويج. غير أن منظمة (أوتبور) الصربية، قد أبدعت في خلقها أساليب ورموز احتجاجية، كعرضها فلماً وثائقياً يحوي صوراً وأسماء ضحايا الحروب التي ورطهم فيها ميلوسيفيتش مستغله تجمع الناس ليلة رأس السنة، كذلك قامت بإعداد كعكة كبيرة وقسمت إلى عدة قطع سميت على كل قطعة منها

---

[1] أوتيس استيفن ب.(1990). **النفير..حياة ونضال مارتن لوثر كينغ " الابن"**.ترجمة سهيل أيوب. دمشق: الشام.ص 342-343.

منطقة من مناطق صربيا، وذلك رمزاً لتفتت البلاد من جراء سياسة "ميلوسيفيتش" كان ذلك في ليلة عيد ميلاده[1].

أما كينغ، فقد اعتمد على شخصيته وقوته الخطابية في تجميع الزنوج من حوله، ففي ولاية شيكاغو راح (كينغ) يعقد الجلسات التدريبية على الأعمال السلمية، ردا على سياسة (دالي) عمدة شيكاغو وما شاهده في الأحياء الفقيرة الخاصة بالزنوج، وموقف الشرطة اللامبالي من الجريمة في الجيتوات الزنجية والأحياء البائسة التي يعيش فيها السود، ليضع حدا غير مشروط لنظام الأحياء الفقيرة، فخطب بالسود المحتشدين في هذه الأحياء " لسوف ننظم مسيرات ومظاهرات على نطاق واسع جداً بحيث تطغى على أكبر المظاهرات التي شاهدناها في تاريخ الحركة، ليست بكم حاجة إلى الحقد على أي كان، ليست بكم حاجة إلى أية زجاجة كوكتيل ميلتوف، إن الشغب يمكن إيقافه دائما بقوة متفوقة، لكنهم لا يستطيعون أن يوقفوا ألاف الأقدام التي تسير معا بصورة لا عنيفة" وبمثل هذه الخطب تمكن "كينغ" من إقناع مئات السود من أعضاء العصابات الزنجية، أن يمنحوا اللاعنف فرصة وأن يلتفتوا إلى المظاهرات، حتى تمكن من تنظيم المسيرات والتظاهرات في الأول من شهر أيار 1966 في شوارع شيكاغو، الغرض منها فضح " الموت الخانق البطيء في ذلك النوع من الحياة في الجيتوات والاحتجاج ضدها، وتوفير نِعم أمريكا للزنوج، في المسكن والفرص التعليمية والاجتماعية[2].

4- إحياء المناسبات الوطنية والدينية: لقد أبدع الفلبينيون، في تنظيم الاحتجاجات والمسيرات المنددة بظلم "ماركوس"، خاصة بعد اغتياله "أكينو" – رمز وقائد المعارضة الفلبينية – فقد شارك في جنازته ما بين أربعة وستة ملايين من الفلبينيين، وتعددت حركات الاحتجاج بشكل مستمر في

---

[1] عبد الحكيم، مصدر سبق ذكره،ص 213.

[2] ستيفين. مصدر سبق ذكره.ص 439-445

الفترة من1983−1985. فقد كانت المظاهرات العارمة تخرج في مناسبات، بداية فرض قانون الطوارئ في 21 سبتمبر، وميلاد "أكينو" في 27 نوفمبر، واغتياله في 21 أغسطس. فعلى غرار ما شكله غاندي "الستياجراها" تشكلت منظمة اللاعنف "اكابكا" في الفلبين على يد جين وهيلد جارد ماير وريتشارد ديتس من "الجمعية الدولية للتصالح"، والتي كان لها اثر كبير في توجيه الأحداث وقيادة الفلبينيين نحو التخلص من ظلم "ماركوس"[1].

كما تمكن الخميني، من استغلال المناسبات الوطنية، والمواسم الدينية الشيعية اكبر استغلال، وتمكن من خلال الخطب والفتاوى الدينية من توجيه الإيرانيين إلى المقاومة السلمية، فنجح في الربط بين خروج الحسين على الظلم وخروج الشعب الإيراني على الشاه. فعمت المظاهرات والمسيرات المدن الإيرانية، ورُفِعَت شعارات تهاجم الشاه وسياسته[2]. كما اثبت الخميني براعة فائقة في استخدامه للكلمات، فكل مستمعيه كانوا يعرفون لغة القرآن، فكان يشير إلى أعدائه على أنهم " طواغيت"، كما استخدم كلمات أخرى من القران مثل "مستضعفين ومستكبرين"[3].فلم يكن من العسير على المرء أن يفهم مغزى خطبه وأقواله.

ثانيا: أساليب اللاتعاون:

من بين أهم أساليب المقاومة اللاعنفية، أساليب اللاتعاون سواء كان هذا اللاتعاون اقتصادياً، أو سياسياً أو اجتماعياً، ولا يمكن اعتبارها ضماناً للنجاح، بالضبط مثلما لا يُعد استخدام العنف ضماناً له. فحرب اللاعنف تتشابه مع الحروب العسكرية في احتياجها إلى استراتيجيات وتكتيكات، وحسن إدارة للصراع وحشد للموارد، ولا توجد ضمانات بنصر محقق قصير الأجل، لأنها

---

[1] بينت براد، مصدر سبق ذكره. ص 44.

[2]. عاشور، مصدر سبق ذكر

[3] هيكل، محمد حسنين.(2000). **مَدافع آية الله.. قصة إيران والثورة**. القاهرة: دار الشروق.الطبعة الخامسة.ص 118.

لا تختلف عن الحروب العسكرية التي بدورها لا تضمن النصر المحقق[1]. فالمقاومة السلمية أو اللاعنيفة، لا بد لها من التنوع والتجدد في أساليبها والتطور في أدائها، وإلا كانت شيئاً من الروتين والرفض المعتاد من قبل الجماهير المحتجة. فالمسيرات ومختلف الأشكال الرمزية للاحتجاج، قد تبقى عاجزة عن القيام بالدور الضاغط، على الاحتلال والنظم الشمولية والدكتاتورية، إذا لم يرافقها تصعيد جماهيري، يتمثل باللاتعاون الاجتماعي، السياسي والاقتصادي، ليتوج ذلك بالعصيان المدني.

1 – **اللاتعاون الاجتماعي:** تتضمن طرق عدم التعاون الاجتماعي، رفض متابعة العلاقات الاجتماعية الاعتيادية مع أفراد أو جماعات بسبب قيام هؤلاء بما قد يكون سيئا أو غير عادل من وجهة نظر الحركات اللاعنفية، وغالباً ما يتعرض للمقاطعة الاجتماعية أعضاء من جماعة خدمت الخصم أو العدو بما اعتُبِر خيانة، كأفراد الشرطة والموظفين في إدارة الاحتلال.

خلال النضال ضد الحكم البريطاني لايرلندا وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا عام 1919، مورست المقاطعة الاجتماعية ضد أفراد الشرطة الملكية الإيرلندية وعائلاتهم. وبعكس رجال الشرطة البريطانيين، كان أفراد الشرطة الملكية الإيرلندية يحملون أسلحة ويتم توزيعهم داخل معسكرات في مختلف أنحاء البلاد.وفي هذا السياق، قال شارل موات: " سياسة المقاطعة الاجتماعية، التي شملت رفض بيع أفراد هذه الشرطة، أضعف معنوياتهم أكثر مما أضعفها مقتل بضعة أفراد منهم، أو احتمال مقتل آخرين، كان معظم أفراد هذه القوة من الإيرلنديين فاستقالوا من وظائفهم بأعداد كبيرة. ولم يتقدم متطوعون جدد للحلول محلهم". ووصف "موات" هذا التصرف على أنه كان أفضل الأسلحة وأكثرها فعَالية[2].

[1] الصيفي، عوض. "**حرب اللاعنف**" أفاق.(استرجعت بتاريخ 2008/10/29)
http:/www.aafaq.org/books.aspx

[2] شارب جين.(1997). **من تجارب الشعوب في المواجهة المدنية : عدم التعاون الاجتماعي والسياسي**. ترجمة نضال حوري. بيروت: حركة

في بولونيا، حيث أقيمت مطبعة وإذاعة سريتان، كان من توجيهاتها، دعوة الجمهور لعدم التآخي مع الألمان وتجنبهم بعدم التعامل معهم، كما دعت لمقاطعة وتجنب كافة الأماكن الترفيهية التي قد يتواجدون بها[1].

على نحو مختلف مارس الهنود الوطنيون المقاطعة الاجتماعية ضد الهنود الرافضين الانضمام إلى حركة المقاطعة، خلال المقاومة اللاعنيفة للاحتلال البريطاني للهند، فلم يكن الهدف من المقاطعة معاقبة الرافضين، بل تذكيرهم باستمرار السلوك والموقف اللااجتماعي، الذي وضعهم خارج حدود التعامل الاجتماعي، فلم يكن أي أذى يوجه إليهم أو لذويهم وأقاربهم، فقد حرصت (الستياجراها) دائما على تأمين الحاجات الأولية كالطعام والمأوى والملبس والماء لهم، فكانت الدعوة من المقاطعة قائمة بهدف رؤية الرافضين لخطئِهم وتصحيحه وإعادة التحاقهم بالمجتمع، فكان غاندي يندد بقوة بمنفذي المقاطعة الاجتماعية المتشددين في حماسهم خلال حملة عامي 1930 و 1931، خصوصا عندما كان يُمنع الطعام عن الأشخاص المُقاطعين اجتماعياً[2].

فقد أوضح غاندي مغزى اللاتعاون ومراميه، قائلاً: " البسالة في ساحة الوغى متعذرة على الهنود، بيد أن بسالة النفس متاحةٌ لنا. اللاتعاون لا يعني سوى التدرب على التضحية بالذات، وإنني لأتوقع أن أظهر عليكم بآلامي" [3]. وحول موقفه من التمييز الطبقي(مقاطعة الطبقات العليا للطبقات الدنيا) والمعتقدات الدينية الهندوسية يقول جواهر لال نهرو كان يقول لنا"غاندي": انزلوا عن ظهر هؤلاء الفلاحين والعمال، أنتم الذين تعيشون على استثمارهم، تخلصوا من هذا النظام الذي

حقوق الناس. ص 18-19.

[1] القشطيني،خالد.(1998).**نحواللاعنف: المقاومة المدنية عبر التاريخ**.عمان: دار الكرمل.ص 120.

[2]القشطيني، مصدر سبق ذكره، ص 17.

[3] مصلح، مصدر سبق ذكره، ص 192

ينتج الفقر والبؤس"[1] ما اكسب العمل الجماهيري اللاعنيف شكلاً ومعنى جديدان، فاستطاع غاندي رفد الحركة المقاومة للاحتلال بما يزيد على 50 مليون هندي.

في النرويج، أخذت عملية المقاطعة الاجتماعية منحى آخر، تضمنت إضراب الرياضيين عن المشاركة في الأعمال الرياضية التي يشارك بها ألمان، واستقالة المحكمة العليا النرويجية، ولعل أهم مظاهر المقاومة اللاعنيفة للاحتلال النازي، تمثلت في حركة المدرسين النرويجيين، إثر إصدار النازيون في أكتوبر/ تشرين الأول أمر بأن يوقع المدرسون النرويجيون إعلانا يشيد بالحزب النازي. غير أن المدرسين أصدروا إعلانا يرفضون فيه الإذعان. وشهدت العديد من المدارس إضرابات وحوادث مختلفة، رفض فيها المدرسون وذوي الطلاب التعاون مع الإجراءات النازية، فأعدت منظمة المدرسين السرية قائمة من أربع نقاط للمقاومة تضمنت، رفض كل المحاولات لضم المدرسين إلى الحزب النازي، ومقاومة كل محاولات إدخال الدعاية النازية للمدارس، ورفض كل الأوامر الصادرة عن جهات غير مختصة، وعدم التعاون مع منظمة الشباب الفاشية[2].

كما مثل الإضراب مكونا أساسيا من مكونات حركة المقاومة المصرية، فشهدت مدينتا القاهرة والإسكندرية، موجة شاملة من الإضرابات. ففي البداية أضرب الطلاب والمحامون، ثم لحق بهم عمال البريد والسكك الحديدية في الإضراب. وشاركت النساء مشاركة فعالة في هذه الإضرابات، فتوسعت دائرة الإضراب وتصاعد ليشمل موظفي الحكومة، وشكلوا لجنة خاصة طالبت بالاعتراف بتفويض الوفد "وفد سعد زغلول"، وإلغاء الأحكام العرفية، وإنهاء الحماية البريطانية[3]، ما دفع " سعد زغلول" إلى المزيد من الثورية والتشدد في مواقفه[4].

---

[1] لال نهرو جواهر.(1961). **من السجن الى الرئاسة**...ترجمة دار العلم للملايين. د م: دار العلم لملاين.ط2.ص 253.

[2] "ربعي التميمي"، مصدر سبق ذكره.ص 10.

[3] بينت براد.مصدر سبق ذكره. ص 49.

[4] عمر،مصدر سبق ذكره. ص429.

بالمثل، شكلت حركت الإضرابات في إيران حالة ضاغطة على نظام الشاه، كما مثلت بداية إعلان حملة عدم تعاون مع نظام الشاه، ففي أعقاب مقتل 410 إيرانيا، في حادثة إحراق دار سينما "من عبدان" في 28 آب 1978 خرجت مسيرات في طهران وعدد من المدن الأخرى حدادا على أرواح ضحايا الحريق، فأعلن الشاه فرض الأحكام العرفية. وفي صبيحة اليوم التالي، تجمع 15 ألف إيراني، في الميدان الرئيسي بطهران، وبدأت مسيرة سلمية، غير أن الجيش فتح النار على المسيرة ليسقط ثلاثة آلاف قتيل، فأشعل الحريق ومذبحة طهران نيران الثورة الإيرانية، فأضرب العاملون بالمستشفيات الحكومية. وبعد عدة أيام توقفت صحيفتان عن الصدور، احتجاجاً على الرقابة المفروضة. وفي مدينة مشهد تمت الدعوة لإضراب عام. وفي 13 أكتوبر، أضرب عمال النفط وطالبوا بإطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين، وأدى الإضراب إلى إصابة صناعة النفط بالشلل التام، وفي تلك الفترة حاول الشاه توجيه خطاب يومي عبر الإذاعة في الثامنة والنصف مساء، إلا أن العمال الفنيين، تعمدوا اختلاق "أعطال فنية" لعدم إذاعة الخطاب، وقد أدت هذه الإضرابات وحالة عدم التعاون محاولة الشاه إنقاذ الموقف المتدهور بتعين "شهبور بختيار" رئيسا للوزراء، فأعلن الخميني عدم اعترافه بحكومة "بختيار" ودعا لاستمرار المقاومة[1].

2- **اللاتعاون السياسي:** تتضمن طرق عدم التعاون السياسي، رفض استمرار الأشكال العادية، للتعاون السياسي في الظروف القائمة وتُسمى أحيانا المقاطعة السياسية، ويمكن لعدم التعاون السياسي أن يتمثل في أشكال غير محددة، ترتبط كلها بالوضع الخاصّ. فقد حدد جين شارب في كتابه "من تجارب الشعوب في المواجهة المدنية: عدم التعاون الاجتماعي والسياسي" 38 أسلوباً وشكلاً نضالياً، أدرجَها تحت ستة عناوين رئيسية، نورد منها ما قد ينسجم مع مضمون وهدف هذه الدراسة.

---

[1] بينت براد،.مصدر سبق ذكره ص 57.

أ- **رفض السلطة:** ويشمل هذا النوع من عدم التعاون السياسي رفض الاعتراف بأهلية نظام ما للطاعة الشرعية والأخلاقية. فقد كان رفض الأمريكيين للحكومة البريطانية وسلطتها نقطة بارزة في توطيد الاستقلال الأمريكي. وقد يجري التعبير بالخروج عن الطاعة بعمل رمزي كما حدث في 13 تشرين ثاني 1905، عندما قام الطّراد الروسي "أوشاكوف" برفع العلم الأحمر، وذلك تعبيرا دراميا عن عدم الاعتراف بالحكومة، وفي الشهر نفسه، أعلن ألفا مندوب في " فيلنا" إلى المؤتمر الوطني الليتواني" عدم اعترافهم بشرعية الحكومة الروسية.

في أعقاب الاجتياح الروسي لتشيكوسلوفاكيا عام1968، رفض رسميون ومواطنون عاديون الاعتراف بأي سلطة للروس. ففي 24 آب من عام 1968، رفض محافظ براغ الاجتماع بقوات الاحتلال التي جاءت للتفاوض معه وقد عبَّر عن الرفض للسلطة بالامتناع عن الظهور والتأييد. وكذلك في المجر أعرب كتاب البلاد عن رفضهم دعم النظام المفروض" بالمحافظة على الصمت"، ولم يقدموا أي مادة للنشر[1].

ب- رفض التعاون مع الحكومة ومؤسساتها: في العام1926، أعلن غاندي أن زيادة الضرائب الجديدة على الفلاحين غير عادلة، ودعا إلى الامتناع عن دفعها، فقام الفلاحون الهنود بإقفال أبوابهم بوجه الجباة محاولين إقناعهم بالحجج بعدم إمكانية جمع ضريبة الدخل، وعندما كانت تعزيزات الشرطة تحطم الأبواب وتخرج التجهيزات، عمد الفلاحون إلى تفكيك العربات والتجهيزات ورمي قطعها في أماكن مختلفة. وفي مواقف أخرى استخدم الهنود أسلوب إخلاء البيوت من سكانها، وعندما قررت سلطات الاحتلال بيع أراضي الممتنعين عن دفع الضرائب بالمزاد، أعلن الفلاحون مقاطعتهم لأي أرض تشترى بهذا الشكل[2]. كما اختار ناشطو اللاعنف خلال "حملة الملح"

---

[1] للمزيد انظر، شارب.(1997). **عدم التعاون الاجتماعي والسياسي**. مصدر سبق ذكره.ص 71-78.

[2] كشطاني، خالد(1986).**نحو اللاعنف**.القدس:منشورات المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف.ص98.

أسلوب التظاهر بالجلوس في الشوارع، بعد أن واجهتهم الشرطة في مدينة "بومباي" ومنعتهم من التقدم نحو مستودعات الملح[1].

لما كان رفض دفع الضريبة لا يعني الاعتراض على مبدأ الضريبة بحد ذاته، وإنما الاحتجاج وإعلان الرفض من قبل الجمهور ودافعي الضرائب، لموقف وأمر ما، فقد رفض مناضلون أمريكان، ضد حرب فيتنام دفع الضرائب المتوجبة عليهم، تجنبا منهم لأي تواطؤ شخصي مع هذه الحرب ولإدانتها علانية[2].

فيما عمد سكان براغ إبان الاحتلال الروسي عام1968 إلى طلاء لوحات الشوارع ولوحات أرقام المنازل وجعل أرقام الأبنية غير مقروءة، كما جرى إعادة طلاء لوحات الاتجاهات الدولية، في محاولة منهم لعرقلة تنفيذ ما تحاول القيام به قوات الاحتلال الروسي من اعتقالات[3].

أما الاشتراكيون الديمقراطيون الفنلنديون، فقد رفضوا بيان القيصر الروسي الذي صدر عام 1905، وما نص عليه من اتخاذ خطوات محدودة حيال الاستقلال المحلي الكبير لفنلندا، فقاطعوا انتخابات الدوما مطالبين بانتخاب جمعيه تشريعية لهم[4].

ت- عدم الخضوع: أما في أمريكا فقد اختار "العبيد" أسلوب الفرار من الولايات الجنوبية خلال الحرب الأهلية هناك، في سبيل مقاومة مؤسسة الرق، وقد تمكن عام 1850، أكثر من 100 ألف شخص الفرار بنجاح، فيما كان القانون من حيث طبيعته يشجع المكلفين بمطاردة العبيد وإلقاء القبض على من يستطيعون منهم[5]. ولعل أعظم ما عبر عن مأساة العبيد ونظام الرق في الولايات

---

[1] شارب.(1997). **من تجارب الشعوب في المواجهة المدنية. عدم التعاون الاجتماعي والسياسي**. مصدر سبق ذكره. ص 95.

[2] مولر،جان- ماري.(1999).**استراتيجية العمل اللاعنفي**.بيروت: حركة حقوق الناس.ص 176.

[3] شارب.1997) **عدم التعاون الاجتماعي والسياسي**. مصدر سبق ذكره. ص 97-98.

[4] نفس المصدر السابق.ص 82.

[5] براون، ايناكورين. 1963.**تاريخ الزنوج**.ترجمة م.عيسى. القاهرة: مؤسسة سجل العرب.ص 105.

ألأمريكية ما صورته "هارييت بيتشر ستو" في روايتها كوخ العم توم*. وبين الأعوام 1915 و 1930 شهدت المدن حملة هجرة أخرى واسعة النطاق، جذبت أعدادا كبيرة من الجنوب إلى الشمال[1]. كان الوافدون الجدد من الفئات الأكثر فقرا بين السود فيما شكل رفض السيدة "روزا باركس" من مدينة "مونتغومري- ألاباما" عام 1955 لنظم وقوانين البيض الأمريكيين سابقة[2]، استطاع أن يستثمرها "مارتين لوثر كينغ" أحسن استثمار، فقاد حركة مقاطعة للباصات في المدينة، شملت كافة العبيد هناك، لتعمم هذه التجربة في العام 1956، في مدن أخرى كمدينة "تالاهاسي وبرمنغهام وموبيل"[3].

فيما اخذ دعاة الفصل في الولايات الجنوبية، يشنون حملة لإبطال ما حصل عليه الزنوج من مكاسب انتخابية خلال عقد الخمسينات، ومنع إبطال الفصل في المدارس بأشكال وطرق شتى، فيما بدأ "كينغ" حملة مضادة لذلك، بدأها بذكرى مولد " لينكولن "عام 1958. محرضا الزنوج على المطالبة بحق الانتخاب، ووقف حالة اللامبالاة من قبلهم، وتساءل عن كيفية مطالبة حكومة بلاده بانتخابات حرة في أوروبا فيما هي تتهادن حيال حرمان الزنوج من حق الاقتراع في الوطن[4]. وبعد تحقيق الانتصار وإقرار حق السود بالانتخاب والاقتراع، ولرفض "كينغ" سياسة الإدارة الأمريكية

---

* نشرت رواية " كوخ العم توم" أو " حياة المعذبون في الأرض" في العام 1851، اثر صدور قانون العبيد الفارين في العام 1850، والذي يعاقب كل من يساعد عبدا هاربا، وما بين الأعوام 1852 و 1860 طُبع الكتاب في اثنين وثلاثين لغة، والسبب الأساسي في شهرة هذه الرواية أنها تنطلق من صميم الواقع الذي ساد الولايات الأمريكية في القرن ال19ومحوره الاسترقاق والاستعباد والمتاجرة بالعبيد. فقد صورة هذه الرواية أطفالا يباعون بمعزل عن أمهاتهم وعبيداً يعاملون كسلع تجارية، وأشخاصاً من الأحرار ينظرون إلى العبيد على أنهم مخلوقات دنيا، وأنهم أردياء وسيئون لا يستحقون أن يحيوا. وكان لأوصافها الحية الزاخرة بالتحسس العميق لهول المأساة دور في إلهاب النفوس بالدعوة إلى التحرر.

[1] بايارا،برناديت.(1999)."**من موسيقى البولز الى الترتيلة**".من كتاب مارتن لوثر كينغ.بيروت: حركة حقوق الناس.ص 74.

[2] القشطيني، مصدر سبق ذكره، ص 51.

[3] للمزيد انظر، ستيفن، مصدر سبق ذكره، ص 90- 142.

[4] نفس المصدر السابق، ص 166-167.

وحرب فيتنام، فقد اختار "كينغ" العمل على إثارة النقمة على حرب فيتنام، وهزيمة "جونسون" في انتخابات عام 1968[1].

في العام 1965، قام الهنود الأمريكيون برفض التعاون مع ترتيبات دائرة الصيد في واشنطن، فنظموا حملات صيد دفاعا عن حقوقهم بالصيد بالمناطق الموروثة عن أجدادهم، فخرجوا بزوارقهم وشباكهم الممنوعة، وبدون تراخيص للصيد في نهر "كياتوت"، لتتحول هذه الحملة إلى تظاهرة تضم آلاف الهنود[2].

في العام 1919، وتعبيرا عن رفض الهنود لقوانين "رولات" وما فرضه من قيود طوارئ خلال الحرب العالمية الأولى، وجعلها قوانين البلاد المعمول بها، دعا غاندي شعبه إلى يوم صيام وصلاة فتجاوبت البلاد بأكملها، توقفت الباصات والقطارات عن السير، كما أن المتاجر ومكاتب الحكومة والمصانع لم تفتح أبوابها فتوقفت مدن بأكملها[3].

خلال ثورة 1905 في روسيا القيصرية، فقد فرض الجمهور مؤقتا حرّية الصحافة بفعل الأمر الواقع، والتأييد المباشر للموقف الشعبي، وقد تم تجاهل كل مراسيم الرقابة، ونشرت الصحف كل ما كانت ترغب به، وظهرت صحف جديدة ذات وجهات نظر سياسية عنيفة دون إذن مسبق[4].

ث- نشاطات الأجهزة الحكومية: تعبر عن رفض أفراد الأجهزة الحكومية - خاصة الأمنية منها، والدوائر المتعلقة بجمع الضرائب- تنفيذ الأوامر، وقد امتنع رجال الشرطة في "أوسلو" عن التعاون مع الحزب الفاشي عام 1943، عندما أطلقوا برنامج العمل التعبوي للمواطنين النرويجيين.

---

[1] نفس المصدر السابق، ص 495.

[2] شارب،1997. عدم التعاون الاجتماعي والسياسي، مصدر سبق ذكره، ص 132

[3] إكنات أسوار، مصدر بق ذكره،ص 105.

[4] شارب. 1997. عدم التعاون الاجتماعي، مصدر سبق ذكره.ص 106.

في خطوة متقدمة من هذا النوع من عدم التعاون، قد تصل إلى التمرد، وخلال ثورة 1905 الروسية كانت أعمال التمرد مألوفة، فلوحظ تمرد الفرق الآتية من القوقاز، التي كانت مصدر رعب للمدنيين رفض الجنود العائدون من الحرب مع اليابان إطاعة أوامر ضباطهم بالعمل ضد الثوريين المدنيين[1].

في الهند خلال حملة عام1930، تمرد جنود "غاروالي" الهنود على الأوامر، برفضهم إطلاق النار على المتظاهرين المسالمين في بيشاور[2].

3- اللاتعاون الاقتصادي: وهي أكثر فاعلية من الأساليب الاجتماعية والسياسية، لما لها من تأثير على عصب الحياة المدنية، وتمس رؤوس الأموال والاستثمارات ومدخولات الحكومة مباشرة، وتحتوي على 26 نوعاً من اللاتعاون الاقتصادي، تتمحور في شكلين هما: المقاطعة الاقتصادية للخصم، والإضرابات التجارية والعمالية.

أ- **المقاطعة الاقتصادية،** طبقت طريقة المقاطعة على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية والدولية، من قبل أشخاص متأثرين بصورة مباشرة بالظلم، كما من قبل آخرين مؤيدين لهم. وتكون الدوافع والأهداف اقتصادية سياسية أو اجتماعية ثقافية. وقد اعتمدت طريقة المقاطعة الاقتصادية بصور رئيسة في المنازعات العمالية وفي حركات التحرر.وبحسب جين شارب في مؤلفه (عدم التعاون الاقتصادي) تعود المقاطعة الاقتصادية في النزاعات الصناعية في جذورها إلى الحركة النقابية الأمريكية، حيث برزت عام 1880 بشكل شبه مفاجئ، لتصبح السلاح الأشد فعالية للنظام النقابي فيما بعد، فيما استخدمت المقاطعة الاقتصادية أكثر في الصين لأهداف وطنية ضد القوى الأجنبية.

---

[1] نفس المصدر السابق. ص 158- 159

[2] نفس المصدر السابق. ص 161

في العام 1905، تمت مقاطعة المنتجات الأمريكية احتجاجا على منع دخول الصينيين إلى الولايات المتحدة، ومقاطعة السلع اليابانية عامي 1908 و1915 احتجاجا على السياسات التي اتبعتها اليابان تجاه الصين، وكذلك المقاطعة والإضراب اللذان داما لفترة طويلة ضد البريطانيين واللذان بدأ تنفيذهما في هونغ كونغ عام 1925[1].

يمكن اعتبار تجربة جنوب أفريقية، التجربة النموذجية والرائدة لأنها الأكثر نجاحاً من بين تجارب الدول والشعوب، لاتساع نطاقها وتنوع أساليبها، حيث اعتمدت مختلف طرق المقاطعة من قبل المستهلكين الزنوج في جنوب أفريقيا. وقد بدأت باحتجاج على زيادة طفيفة فُرضت على أجرة الحافلات العمومية في مدينة ألكسندرا في كانون الثاني 1957، وجرت مقاطعة شاملة لخطوط الحافلات لتتسع حركة المقاطعة هذه لتشمل العديد من المدن كمدينة بريتوريا وغيرها، فحقق المقاطعون نجاحا كاملا بعد ذلك. مما شجع المؤتمر الوطني الأفريقي الدعوة لمقاطعة واسعة للشركات التي يسيطر عليها الحزب الوطني ولمنتجاتها، كما نفذ الأفارقة مقاطعة دامت ثلاثة أشهر لمنتوج البطاطا، وهي طعامهم الرئيس، لأنها كانت تزرع بصورة واسعة في ترانسفال الشرقية وأماكن أخرى من قِبل السجناء الأفارقة[2].

إن تشابهت تجربة جنوب أفريقيا، مع التجربة التشيكوسلوفاكية إبان الاحتلال النازي، من حيث مقاطعة الحافلات، فقد اختلفت معها في جوانب أخرى، إذ رفض السكان الوطنيون في مدينة "براغ"، شراء الصحف التي يسيطر عليها الألمان للفترة من 14 إلى 21 أيلول من عام 1941، لتتشابه هذه التجربة مع تجربة البولونيين خلال الاحتلال النازي، إذ امتنع البولونيون عن شراء الصحف الألمانية المطبوعة باللغة البولونية، التي كانت تصدر كل يوم جمعة[3].

---

[1] شارب جين.1197. **من تجارب الشعوب في المواجهة المدنية : عدم التعاون الاقتصادي**. ترجمة هادي حبيب.بيروت:حركة حقوق الناس. ص 12

[2] نفس المصدر السابق.ص 20.

[3] نفس المصدر السابق.ص 19.

في تجربة أخرى مشابهة لتجربة مقاطعة منتج البطاطا في جنوب أفريقيا، قاطع بعض العمال في "نيويورك" صقل الحجارة التي يقطعها السجناء في الولاية، وسعوا بنشاط لجعل آخرين يقاطعون الحجارة الواردة من سجون الولاية[1]. فيما تشابهت تجربة السود في الجنوب الأمريكي مع الزنوج في جنوب أفريقيا، من حيث مقاطعة الحافلات العمومية، وإن اختلف الهدف والسبب[2].

قد يتسع نطاق المقاطعة الاقتصادية، ليشمل مستهلكين من عدة دول، لمنتجات دوله أو شركة ما، لتكون مقاطعة دولية، ويصبح تأثيرها أوسع وأشد، كمقاطعة المنتجات الاسبانية عام 1909، احتجاجا على إعدام المناضل "فرانسيسكو فيرر"، ومقاطعة المنتجات المجرية احتجاجا على قمع الحكومة المجرية للعمال[3]، وأشهرها كانت مقاطعة منتجات النظام العنصري في جنوب أفريقيا على نحو واسع لاسيما في أمريكيا[4]. وكذلك حالة المقاطعة العامة في العالمين العربي والإسلامي للمنتجات الدانمركية، إثر نشر الرسوم المسيئة للرسول محمد (صلى الله عليه وسلم).

في الحملات الوطنية قد تلتقي أهداف التجار مع المستهلكين، فمثلما رفض التجار الصينيون خلال حملة مقاطعة البضائع اليابانية عام1919 شراء البضائع اليابانية أو بيعها حتى تلك التي كانت مخزنة لديهم.قام التجار الهنود برفض بيع الأقمشة الأجنبية خاصة البريطانية منها خلال حملة 1930[5]، تنفيذا وتقيّدا بالمقاطعة الواسعة التي دعا إليها غاندي، لدعم سياسة العودة للمغزل والنول اليدوي، فكانت دعوة غاندي في العام1921 للهنود بالعمل على الاستقلال الاقتصادي كخطوة على طريق الاستقلال الوطني، باتخاذ المغزل والنول رمزاً للعمل والكفاح

[1] نفس المصدر السابق.ص 35

[2] عبد الحكيم، مصدر سبق ذكره،ص 225.

[3] شارب. عدم التعاون الاقتصادي. مصدر سبق ذكره.ص 33-34.

[4] عبد الحكيم،مصدر سبق ذكره. ص 199.

[5] شارب.عدم التعاون الاقتصادي. مصدر سبق ذكره. ص 40.

الوطني، وإيثار القماش الهندي على جميع الأقمشة الواردة للهند[1]، بهدف رفع مستوى الدخل للهنود وبالتالي رفع مستوى المعيشة لهم، وفي ذات الوقت قطع الطريق على المستعمرين بمنع الفائدة التي تعود عليهم من رواج بضائعهم، حتى تتعارض مصلحتهم التجارية مع الاستعمار. وفي خطوة أخرى، دعا غاندي إلى مقاطعة المشروبات الروحية، مستعيناً برجال الدين من مختلف الطوائف الدينية الهندية[2]، نظرا لما تمثله من استهلاك وإهدار لأموال الهنود ووقتهم، ولما يجنيه الاستعمار من أرباح.

تدخلت الدولة أو مجموعة دول، أو منظمات إقليمية، كمنظمة الوحدة الإفريقية ومقاطعتها للنظام العنصري في جنوب أفريقيا[3]، في الحظر الاقتصادي، وعدم التعاون والتبادل التجاري والاقتصادي مع دولة ما، لإجبارها التراجع عن قرار أو عمل ما قامت به. كما كانت هناك محاولة من عصبة الأمم لتطبيق عقوبات وحظر على التعاملات الاقتصادية والتجارية مع ايطاليا عام 1935 بعد استيلائها على الحبشة، كما طبقت على اليابان لغزوها "منشوريا"عام 1931، وعلى الصين خلال حرب "شاكو" عام 1937، وعلى روسيا عام 1939 لغزوها فنلندا[4].

بعد العام1945، وبموجب المادة (41) من ميثاق الأمم المتحدة، فرضت الجمعية العامة، ومجلس الأمن عقوبات اقتصادية على كوريا الشمالية بحظر شحن الذخائر والمعدات العسكرية لها. كما قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة، مقاطعة النظام العنصري في جنوب أفريقيا بين الأعوام 1952–1961. وروديسيا عام 1965[5]ويوغوسلافيا وليبيا ورواندا وكولومبيا والعراق والصومال...

---

[1] موسى سلامة.(1962). **غاندي والحركة الهندية**.القاهرة: سلامة موسى للنشر والتوزيع.ص60.

[2] نفس المصدر السابق،ص101.

[3] أبو زيد، محمد عبد المجيد.(1993). **قوانين ومبادئ المقاطعة العربية لإسرائيل**. الرياض: مطابع جامعة الملك سعود. ص 7.

[4] كمال،حنان.(2001). " **المقاطعة العربية لإسرائيل**".مجلة صامد الاقتصادي. مج23، ع125.ص 150-151.

[5] الردام، عزيز.(1979).**المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل**. بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية.ص 26-27.

ب- **الإضرابات**، وتكون عموما محددة الأهداف، بمعنى أنها تأييد أو معارضة لشأن يهم المضربين. ويمكن أن ينشط أي عدد من العمال معا لتنفيذ إضراب، غير انه يجب أن يكون عدد المضربين كبيرا بدرجة تكفي للتشويش الخطير على مواصلة الأعمال في تلك الوحدة الاقتصادية، وقد تكون الإضرابات احتجاجية ضد احتلال أجنبي للتعبير عن رفض هذا الاحتلال، كما قد يكون مُحدداً زمنياً – دقائق، ساعات، يوم أو عدة أيام- وقد يكون مفتوحا.

لقد نُفذت عدة إضرابات احتجاجية قصيرة الأجل في تشيكوسلوفاكيا بعد انقضاء أسبوع واحد من الاجتياح الروسي للبلاد. ففي 21 آب 1968، نُفذ إضراب لمدة دقيقتين استجابة لنقابة الفنانين المبدعين وعمال الإذاعة والتلفزيون، فتوقفت الحركة تماما في شوارع "براغ"، ونفذت إضراب آخر عم البلاد لمدة ساعة، بناءً على دعوة الحزب الشيوعي التشيكي[1].

فيما أخذت هذه الإضرابات شكلاً أخر خلال الثورة الروسية عام 1905، كان عمادها الفلاحين والعمال المزارعين في مقاطعات "كييف وفولهينيا وبودوليا وخاركوف.." فكان هدفهم تغيير نظم ملكية الأرض. فيما اختار العبيد الأفارقة في الجنوب الأمريكي سياسة الإضراب التباطئي، أو العمل ببطء، ضمن حركة النضال المدني والتحرر من التمييز العنصري في ولايات الجنوب الأمريكي، فأثر ذلك على الإنتاج الزراعي بصورة كبيرة[2].

في خطوات احتجاجية أخرى وفي حالات نضالية أكبر قد تتم الدعوة لإضرابات عامة، وواسعة النطاق. ففي روسيا القيصرية نُفذت إضرابات عامة سنة 1902 و1903. واستعملت طريقة الإضراب العام بصورة واسعة خلال الثورة الروسية عام 1905. وربما كان أهمها وأكبرها إضراب أكتوبر العظيم عام 1905. فيما أدى الإضراب العام في كوبنهاغن خلال الفترة من 30 حزيران الى

---

[1] شارب،عدم التعاون الاقتصادي. مصدر سبق ذكره. ص 83.

[2] شارب، عدم التعاون الاقتصادي. مصدر سبق ذكره. ص 88-105.

4 تموز 1944 ضد الاحتلال النازي للدانمارك إلى إلغاء حالة الأحكام العرفية، وإخراج الفرق العسكرية النازية من البلاد[1]. كما استعمله غاندي ضمن فلسفته ورؤيته للنضال اللاعنفي، فكان غالبا ما يستعمل هذه الطريقة في بداية حركة نضالية بغية تطهير أنفس المشاركين في هذه الحركة واختبار مشاعرهم حول المسألة المطروحة، فاعتمد هذه الطريقة في بداية حملة المقاومة التي عمت كافة أنحاء الهند ضد قوانين "رولات" عام 1919 وفي بداية حملة عام 1930 و 1931 "في حملة الملح"[2].

ثالثاً: أساليب التدخل الجسدي:

قد يمثل هذا النوع من أساليب اللاعنف، الخط الفاصل بين العنف واللاعنف، فهو يعمد في كثير من أشكاله إلى التدخل المباشر من الناشطين في حركة اللاعنف، وقد يأتي في مرحلة لاحقة للأساليب السابقة، وقد يكون هذا التدخل جسدياً أو نفسياً وحتى اجتماعياً واقتصادياً أو سياسياً.

1- التدخل النفسي: كالإضراب عن الطعام والصيام، والقبول الطوعي بالسجن. ومن أبرز التجارب التي اعتمدت على هذا الشكل النضالي، التجربة الغاندية، سواء في جنوب أفريقيا أو الهند. ففي جنوب أفريقيا، عبرت نساء (السيتاجراها) عن رغبتهن في ممارسة التظاهر والمسيرات للذهاب إلى السجون كنوع من إظهار الرفض للقوانين التي تعتبر كل زواج لم يسجل وفقاً للديانة النصرانية لاغياً وغير شرعي، ويعبر غاندي عن ذلك بقوله: "من السهل أن يدخل الإنسان السجن جانياً معتدياً، ولكنه من أصعب الأشياء أن يسجن المرء رغم أنه بريء، والمجرم إذ يخشى القبض عليه

---

[1] شارب،عدم التعاون الاقتصادي. مصدر سبق ذكره. ص 120-121..

[2] شارب، عدم التعاون الاقتصادي. مصدر سبق ذكره. ص 123.

هرباً، فيتعقبه رجال الشرطة ليقبضوا عليه، ولكنهم إنما يقبضون على الرجل البريء الذي يسعى لأن يقبض عليه حراً مختارا"،[1]. وردا على اعتقال النساء قام عمال المناجم في (نيو كاسل) برمي معاولهم وأدواتهم والمغادرة إلى المدينة رفضا وتضامنا مع النساء المعتقلات في سجون البيض في جنوب أفريقيا[2]، كما استجاب الهنود لدعوة غاندي بعدم الممانعة في الاعتقال بل استخدموا أسلوب الاعتقال والسجن الطوعي، من أجل خلق حالة من الضغط والاكتظاظ في السجون، وقد طال الاعتقال غاندي نفسه لأكثر من مرة، فسجن في جنوب أفريقيا مرات عدة، كما اعتقل في الهند مرات كثيرة خلال مسيرته النضالية اللاعنيفة[3]، فغاندي كان مؤمناً "أن السجن التعسفي كفيل بإضرام الروح النضالية لدى الجماهير"[4].

إن اختلفت أهداف التجربة الغاندية والمقاومة اللاعنفية في الهند عنها في الجنوب الأمريكي، فإن الأسلوب والمقاومة اللاعنيفة لـ "مارتن لوثر كينغ" قد تأثرت بدرجة كبيرة بتجربة وفلسفة غاندي النضالية فلم يقاوم "كينغ" الاعتقال في أي من المرات التسع والعشرين التي اعتقل فيها من قبل الشرطة الأمريكية بحجة مخالفة القوانين والأنظمة البلدية كما دعا أنصاره وأتباعه إلى ذلك[5].

إذا كانت فلسفة "غاندي وكينغ" في النضال السلمي تقتضي عدم مقاومة الاعتقال والحبس، فقد توجه مئات المعلمين النرويجيين إلى إدارات السجون مطالبين بالاعتقال والزج بهم في

[1] مظهر،مصدر سبق ذكره. ص 233-235.

[2] نفس المصدر السابق. ص 246.

[3] للمزيد حول الموضوع، راجع مظهر، وسلامة , مصادر سبق ذكرها.

[4] أديب، مصدر سبق ذكره. ص 127.

[5] بوبولت،غي.(1999)."**مارتن لوثر كينغ من الحلم الى الواقع**"، مارتن لوثر كينغ.بيروت: حركة حقوق الناس.ص 7 وللمزيد راجع أستيفن، مصدر سبق ذكره.ص 116و ص 173-174.

المعتقلات، للحاق بزملائهم الذين أمر "كويسلنغ" – رئيس الحكومة العميلة– باعتقالهم بعد أن فشلت كل محاولات التهديد والوعيد بإخضاعهم وتقديم تعهد الولاء لحكومته والألمان[1].

كما مارس غاندي أسلوب الإضراب عن الطعام أكثر من مرة، فقد مارسه في العام 1924 ولمدة 21 يوم من اجل الوفاق بين المسلمين والهندوس، كما مارسه في العام 1933 ولمدة 21 يوماً من اجل المنبوذين الهندوس. وميز غاندي بين أساليبه النضالية ضد الاحتلال والخصم الأجنبي في الرغبة في الاعتقال وبين نضاله من اجل الخلافات والمنازعات داخل المجتمع ذاته. وبحسب (مولر) فإن الإضراب عن الطعام يُعَبِّر عن المعارضة لكنه لا يمكن له بحد ذاته أن يدعي إلغاء الظلم، وبإمكانه فقط إحداث تأثير ملحوظ في الرأي العام تبعا لأهمية شخصية المضرب.

كما كان غاندي يدعو شعبه إلى يوم من الصيام الكامل والصلاة وإخلاء أماكن العمل والشوارع، وعدم الخروج من منازلهم، وهذا ما يطلق عليه أسلوب "الهارتال"، قبل القيام بعمل جماهيري واسع، يتطلب شحذ الهمم وتطهير الروح، فتتجاوب البلاد بكاملها، حيث تتوقف الحافلات عن السير، كما المتاجر، ومكاتب الحكومة، والمصانع. وبذلك تتوقف مدن بكاملها عن العمل[2]. كما استعملت هذه الوسيلة أيضا في بودابست عام1956، في بداية الثورة الهنغارية[3].

2– التدخل الجسدي: كالاعتصام والاقتحام، والدروع البشرية، والاعتراض والاحتلال اللاعنيف. وتبقى التجربة الغاندية الأغنى، في الأمثلة والوقائع النضالية. فخلال مسيرة الرفض لقانون الزواج على الطريقة النصرانية مارس الهنود وفي مقدمتهم غاندي حالة ضبط النفس، مقدمين أجسادهم كرابين رفضهم لهذه القوانين العنصرية، فعندما واجهتم سلطات جنوب أفريقيا بكتيبة من شرطة الخيالة لسحقهم وتفريقهم سجدوا على الأرض في صلاة صامتة تاركين المجال للشرطة لسحقهم

---

[1] القشطيني، صدر سبق ذكره،ص 118.

[2] اسوار اكناث، مصدر سبق ذكره.ص 105.

[3] مولر،مصدر سبق ذكره.ص165.

تحت حوافر خيلها[1].فيما اعتمد الزنوج الأمريكان خلال مسيرة المطالبة بالحقوق المدنية للسود في الولايات الأمريكية أسلوب الاعتصام في المباني والمؤسسات التجارية، للمطالبة في توحيد سياسة التوظيف والمعاملة المتساوية مع البيض[2]. ففي الأول من شباط عام 1960 دخل أربعة من الطلاب السود إلى مطعم مخصص للبيض ورفضوا مغادرته، إحدى المحطات الإذاعية بثت النبأ فبادر عشرات الطلاب لدعم موقف رفاقهم، وبدأت الاعتصامات كأنها وسيلة للتعبئة الجماهيرية، فتوسع التحرك ليشمل أكثر من مئة بلدة وسبعين ألف معترض، فكان المشاركون يلتزمون الصمت عند تعرضهم للإهانة ولم يردوا الضربات حين كانوا يُضربون[3].

3- التدخل الاجتماعي: كإقامة مؤسسات اجتماعية بديلة تعتمد على الذات، ففي الأول من كانون ثاني عام1930 تكرر إعلان الاستقلال الذي استهل في "لاهور" ومواقع عدة من ولايات الهند الحدودية، فقد باشر بدشاه خان وبمعاونة جيش "عبيد الله"*، في حملة مكثفة للتعليم والتنظيم متجولين في قرى ولايات الهند الحدودية[4]. محاولين في ذلك إيجاد المؤسسات الموازية لمؤسسات الاحتلال، ومعلنين رفضهم لهذه المؤسسات والتعاون والخضوع لها، كما مارس "السيتاجرها" محاولة إنشاء المراكز الصحية[5]،لتقدم الإسعافات الأولية لمن قد يصاب من جراء قمع السلطات البريطانية.

وفي العراق، يقول "القشطيني": أن الشيعة هناك تجاهلوا الحكومة العثمانية في معظم الميادين وراحوا يمارسون مهمات التعليم والقضاء والأحوال الشخصية والعون الاجتماعي الخيري

---

[1] كشطاني،مصدر سبق ذكره. ص 95-96.

[2] زهر الدين، صالح.(2001).**قضية الزنوج الأمريكيين والتميز العنصري**.بيروت:المركز الثقافي اللبناني.ص 2002.

[3] دولورم،كريستيان.(1999)." **نضال مارتن لوثر كينغ اللاعنفي**". مارتن لوثر كينغ.بيروت: حركة حقوق الناس.ص 18.

* مجموعة من البنهاتيين قام بدشاه خان بتنظيمهم على غرار "السيتاجرها"، تحت مسمى "خداي خد متجارز" أي خدم الله، وقد اختاروا القمصان الحمراء كزي رسمي لهم. للمزيد انظر إكناث أسوار. ص 159. مصدر سبق ذكره.

[4] إكناث أسوار. مصدر سبق ذكره.ص 159.

[5] كشطاني، خالد.مصر سبق ذكره.ص 102.

وحتى ملكية الأراضي عن طريق الإدارة الدينية التي نظموها لأنفسهم، ولم يتقدموا إلى السلطات إلا في الضرورات[1].

4- التدخل الاقتصادي: كتحدي الحصار، وإقامة أسواق ومؤسسات اقتصادية بديلة، ففي جنوب أفريقيا، وخلال نضال الهنود بقيادة غاندي للتحرر من التمييز العنصري والقوانين التي تحول دون ممارسة الهنود للكثير من الأعمال التجارية فقد دعا غاندي أنصاره لاسيما من "الستياجرها" للبيع والشراء في أسواق ومناطق خاصة بهم[2].

5- التدخل السياسي: كالعصيان المدني وإقامة الحكومات الموازية، فقد مارس سكان منطقة "الروهر" الألمانية أشكالاً عديدة من أساليب المقاومة السلمية ضد الاحتلال الفرنسي لبلادهم، بعد أن عجزت ألمانيا عن الإيفاء بالتزاماتها بدفع تعويضات الحرب للحلفاء بحسب اتفاقية فرساي[3]، تتوج ذلك النضال، بإقامة حكومة موازية في منطقة (الروهر)، فراح الموظفون وجباة الضرائب يجمعون الضرائب والرسوم وأجور البريد والهاتف، ثم يهربونها إلى برلين بدلا من تسليمها للفرنسيين، فيما استمرت الحكومة الألمانية بدفع رواتبهم كما لو لم يكن هناك احتلال فرنسي للمنطقة[4].

خلال سيطرة روسيا على فنلندا 1808، مارس الفنلنديون أشكالاً متعددة من النضال السلمي، بدءاً بمقاومة "ترويس" فنلندا بمحاولة فرض اللغة الروسية، ورفضها الدخول في الحرب العالمية الأولى رغم تمركز القوات الروسية فيها، إلى أن قامت الثورة البلشيفية عام1917، فقام

---

[1] القشطيني، مصدر سبق ذكره. ص 141.

[2] مظهر، مصدر سبق ذكره، ص 231.

[3] سليم، محمد السيد.(2002). **تطور السياسة الدولية: في القران التاسع عشر**.القاهرة: دار الامين للطباعة والنشر والتوزيع.ص 357.

[4] القشطيني، مصدر سبق ذكره،ص 113.

الفنلنديون بانتخاب برلمانهم وما لبث أن أعلن استقلال فنلندا، فاعترفت الحكومة الروسية السوفيتية بهذا الاستقلال، رغم بقاء شبح النفوذ الروسي يخيم على عموم فنلندا[1].

كما تمكن الروس من إنشاء حكومة موازية، ففي27 فبراير من عام1917، وبعد أربعة أيام من التظاهرات والمسيرات والاعتصام في الشوارع من قبل المتظاهرين والجنود، تم تكوين السوفييتيات (المجلس الثوري) فتشكلت حكومة برجوازية مؤقتة برئاسة" لفوف" ثم "كيرنسكي" من الكاديت والاشتراكيين الثوريين والمناشفة كانت أكثر تمثيلا للشعب من الحكومة القائمة[2].

تقيداً بمبادئ (الستياجراها)ا لتي توجب مصارحة الخصم بكل خطوة، أنفذ غاندي إلى نائب الملك رسالة مستفيضة عرض فيها موقفه وقراره بمباشرة العصيان المدني، ودوافعه بكسر وعصيان قانون الملح الجائر بحق الهنود وأبرق بأخرى قائلاً: " إنني أنكر القانون وارى واجبا مقدسا علي أن أحطم رتابة النظام القسري الذي يخنق قلب أمتي"، فقرر في الثاني عشر من آذار عام 1930 اختيار مسرحا لانتهاك قانون الملح مدينة (داندي) الساحلية الواقعة على مسافة أربعمئة كيلو متر جنوبي (أشرم سابرماتي) – مقر إقامة غاندي في حينه – ولكي يحيط عمله بحملة إعلامية واسعة ويشرك فيها أكبر عدد من مواطنيه، قرر اجتياز تلك المسافة سيراً على الأقدام في موكب مكون من سبعين شخصا، وعندما انتهى غاندي وصحبه إلى "داندي" في الخامس من نيسان عام 1930، كان موكبه قد غدا جيشا قوامة بضعة ألوف من الهنود البسطاء والجياع، فتمكن غاندي من كسر قانون الملح قائلا " إن كرامة الهند قد رمزت إليها حفنة من ملح في يد إنسان يؤمن باللاعنف، إن القبضة التي أمسكت الملح قد تُحطم، ولكن الملح لن يُعاد" فكان عمل غاندي إيذانا بانتفاضة شعبية

---

[1] سليم، مصدر سبق ذكره، ص 296.

[2] عبد الحكيم، مصدر سبق ذكره، ص 168.

على أوسع مدى، وقد أسهمت حملة ومسيرة الملح في تدعيم شتى أشكال اللاتعاون، فتضاعف عدد الموظفين الذين هَجروا مراكزهم ووظائفهم في شتى القرى التي مر بها غاندي[1].

لقد اختار غاندي قانون الملح كعنوان للرفض واللاتعاون، لما يمثله هذا القانون من استبداد وظلم استعماري، كان يدركه جيداً أبسط الفلاحين الهنود، فلم يحتكر هذا القانون سوق الملح، بل فرض ضريبة عليه، فكان ثاني أكبر مصدر ضخم لدخل الحكومة، وكانت هذه الحركة الإيمانية للناس، أن أعلنوا أنفسهم أحرارا، وبدؤوا يطبقون ذلك بصورة عملية[2].

---

[1] مصلح، مصدر سبق ذكره، ص 237-244.

[2] اسوار إكناث. مصدر سبق ذكره.ص 158.

المبحث الثالث : النجاحات والإخفاقات لبعض التجارب التي استخدمت اللاعنف

تعمدت الدراسة في المبحث السابق عدم الإشارة إلى النجاحات والإخفاقات، في التجارب المشار إليها آنفا، لا لسبب وإنما من أجل إبراز هذه النتائج، والتقريب للقارئ، أهمية هذا ألأسلوب في المقاومة، سواء ضد الاحتلال الأجنبي، أو في مواجهة ظروف استبداد وقمع النظم الشمولية والدكتاتورية لشعوبها.

أولاً: تجارب حققت أهدافها:

أ- التجربة الغاندية في الهند:

إن أسلوب غاندي أعاد الثقة إلى أبناء الجالية الهندية المهاجرة، وخلصهم من عقدة الخوف والنقص، ورفع مستواهم الأخلاقي، وثني الحكومة البريطانية عن عزمها تحديد الهجرة الهندية إلى جنوب أفريقيا، وكافح قانون إلغاء عقود الزواج غير المسيحية[1].

في العام 1928 دعا "غاندي" إلى حملة مقاطعة ضد أوامر الحكومة بزيادة الضريبة المفروضة على الفلاحين بنسبة 22%، واستمرت الحملة من 28 شباط إلى 6 آب من نفس العام. وعلى اثر ذلك، رفض فلاحو مقاطعة (باردوليالسبعة وثمانون ألف دفع الضرائب المترتبة عليهم، فثارت ثائرة الحكومة واستشاطت غضبا، فاحتجزت الماشية والعربات وجميع الممتلكات، وزج بكثير من الفلاحين في السجون، وصودرت الأرض، وبقي الفلاحون صامدين، ومع هذا لم تقع حوادث عنف إطلاقا. وفي 12 حزيران، أعلن (غاندي) ضرابا عاما في الهند بأسرها تأييدا (لباردولي)، فشُلتّ الهند تماما. وفي 6 آب تراجعت الحكومة، فألغت الزيادة 22% وأطلقت سراح سجناء

---

[1] خالد. 2004. " المهاتما غاندي" من موقع (راي الشباب) استرجعت بتاريخ 2008/6/11 http://www.ettehad.inf

(باردولي) وأعادت الأرض المصادرة، ووعدت بالتعويض عن الحيوانات والممتلكات التي كانت قد احتجزت[1].

ما إن تذوق الشعب الهندي حلاوة النصر وتراجعت الحكومة، حتى أخذ "غاندي" يفكر بالوسيلة التي سيستخدمها، في تحقيق النصر الأكبر، والحصول على استقلال الهند، غير أن الوسيلة لم تعوزه طويلا، فأدرك قراء " الهند الفتاة" أن أفكار "المهاتما" تتركز في قانون الملح، فكان الملح أكثر الضروريات شيوعا، وكان الملح شيئا يستطيع أبسط الفلاحين فهمه. كان هبة الله، وسرقته الحكومة الأجنبية من بين يدي الناس[2].

مثلت قبضة الملح بيد غاندي، رفض القوانين والعصيان المدني، وبالتالي تحدي الإمبراطورية، وأهم من ذلك أن التنفيذ المنظم لحملة الملح، كان قمة " السيتاجرها" بمجموعها ومضمونها اللاعنفي.. فهي لم تؤذ أحدا وكانت عملا لا عنف فيه إطلاقا، رغم القمع الذي واجهتهم به الشرطة على أبواب وسياج معامل الملح، فلم يحاول "السيتاجرهيون" الدفاع عن أنفسهم، أو حتى تلقي الضربات عن رؤوسهم.

كانت الحكومة تجابه حالة من التمرد والعصيان، فعُرقلت جميع الأعمال إلى حد ما بسبب الاستقالات التي أقدم عليها العديد من الهنود في الدوائر والمكاتب. وكان إيراد الدولة ينخفض بسرعة، وكانت السجون مزدحمة –مائة ألف سجين سياسي، كان غاندي وبعض أعضاء لجنة حزب المؤتمر من ضمنهم– وأصاب الإعياء الشرطة، وبدا أن لا مخرج من هذه الورطة إلا بالإذعان "لغاندي"، فأفرج عن الزعماء الهنود وفي مقدمتهم "غاندي" في 26 كانون الثاني 1931،

---

[1] شيان، فنسنت. د.ت. المهاتما غاندي: صور من حياة عظيم.ترجمة محمد عبدالهادي.بيروت:الوطنية للطباعة والنشر.ص 262.

[2] شيان،فنسنت.نفس المصدر السابق.ص 264.

دون قيد أو شرط[1]، وعليه، تمكن غاندي من التوجه في نضاله لحل الخلافات الهندوسية الإسلامية، ومحاولات تقسم شبه القارة الهندية بين الهند وباكستان، حتى وصلت الأحوال السياسية إلى مرحلة حاسمة، فكانت حكومة العمال في "لندن " عاكفة على النقل الفوري للسلطة في الهند، وحددت ولأول مرة تاريخا لذلك، " تاريخاً لا يتأخر عن حزيران من سنة 1948"، وقد حدث ذلك فعلا بتاريخ 15 آب 1947، بعد مفاوضات شاقة مع نائب الملك الأدميرال "لورد مونتباين"[2].

ب- تجربة جنوب أفريقيا:

كما أحرزت حركات مقاطعة الحافلات في مقاطعات " ايفاتون والكسندرا وجوهنسبرغ " نجاحاً شجع مواطني جنوب أفريقيا على الاستمرار في الاحتجاجات الوطنية، فقد ساهمت حركة مقاطعة الحافلات في خلق مناخ من المقاومة الوطنية، وبالرغم من عدم مشاركة المؤتمر الوطني الأفريقي في حركة مقاطعة الحافلات، إلا انه دعا على أثر نجاحها إلى مقاطعة الشركات القومية ومنتجاتها، فشهدت أواخر الخمسينات عددا من الأنشطة والحركات الأخرى نتاجا لما أفضت إليه حركة مقاطعة الحافلات من إحساس الأفارقة بمزيد من الثقة بقوتهم وبفاعلية الكفاح الوطني[3].

لعل ما ساهم في نجاح السود في نضالهم ضد التمييز العنصري وحكومة البيض في جنوب أفريقيا، الموقف الدولي وحالة الضغط التي شكلها من المقاطعة والحظر الاقتصادي على حكومة "دي. كليرك" – رئيس جنوب أفريقيا الأسبق–، الذي أعلن في العام 1990 رفع الحظر عن المؤتمر الوطني الأفريقي وعن 35 تنظيما آخر، ليشاهد العالم (نيلسون مانديلا) في الحادي عشر من فبراير 1990، وهو يخرج من السجن بعد سبعٍ وعشرين سنة من الاعتقال. فبدأت مرحلة جديدة

---

[1] شيان مصدر سبق ذكره. ص 340.

[2].نفس المصدر السابق.ص 340.

[3] عبد الحكيم،احمد. وآخرون، مصدر سبق ذكره.ص 198-199.

انتقالية، لينتهي ذلك المشهد بتتويج (مانديلا) رئيساً للبلاد في 27 أبريل 1994، وزوال النظام العنصري في جنوب أفريقيا وإلى الأبد[1].

ت- ثورة العشرة أيام في روسيا:

في روسيا تمكن الروس عام 1917، من وضع حد لاستبداد وظلم القيصر، فبدأت الثورة الروسية بتظاهرات شعبية، مطالبة ببعض الإصلاحات الداخلية وبتأمين الغذاء لجميع المواطنين، ودعوة الجنود إلى ترك ساحات القتال وتوجيه سلاحهم نحو صدور أعدائهم الداخليين، إلا أن المظاهرات التي بدأت بمطالب إصلاحية ما لبثت أن تحولت إلى مواجهة ضد النظام القيصري ككل، فرفضت الفرق العسكرية الأوامر المعطاة لها من الحكومة، مما أجبر الحكومة على تقديم استقالتها[2]، لتتكون السوفيتيات،-المجالس الثورية-بتاريخ 27 شباط، وتشكل حكومة برجوازية مؤقتة برئاسة (لفوف) ثم (كيرنسكي) من الاشتراكين الثورين والمناشفة. لينتهي حكم القياصرة بتاريخ 2 آذار1917، بتحرك شعبي وجماهيري سلمي لم يستمر لأكثر من عشرة أيام[3].

ث- التجربة المصرية:

باللاعنف أيضا، تمكن المصريون من تحقيق الاستقلال والحرية، فقد أوصى تقرير لجنة "ميلز" بتخلي بريطانيا عن الحماية على مصر، وترتيب العلاقات معها على أسس أخرى. وفي 22 شباط 1922، أصدر (اللنبي) -القائد العسكري الانجليزي- إعلاناً يعترف فيه بأن مصر دولة مستقلة طالما سمحت لبريطانيا بالاحتفاظ بقوات عسكرية على أراضيها، لحماية وسائل المواصلات والمصالح الاقتصادية، وطالما اعترفت بحق بريطانيا بالدفاع عن مصر والسيطرة على السودان.

---

[1] للمزيد انظر بينشك، توني.1999.**مانديلا للمبتدئين**.ترجمة حسن إبراهيم الفارس.أبو ظبي: المجمع الثقافي.ص 156-157.

[2] الصمد، رياض.1999.**تطور الأحداث الدولية في القرن العشرين**.بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.ص 55.

[3] ريد، جون.1979.**عشرة أيام هزة العالم**.ترجمة فواز طرابلسي.بيروت:دار الطليعة للطباعة والنشر.ط4. ص 21.

وهكذا، حصلت مصر على استقلالها، وإن كان منقوصا من خلال حركة مقاومة مدنية لا عنيفة في شكل إضرابات ومقاطعات ومظاهرات[1].

ج- ثورة فبراير 1986 في الفلبين:

تعد الثورة الفلبينية في فبراير 1986 أحد ابرز النماذج المثالية للثورة الوطنية اللاعنيفة في الربع الأخير من القرن العشرين. فقد نجحت المقاومة الوطنية في الإطاحة بالدكتاتور " ماركوس"

فتحت الضغط المحلي والدولي، أعلن " ماركوس" في أواخر عام 1985 عن إجراء انتخابات مفاجئة في فبراير 1986. فإذا ما تمكنت منظمة " أكاباكا" من قيادة العمل الشعبي نحو اللاعنف، فقد تمكنت منظمة (نامفيريل Namfrel) - منظمة شعبية تأسست عام1983 عندما اجتمع نحو عشرين مواطنا من الحرفيين ورجال أعمال وطلاب ورجال دين- من توجيه الأنظار نحو إمكانية تزوير نتائج الانتخابات من قبل "ماركوس وأعوانه" فدربت نحو مأتي ألف كمراقبين للانتخابات، وعلى كيفية حماية الصناديق الانتخابية من التبديل والتزوير[2]، وبهذا تمكن الشعب الفلبيني من هزيمة "ماركوس" وتنصيب (أكينو) رئيساً للبلاد. فكان انتقال الولاء من مصدر سلطة وشرعية إلى آخر هو المفتاح الأساسي لنجاح تلك الانتفاضة السلمية.

ح- حركة مارتن لوثر كينغ في الولايات المتحدة الأمريكية:

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فلم يكن من السهل التخلص من نظام الرق والتميز العنصري، خاصة في الولايات الجنوبية، فإذا كان التعديل الثالث عشر للدستور في 1865 قد أكد على إلغاء الرق، فإن التعديل الخامس عشر عام 1870، قد جاء ليؤكد " حق الانتخاب للمواطنين بغض النظر عن العرق أو اللون أو الرق السابق"، وقد جرى التصويت على القوانين التطبيقية حتى

---

[1] بينت، براد.مصدر سبق ذكرة.ص 50.

[2] باسكول، ديت.1995." **نحو ثقافة ديمقراطية في الفلبين". الثورة الديمقراطية** : النضال من الحرية. إعداد لاري دايموند. ترجمة سمية فلو عبود. بيروت: دار الساقي.ص 59.

1875، وكانت ترمي إلى جعل حق الانتخاب واقعيا، لكن عددا من التدابير المُقيدة والعنصرية، أتت بالتواطؤ مع المحكمة العليا، لتجعل ممارسة حق الانتخاب أمرا مستحيلا تحت شروط " الإقامة، والأمية، والحياة الجيدة، وشرط الجد، وفهم الدستور.." قد استعملت لاستبعاد أهلية الزنوج للانتخابات، ففي لويزيانا، هبط عدد الناخبين الزنوج من 130 ألف عام 1896 إلى 3 ألاف في العام 1904[1].

رغم مرور نحو مائة عام على إعلان (لينكولين) لتحرير الرقيق، وبحقهم الانتخابي، لم يزل حتى العام 1955، التمييز العنصري مستشرياً في كل مناحي الحياة[2]، إلى أن اختارت الأقدار مدينة "منتو غمري" عام 1955 لتكون مسرحا لأحداث خالدة قادها (لوثر كينغ) بإرساء نظرية جديدة تتسم بالاتزان والاعتدال للمطالبة بالحقوق المدنية وإلغاء التفرقة العنصرية، فقد استطاع عن طريق ترسيخ مفهوم المقاومة اللاعنيفة أن يجمع حوله الزنوج، ويدفعهم إلى العمل الإيجابي[3].

قبل نهاية عام 1956، وعبر أساليب المقاومة اللاعنيفة، أصبح يحق للسود الجلوس في مكان واحد مع البيض، وباستمرار الاحتجاجات نجح "كينغ" في خلق الأزمة التي كان يسعى إليها، وراح الزنوج يحرزون الانتصار تلو الانتصار، إلى أن مرر الكونجرس القانون الذي قضى بأنه لا قيد على التصويت، وأنه من حق أي مواطن أمريكي بغض النظر عن لونه أو جنسه، أو أنه اجتاز اختبارات القراءة والكتابة وغيرها من القيود، التي أنكرت حق الزنوج في التصويت. غير أن " كينغ " لم يستطع جني حصاد كل ما زرع، فقد اغتيل ببندقية أحد المتعصبين في نيسان 1968[4].

---

[1] فونتيت، فرانسوا دي.1999.**العنصرية**. ترجمة عاطف علبي.بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.ص 133-135

[2] نوار، عبد العزيز سليمان،و عبد المجيد نعنعي.**تاريخ الولايات الأمريكية الحديث**.بيروت: دار النهضة العربية للطباعة.ص 122.

[3] عبد الحكيم،احمد. وآخرون.مصدر سبق ذكره.ص 223.

[4]نفس المصدر السابق.ص 226-228.

إذا لم يتمكن (كينغ) من جني ثمار كل ما زرع، فإن "باراك أوباما " قد جنا ثمار نضالات (كينغ) وغيره، فحركة النضال اللاعنفي قد أوصلت " باراك أوباما" لأن يرأس الولايات المتحدة الأمريكية. كما تمكن المدرسون النرويجيون من الوقوف أمام القرارات النازية، والحؤول دون تنفيذ مخططاتهم النازية في النرويج، فأمام صمود المدرسين ودعم ذوي الطلاب ورفضهم الانضمام وأبنائهم إلى جبهة الشباب المسماة (ناشيونال ساملنج)، اعترف (فيدكون) بفشله في محاولة إخضاع المدرسين قائلا: " لقد دمر المدرسون كل ما كنت أحاول عمله"[1]. فلم ير اتحاد المدرسين الذي كان مطروحا النور، كما لم تستخدم المدارس كأداة للدعاية النازية. غير أن هذا النجاح يبقى جزئيا كما هو الحال في هولندا والدانمارك، في نضالاتهم ضد الاحتلال النازي.

ثانياً: تجارب أخرى لم يكتب لها النجاح:

فيما فشلت المقاومة اللاعنيفة من تحقيق أهدافها في بورما عام 1988 ضد الدكتاتورية العسكرية هناك، كما فشلت حركة الاحتجاج الطلابية في الصين عام 1989 ضد الفساد والقمع الحكوميين، فيما انتهت حملة اللاتعاون التي قام بها "الألبان في كوسوفو" إلى حرب عصابات بعد فشلها في تحقيق أهدافها، بالحصول على الاستقلال عن الصرب[2]. والجدول التالي يوضح أهم الحركات اللاعنيفة ونتائج مقاومتها باستخدام أساليب المقاومة اللاعنيفة[3].

ويمكن تحديد أسباب فشل هذه التجارب بما يلي[4]:

---

[1] بينت، براد." نماذج عالمية من حركات اللاعنف". مصدر سبق ذكره.ص 39.

[2] عبد الحكيم، احمد. مصدر سبق ذكره.ص 31-37.

[3] نفس المصدر السابق.ص 39.

[4] العيتي، ياسر . عشرة دروس للأحرار من أرض ماينمار. (استرجعت بتاريخ 2010/2/8)

1- عدم التواصل المباشر مع الجماهير والقوى الشعبية، وعدم تمكن الحركات المطالبة بالديمقراطية من رسم خطة واضحة للمقاومة السلمية، وتحريك الشارع ضد تعسف هذه الأنظمة.

2- تبعثر جهود الأحزاب والقوى المطالبة بالتغير والتحرر، وعم التفافها حول هدف وآليات عمل موحدة ومحددة.

3- فقدان الإيمان بقوة الشعب وأهليته، وعمد توفر العقلية العلمية التي تدرس الواقع بشكل موضوعي، وعدم امتلاك التفكير الاستراتيجي والنظرة البعيدة والنفس الطويل.

4- استخدام السلاح خلال فترات الاحتجاج والمقاومة السلمية، مما أعطى السلطة الحاكمة الذريعة والمبرر لاستخدام العنف لسحق هذه الحركات وحرمانها من الجموع التي كانت ستنضم إليها وتتعاطف معها.

5- إن بعض هذه الحركات كانت ارتجالية، ولم تدرس الواقع بشكل دقيق، ولم تخطط بشكل استراتيجي، ولم تعد الموارد الكافية لمتابعة الصراع.

6- عدم توفر القيادة الشجاعة التي ترسم لشعبها الطريق وتتقدمها وتقودها في معركة الحرية والتحرير.

والجدول التالي يوضح أهم الحركات اللاعنيفة ونتائج مقاومتها باستخدام أساليب المقاومة اللاعنيفة[1].

---

[1] عبد الحكيم احمد وآخرون، مصدر سبق ذكره.ص 39.

جدول يوضح مجمل حركات اللاعنف في العالم ونتائجها

	الدولة	القارة	التحدي	النتيجة
.1	روسيا	آسيا	ديكتاتورية القيصر	سقوط القيصر وحكومته، وظهور السوفيتيات
.2	الصين	آسيا	الاحتلال الياباني	نجح الصينيون في مقاطعة المنتجات اليابانية
.3	الهند	آسيا	الاحتلال البريطاني	استقلال الهند عن الاحتلال البريطاني عام1947
.4	إيران	آسيا	ديكتاتورية الشاه	سقوط نظام الشاه، وتولى الخميني الحكم
.5	روسيا	آسيا	محاولة المتشددين الإطاحة بالحكومة	فشل المتشددين في الإطاحة بحكومة موسكو عام 1991 نتيجة عدم التعاون والتمرد
.6	الفلبين	آسيا	ديكتاتورية ماركوس	سقوط نظام ماركوس وتنصيب أكينو رئيسا
.7	بورما	آسيا	نظام ديكتاتوري	إسقاط 3 حكومات، وانتهت المقاومة اللاعنيفة بانقلاب عسكري ومذبحة شعبية.
.8	الصين	آسيا	نظام ديكتاتوري	فشل الحركة الطلابية ضد الفساد والقمع وانتهت بمقتل الكثير من المحتجين
.9	الجزائر	أفريقيا	انقلاب العسكريين / الفرنسيين	رفض حكومة ديغول التعامل مع قادة الانقلاب بسبب نية الحكومة الانسحاب من الجزائر ، فخرجت مسيرات الفرنسيين مؤيدة للحكومة،فشل الانقلاب
.10	جنوب أفريقيا	أفريقيا	التمييز العنصري	انتهاء سياسة التميز ، والهيمنة الأوروبية
.11	ألمانيا	أوروبا	انقلاب عسكري	رفض الألمان الانقلاب العسكري فسقط الإنقلابيون
.12	ألمانيا	أوروبا	غزو فرنسي بلغاري	عدم توريد متحصلات الضرائب والمناجم إلى قوات الغزو

				الفرنسية
.13	النرويج	أوروبا	الاحتلال النازي	إضعاف قبضة الحكم النازي، وإفشال مخططاتهم في إدخال الفكر النازي للبلاد
.14	الدنمارك	أوروبا	الاحتلال النازي	نجاح جزئي في إضعاف قبضة الحكم النازي
.15	هولندا	أوروبا	الاحتلال النازي	إضعاف قبضة الحكم النازي نتيجة المقاومة اللاعيفة
.16	تشيكوسلوفاكيا	أوروبا	غزو سوفيتي	إيقاف السيطرة السوفيتية الكاملة لمدة 8 شهور
.17	ألمانيا الشرقية	أوروبا	نظام شيوعي	إسقاط النظام الشيوعي في البلاد
.18	بولندا	أوروبا	نظام شيوعي	إسقاط النظام الشيوعي في البلاد
.19	المجر	أوروبا	نظام شيوعي	إسقاط النظام الشيوعي في البلاد
.20	إيستونيا	أوروبا	نظام شيوعي	إسقاط النظام الشيوعي في البلاد
.21	لاتفيا	أوروبا	نظام شيوعي ديكتاتوري)	إسقاط النظام الشيوعي في البلاد
.22	ليتوانيا	أوروبا	نظام شيوعي	إسقاط النظام الشيوعي في البلاد
.23	تشيكوسلوفاكيا	أوروبا	نظام شيوعي	إسقاط النظام الشيوعي في البلاد
.24	كوسوفو	أوروبا	الاستقلال عن صربيا	فشل الألبان في وضع حد لقمع الحكم الصربي، فلجأ جيش تحرير كوسوفو إلى خيار العنف، والعودة إلى الكفاح اللاعنيف، فسقط ميلوسوفتش
.25	السلفادور	أمريكا الجنوبية	نظام ديكتاتوري	إسقاط النظام العسكري

.26	جواتيمالا	أمريكا الجنوبية	نظام ديكتاتوري	إسقاط النظام العسكري
.27	تشيلي	أمريكا الجنوبية	نظام ديكتاتوري	إسقاط نظام بينوتشه الدكتاتوري
.28	الولايات المتحدة الأمريكية	أمريكا الشمالية	سياسات التمييز العنصري	انتهاء سياسة التميز العنصري وتغيير القوانين والسياسات المتبعة

من الجدول أعلاه نلاحظ أن المقاومة اللاعنيفة قد تم استخدامها في أغلب قارات العالم، بما تحويه من ثقافات ومنطلقات فكرية مختلفة باختلاف الواقع والأسباب، فاللاعنف قد تعامل مع القضايا المصيرية المختلفة كالديكتاتوريات الأيدلوجية والديكتاتوريات والانقلابات العسكرية والغزو والاحتلال الأجنبي وسياسات التمييز العنصري. وبالرغم من أن هذا الجدول لا يمثل إحصائية دقيقة وحصراً شاملا لجميع الحالات التي استخدمت فيها المقاومة اللاعنيفة، إلا أنه قد يتضمن أشهر تلك التجارب التي استخدمت فيها المقاومة السلمية في القرن الماضي.

خلاصة:

للمقاومة أشكال عديدة ومتعددة من الكفاح المسلح والعنف الثوري.. إلى التمرد ورفض الأوامر العسكرية والاحتلالية، وما يعنه ذلك من مقاومة لا عنفية.فلكل شعب ظروفه الذاتية والموضوعية تحتم عليه أنماطاً معينة من المقاومة للظلم والاحتلال، فليس لأحد أن يدعي نجاح أسلوب دون آخر، فمثلما نجحت الثورة الجزائرية والفيتنامية في دحر الاحتلال والاستعمار الأجنبي عن بلادها، ونجاح العديد من الانقلابات العسكرية على الظلم والفساد، لبعض الأنظمة الديكتاتورية، فقد نجحت العديد من الشعوب والثورات والحركات المقاومة للاستعمار وظلم حكامها وبأساليب مقاومة لا عنف فيها.

اللاعنف ليس جبناً، وليس استسلاماً كما يحاول البعض تصوره، فالمقاومة السلمية على تماس مباشر مع الخصم، مما يتطلب الشجاعة والجلد المتواصل، من قبل المقاومين السلميين، أو كما اسماهم المهاتما غاندي " المتطوعين" نظرا لما قد يلحق بهم من أذى وقسوة في التعامل، ورد فعل الخصم، الذي يسعى دائما لجر اللاعنفيين إلى استخدام العنف لتبرير عنفه. واللاعنف كما أشار إليه غاندي، لا يعتبر عجزا أو ضعفا، لأن " الامتناع عن المعاقبة لا يعتبر غفرانا إلا عندما تكون القدرة على المعاقبة قائمة فعليا". فالهدف من سياسة اللاعنف هو إبراز ظلم المحتل من جهة، وتأليب الرأي العام من جهة ثانية. فمعركة اللاعنف لا تقل أهميتها من المعارك العسكرية، من حيث التخطيط والإعلام والإرادة الحرة النابعة من ضرورات العمل الوطني، الذي يتطلب حشداً جماهيرياً واسعاً من اجل انتصار اللاعنف على العنف المنظم من قبل الخصم.

جدول من إعداد الباحث يلخص أساليب وأساسيات المقاومة اللاعنيفة

أساليب المقاومة اللاعنيفة		أساسيات من العمل اللاعنفي
– الاحتجاج والإقناع اللاعنفي: هي الأساليب والإشكال الرمزية للاحتجاج وتتضمن طائفة واسعة من الأعمال الرمزية منها: الخطابات، والبيانات والمنشورات، ورفع الأعلام، والندوات، والجنازات... والحداد السياسي، والصمت، وعقد الندوات... – اللاتعاون: وتشمل ثلاثة جوانب أساسية في الحياة وهي: • الاجتماعي: مقاطعة المناسبات الاجتماعية والدينية، خرق العادات، عصيان القوانين،البقاء في المنازل... • الاقتصادي: مقاطعة منتجات الخصم، ورفض كل التعاملات التجارية والاقتصادية والإضرابات العمالية، السياسي: سحب الولاء، رفض التأييد العام، مقاطعة الوظائف والانتخابات ...	←	– مقاومة لا احتجاج: المقاومة تعني العصيان والتمرد، والاحتجاج قد يكون تعبيراً عن موقف ما إزاء قانون أو قضية..ثم العودة للإذعان. أما المقاومة فهي ترفض الإذعان. – الفوز بالطرف الثالث: وهو أفراد المجتمع الذي يستمد طرفا الصراع القوة منه في الصراعات الداخلية، والمجتمع الدولي في الصراعات الدولية. – العلنية: إذا كان جوهر اللاعنف التمرد والعصيان والفوز بالطرف الثالث، فان ذلك يحتم عدم السرية، فتوزيع بيان ما في الليل يعتبر احتجاجاً لا مقاومة. – العمل المباشر: بالتركيز مباشرة على ما يعتبر مرفوض من الشعب. – الالتزام بمبدأ اللاعنف: في مواجهة حركات اللاعنف ستعمد سلطة الحكم

- التدخل المباشر: الاعتصام والدروع البشرية، والعصيان المدني، والصيام والإضراب عن الطعام، والاحتلال اللاعنيف...		إلى استخدام القوة والعنف ويتوجب على المقاومة عدم الرد بالمثل - التخطيط والإعداد للاعنف: المقاومة اللاعنيفة لا تقلُّ عن الحرب العسكرية في نتائجها وأثرها لذلك يتوجب إعداد جنود اللاعنف (الشعب) لهذه الحرب جيدا.

الفصل الثالث

المقاومة اللاعنيفة في فلسطين

مقدمة:

تعتبر المقاومة الوطنية الفلسطينية من أعرق وأطول النضالات التحررية المعاصرة، كما أن التجربة النضالية الفلسطينية تعتبر من أكثر التجارب صعوبةً وتعقيداً، نظرا لطبيعة الاحتلال الاحلالية التوسعية الاستيطانية، فمسيرة الشعب الفلسطيني في العطاء والتضحية تمتد لما يزيد عن قرنٍ من الزمن، بدأت مع بداية المشروع الصهيوني وهجراته الأولى لفلسطين عام 1881، ولم تتوقف مع قيام الدولة الصهيونية على أرض فلسطين عام 1948، بل دخلت مرحلة جديدة ضرب الفلسطينيون خلالها أمثلة بارزة على رفض الهزيمة والاندثار والتصفية قبل قيامهم بإعلان وجودهم الثوري والمقاومة المسلحة وفرض قضيتهم الوطنية على الساحة الدولية بالقوة في أواسط الستينيات[1].

مارس الفلسطينيون شتى أشكال المقاومة الوطنية المسلحة، فتاريخ المقاومة الوطنية للشعب الفلسطيني مليء بالثورات والهبات النضالية، التي عبرت عن رفض الفلسطينيين للمشروع الصهيوني، من هّبة عام 1920 إلى ثورة البراق عام 1929 وثورة القسام عام 1936، وإعلان انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة عام 1965 ممثلة بحركة فتح، ومن ثم استكمال انطلاق بقية تنظيماتها وفصائلها الوطنية المقاومة للمشروع الصهيوني. كما مارس الفلسطينيون مختلف أشكال المقاومة الشعبية، منذ أن تنبهوا للمشروع الاستيطاني الصهيوني مع بدايات القرن الماضي، وان كانت خارج نطاق عمل مبرمج

---

[1] خالدة، جرار. **مقابلة أجراها الباحث**. 2009/3/12. رام الله.

وضمن إستراتيجية وطنية محددة [1]. ففي هذا الفصل ستعمد الدراسة لمناقشة التجربة الفلسطينية في ممارسة المقاومة اللاعنيفة ضمن العناوين التالية:

المبحث الأول: واقع وظروف الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي.

المبحث الثاني: اللاعنف في المنطلقات الفكرية والنظرية للفصائل والقوى الفلسطينية.

المبحث الثالث: أساليب وأدوات اللاعنف والنجاحات والإخفاقات في التجربة الفلسطينية.

---

[1] نفس المصدر السابق.

المبحث الأول: واقع وظروف الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي

انسجاماً مع تهيئة الظروف لصالح الوكالة اليهودية اتبعت سلطات الانتداب الإنجليزي خطة عسكرية تنطوي على تمكين المنظمات العسكرية الصهيونية في فلسطين (الهاغاناه، إتسل، ليحي)[1] من السيطرة على أكبر قدر من الأراضي الفلسطينية، كما سلم الانتداب أجهزة الحكم إلى مندوبين من قبل الوكالة اليهودية وفي نفس الوقت ظل الإنجليز محتلين للمناطق العربية يحكمونها حكماً عسكرياً صارماً مباشراً إلى آخر لحظة من أيام الانتداب، يمنعون تسليح العرب وتموينهم، ويصادرون الأسلحة، على قلتها، التي كانت ترسل لهم من بعض الدول العربية [2].

1- قيام دولة إسرائيل:

بعد أن تمكن اليهود من تكوين ذاتهم وتجهيز أنفسهم بكل الإمكانيات التي تسهل عليهم أمر السيطرة على فلسطين، وضمنت موافقة مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة للاعتراف بإقامة دولة إسرائيل، سعت الحكومة البريطانية إلى اتخاذ قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة لإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين[3]. ليعلن في اليوم التالي من الانسحاب عن قيام دولة إسرائيل بتاريخ 15 أيار 1948.

ترجع أهمية يوم 15 أيار إلى أسباب عدة أهمها انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، وتحويل المنظمات العسكرية الصهيونية إلى جيش رسمي لدولة إسرائيل، ودخول الجيوش العربية إلى فلسطين، وهي مرحلة تحولت فيها المواجهات العربية – الإسرائيلية من حرب غير معلنة إلى حرب

---

[1] للمزيد حول المنظمات العسكرية الصهيونية راجع. محارب، عبد الحفيظ. 1981. هاغانا،إتسل، ليحي.. بيروت: مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية.

[2] بويصير، صالح مسعود. 2001. **جهاد شعب فلسطين**. منشورات وزارة الثقافة الفلسطينية: دار بويصير للنشر والأبحاث.ص 413.

[3] الحاج، طاهر طه مصطفى.(د.ت) **فتح في يوميات مقاتل**. (د.م) ص17.

رسمية معلنة، فدخلت الدول العربية الخمس (مصر، الأردن، سوريا، لبنان، العراق) طرفا فيها، فأخذت الأوضاع في التدهور إذ تجلى الفرق الشاسع والكبير بين الجيش الإسرائيلي وبين الجيوش العربية مجتمعة، من حيث التجهيزات العسكرية والتنظيم السياسي والخطط العسكرية التي كان أحد ركائزها تدمير عشرات القرى الفلسطينية الفقيرة لمنع أهلها من العودة إليها وتهجيرهم، وتوطين اليهود في بعض القرى والمدن الأخرى، بحيث تصبح عودة الفلسطينيين مستحيلة[1]. محققة في ذلك هدفها وهو السيطرة على الأرض الفلسطينية وطرد سكانها الأصليين.

لقد قُبلت إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة بحسب القرار رقم (3/273) بتاريخ 1949/5/7، وذلك بعد أن أعطت انطباعاً عاماً بأنها على استعداد للتخلي عن الأرض التي احتلتها خارج نطاق المساحة المخصصة لها حسب قرار التقسيم للعام 1947، وبأنها تسمح للعرب بالعودة إلى بيوتهم[2]. فهذا القبول كان مشروطاً بتنفيذ قرارات محددة للجمعية العامة للأمم المتحدة كعودة اللاجئين الذين خرجوا من بيوتهم خلال أحداث حرب عام 1948، وتجدر الإشارة هنا إلى أن إسرائيل الدولة الوحيدة في العالم من بين 90 دولة تقريباً هم أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة في حينه التي قُبلت بشروط محددة، وما زالت بعد أكثر من 70 عاما لم تنفذ هذه الشروط.

مثلما كان قيام النظام العنصري في جنوب أفريقيا، وليد الاستعمار الأوروبي وضامن لمصالحه في الشرق، فإن قيام " دولة إسرائيل" هي أيضا وليدة الاستعمار الأوروبي، وضامنة لمصالح الغرب، فرواد الهجرة الصهيونية إلى فلسطين تماما مثل أوائل المستوطنين البيض في جنوب أفريقيا استقروا في بلد يعيش فيه شعب آخر.

---

[1] منصور، هالة." **إستراتيجية الإرهاب : دور المجازر الصهيونية في النكبة وقيام الدولة العبرية**". 1998. صامد الاقتصادي. ع113: ص 68-89.

[2] أبو الرب، مجدولين." **خمسون عاما على نكبة فلسطين : إضاءات تاريخية**".1998. ع 93:114-128.ص 96.

2- الاستيطان وسياسة التهجير:

يُعلقّ حاييم هيرتسوغ- أول حاكم عسكري للضفة الغربية بعد حرب عام 1967- حَول أكبر عملية ترحيل جماعية بعد الحرب مباشرة قائلاً: "لو كانت لدينا إمكانية لإخراج مليون عربي (من المناطق) كان ذلك سيكون أفضل". فبعد واحد وعشرين عاماً يعترف هيرتسوغ أنه قام بعملية ترحيل جماعية، لأكثر من 200 ألف فلسطيني من الضفة الغربية ومنطقة القدس بمساعدة شلومو لاهط - قائد منطقة القدس -[1].

رغم إعلان إسرائيل أن هدفها من حرب حزيران 1967 هو الحصول على السلام والأمن، وليس التوسع الإقليمي بحسب الأمر العسكري الصادر للجيش الإسرائيلي صباح 1967/6/5 الذي جاء فيه "يا جنود إسرائيل ليس لنا أهداف توسعية. إن هدفنا الوحيد هو إفشال محاولة الجيوش العربية غزو بلادنا وفك الحصار الذي فرضته علينا ودفع العدوان الذي يهددنا..." إلا انه مع انتهاء العمليات العسكرية، ووقف إطلاق النار في 10 حزيران بدأ المسئولون الإسرائيليون يكشفون عكس هذه النوايا، وإن ادعاءاتهم حول تهديد الجيوش العربية...الخ، لم تكن قائمة على أساس قناعتهم وأقوالهم هم أنفسهم. فقد أعلن الجنرال (ميتا هو بيليد) أن" إسرائيل لم تكن في خطر عسكري منذ العام 1948، ولم يكن هناك خطر تدمير إسرائيل في عام 1967، فقد كان عدد الجيش الإسرائيلي أكثر من عدد الجيوش العربية، ناهيك عن تقدمه التكنولوجي.." وأيده عيزر وايزمن عندما قال " لم يكن هناك تهديد بتدمير

---

[1] نفس المصدر السابق.ص 200.

إسرائيل في العام 1967 ولكن الهجوم على مصر والأردن وسوريا كان مبرراً حتى تتمكن إسرائيل من العيش حسب المقاييس والروح التي تعيشها الآن.."[1]

يشكل النشاط الاستيطاني الإسرائيلي أحد أخطر ممارسات الاحتلال الهادفة إلى منع قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة. فبعد حرب حزيران وبتاريخ 1967/6/27 قرر الكنيست الإسرائيلي ضم مدينة القدس تمهيداً لتهويدها، فألحقت سلطات الاحتلال الإسرائيلية المدينة بالجزء الغربي منها المُحتل في العام 1948[2].

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن عدد المواقع والمستعمرات في نهاية العام 2007 في الضفة الغربية قد بلغ 440 موقعا استيطانيا، منها 48 قاعدة عسكرية، وتشير البيانات أن نسبة الأراضي التي حظر على الفلسطينيين الوصول إليها قد بلغ 38.3% من مجموع مساحة الضفة الغربية، وأن مساحة الأراضي المبنية في مختلف المواقع الاستيطانية قد بلغت 235 ألف دُنم بنسبة 4% تقريبا من مساحة الضفة وغزة. ويقدر عدد المستوطنين في الضفة الغربية مع نهاية العام 2007 بنحو 484 ألف مستوطن منهم 195 ألف في منطقة القدس[3].

فإن تشابهت ظروف الاستيطان والاستيلاء على الأرض من حيث السياسة الهادفة إلى تملك الأرض، فإنها اختلفت في كيفية التعامل مع السكان الأصليين، ففي الوقت الذي عمد الاحتلال الإسرائيلي إلى إخلاء الأرض من سكانها مثيرا قضية " شعب بلا ارض لأرض بلا شعب". فقد اختلف الوضع في جنوب أفريقيا، فبدلاً من طرد السود فان المستوطنين البيض سعوا إلى السيطرة عليهم

---

[1] حسين، عبد الرحيم أحمد.(1983) "**الإستراتيجية الإسرائيلية وتدابيرها**". القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي. عبد العزيز الدوري (تحرير).ط1.(د.م) اتحاد الجامعات العربية الأمانة العامة. ص 397.

[2] صالح، هالة." **الإطار القانوني لقضية القدس**". 1997. صامد الاقتصادي. ع 107: 12- 28. ص 19.

[3] تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. **المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية**. التقرير الإحصائي السنوي 2007.

وتسخيرهم كمواطنين من الدرجة الثانية يعملون من أجل خدمة الرجل الأبيض ورفاهيته، فقد بقي السكان الأصليون هم الغالبية الكبرى ويشكلون ما يزيد على 75% من السكان[1].

3- جدار الضم والتوسع:

لعل من أهم مشاريع التوسع والاستيطان ما تقوم به سلطات الاحتلال من بناء للجدار الفاصل بين الضفة الغربية وإسرائيل، ففي 2002/4/14 اتخذت حكومة الاحتلال برئاسة شارون قراراً ببناء (جدار الفصل العنصري) بين الضفة الغربية وإسرائيل، بحجة حماية سكانها وتحصين أمنها من الهجمات والعمليات الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1948. غير أن واقع الحال يشير إلى الاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية، إذ أن معظم مسار هذا الجدار ينحني ما بين20 – 30 كلم داخل أراضي الضفة الغربية، ويعزل عدد كبير من القرى والتجمعات السكانية الفلسطينية تشمل نحو 92 قرية، وتضم ما يزيد على 360 ألف نسمة منها قرى معزولة نهائيا ومغلقة ببوابات[2]، فيما سيبلغ طول هذا الجدار ضعف طول الخط الأخضر – الخط الفاصل بين الضفة الغربية و إسرائيل – بواقع 507 كيلو متر، ليفصل ما يزيد على 45% من أراضي الضفة الغربية، ويسيطر على كافة أحواض المياه الجوفية[3]. وبسبب عدم شرعية هذا الجدار، ونظراً لما يلحقه من ضرر وأذى بالسكان الفلسطينيين، فقد أصدرت محكمة العدل الدولية في لاهاي رأيها الاستشاري الذي اعتبر أهم وأرفع موقف قانوني دولي ضد الاحتلال والاستيطان، إذ نصت فتوى "لاهاي" وبشكل قاطع على مخالفة إسرائيل للقانون

---

[1] فرسخ، ليلى. " **من جنوب أفريقيا إلى إسرائيل**" (استرجعت بتاريخ 2008/12/11.
http://www.mondiploar.com

[2] تقرير لجنة الأراضي ومواجهة الاستيطان والجدار. مقدم للمجلس التشريعي الفلسطيني، الدورة العادية الأولى –الفترة الثانية.2007/4/4.

[3] Report Palestinian Central Bureau of Statistics. **Demographic and Social consequences of the Separation Barrier on the West Bank**. April, 2004.

الدولي وعدم شرعية الجدار، مطالبة إسرائيل "بوصفها دولة الاحتلال" بوقف البناء فيه وهدم ما تم بناؤه منه، ودفع تعويضات للفلسطينيين الذين تضرروا من ذلك[1].

إن بناء جدار الفصل العنصري يقرب سياسة إسرائيل من سياسة الفصل التي اتبعها نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا من خلال سياسة " البانتوستان" التي حاولت حكومة اتحاد جنوب أفريقيا من خلالها فصل السود الأفارقة عن البيض بمنعهم من الدخول إلى أراضي ومناطق البيض إلا بتصاريح مسبقة، بحجة وجودهم تحت إطار كيان خاص بهم[2]. وهذا ما يحدث الآن من خلال تكريس الفصل دون التخلي عن الأراضي الفلسطينية.

هكذا نرى بأن سياستي إسرائيل وجنوب أفريقيا قد تشابهتا في أن الطابع المميز لكل منهما تحدده في النهاية الإجراءات التي تتخذ بشكل غير طبيعي، للاستيلاء على الأرض والحصول عليها والمحافظة على السلطة فيها، عن طريق الشراء، أو التشريع والاجتهاد القضائي، أو بالقوة، إضافة إلى الاعتماد على احتلال الأراضي والاستيلاء عليها بشكل مستمر، وانتزاع الملكية من المواطنين الأصليين[3].

لقد عمد الشعب الفلسطيني إلى مواصلة مقاومته للاحتلال الإسرائيلي، في مختلف المناسبات وضمن الإمكانات المتاحة، فواجهت إسرائيل هذه المقاومة والحركات الشعبية بعنف كبير، فأصدرت أحكاماً بالتوقيف والسجن والإقامة الجبرية ضد الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني، ومارست ضدهم أقسى أساليب التحقيق وأبشعها، مما أدى إلى استشهاد العديد منهم تحت التعذيب وبسبب الإهمال

---

[1] تقرير مجموعة القدس والأراضي ومواجهة الاستيطان والجدار. المجلس التشريعي الفلسطيني. مقدم لهيئة الكتل البرلمانية. 2008/6/21

[2] فرسخ. مصدر سبق ذكره. (نت)

[3] خير،مصدر سبق ذكره. ص 339.

الطبي، أو إصابتهم بعاهات دائمة، بالإضافة إلى إبعاد المئات من الزعماء والشخصيات المدنية والروحية إلى خارج وطنهم. كما عمد الاحتلال إلى إتباع سياسة العقاب الجماعي بفرض حالة منع التجول على المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، ونصب الحواجز والتفتيش المهين للفلسطينيين، وإطلاق النار على المسيرات والمظاهرات السلمية المنددة بسياسة تهويد الأرض وقمع الإنسان الفلسطيني، وهدم البيوت وإغلاقها وفرض الغرامات المالية، وكبت الحريات العامة والتوسع في سياسة القبضة الحديدية[1].

كل هذه الإجراءات استخدمها البيض في جنوب أفريقيا، فبعد زيارة الأسقف الجنوب أفريقي دسموند توتو –الحائز على جائزة نوبل للسلام– للأراضي الفلسطينية، عَلَّق على سياسة الاحتلال الإسرائيلي قائلاً: " إن الأمر يشبه إلى حد كبير ما حصل للسود في جنوب أفريقيا. لقد رأيت إذلال الفلسطينيين عند نقاط العبور والحواجز على الطرقات، يعيشون المعاناة مثلنا عندما كان رجال الشرطة من الشباب البيض يمنعوننا من التجول"[2].

4- سياسة الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة:

امتدت إجراءات الاحتلال الإسرائيلي لتشمل مختلف مجالات الحياة، فعلى الصعيد الاقتصادي سعت الإدارة العسكرية لربط اقتصاد الضفة الغربية وغزة بالاقتصاد الإسرائيلي، تمهيدا لضمهما نهائيا إلى إسرائيل. وقد اتخذت إسرائيل سلسلة إجراءات لهذه الغاية من بينها: إغلاق المصارف العربية العاملة في الأراضي المحتلة عام1967، وفرض الضرائب والرسوم الباهظة على المنتجات والعقارات

---

[1] مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (1983). **فلسطين تاريخها وقضيتها**. نيقوسيا: شركة الخدمات النشرية المستقلة / المحدودة.ص 183-186.

انظر أيضا، أبو عمشة،عادل. 1989.**الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الضفة وغزة قبل الانتفاضة**.نابلس: جامعة النجاح.ص 48-49.

[2] فرسخ. مصدر سبق ذكره. نت

وغيرها، ووضع العراقيل أمام تطور الصناعة المحلية الخفيفة، وتقديم تسهيلات في المقابل للمشاريع المرتبطة بالاقتصاد الإسرائيلي، لكي تصبح هذه المناطق سوقاً استهلاكية للمنتجات الإسرائيلية، محاكيةً في ذلك سياسة الاستعمار البريطاني في الهند ومصر، ولعل أخطر مظاهر السياسة الإسرائيلية تجاه اقتصاديات المناطق المحتلة هو استقطاب اليد العاملة العربية للعمل في إسرائيل، وإغراؤها بالأجور المرتفعة. فقد أدت هذه السياسة إلى اندفاع الآلاف من الشبان الفلسطينيين للعمل داخل إسرائيل، مما أدى إلى تخلي البعض منهم عن دراسته، فيما هجر الكثيرون العمل في الأرض.

في المجال التعليمي والاجتماعي، فُرضت قوانين الرقابة العسكرية على المناهج التعليمية في المدارس وعلى الصحف والمجلات والكتب المتداولة داخل المجتمع الفلسطيني، فعمدت إسرائيل إلى مصادرة الصحف الصادرة في المناطق المحتلة، وإغلاق مكاتبها لأقل الأسباب، بالإضافة إلى الاستيلاء على التراث الفلسطيني، وتقييد نشاط الجمعيات الثقافية والخيرية والاجتماعية أو منع هذا النشاط. كما عمدت إلى إغلاق الجامعات الوطنية في الضفة الغربية، فحتى تاريخ 1987/10/5 كانت سلطات الحكم العسكري الإسرائيلي قد أغلقت جامعة بيرزيت 615 يوما، وجامعة النجاح الوطنية 427 يوما، وجامعة الخليل 51 يوما[1]. ولعل هذا يعيد إلى الأذهان سياسة الاستعمار الإنجليزي في الهند ومصر عندما حارب التعليم وعمل على القضاء على الصناعة المحلية.

كما تراجعت خدمات البلديات في مجال الكهرباء والماء والصحة المجتمعية، مع عدم السماح بتوسيع حدود المجالس البلدية والقروية. فقد استطاعت السلطات العسكرية الإسرائيلية التأثير سلباً على جميع جوانب الحياة لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة، عن طريق سن قوانين جديدة، فقد تم إصدار ما

---

[1] المصري، غسان. (1990). **الانتفاضة بين الجذور والأفاق**. (د.م): منظمة التحرير الفلسطينية الإعلام الموحد.ص 29.

يقارب 1191 أمراً عسكرياً في الضفة الغربية و 900 أمراً عسكرياً في قطاع غزة حتى العام 1987، بعد إدخال سلسلة من التحويرات والتغييرات على القانون الأردني الذي كان يُعمل به في الضفة حتى عام1967[1]. فيما رفضت سلطات الاحتلال 52 قراراً صادراً عن مجلس الأمن و 110 قراراً صادراً عن الجمعية العامة للأمم المتحدة[2]، بسبب عدم جدية الموقف الأمريكي خاصة والغربي عامه من الإجراءات الإسرائيلية المتخذة بحق الشعب الفلسطيني.

هكذا، لم تترك إجراءات الاحتلال إلا عدداً ضئيلاً من مواطني الضفة والقطاع دون أن تؤثر عليهم سلباً، وفي ظل هذه الظروف وسياسة القمع والاستيلاء على الأرض، وتهجير السكان الفلسطينيين، عمد الشعب الفلسطيني إلى المقاومة ومناهضة الاحتلال، من خلال الكفاح المسلح والعمل العسكري، إلى المقاومة السلمية واللاعنعف.

[1] أبو عمشة، مصدر سبق ذكره. ص 49.

[2] المولى، سعود.(2001) **حق الشعب الفلسطيني بالعودة: دراسة في المطلب والواقع والحلول**. غزة: مركز القدس للدراسات والإعلام والنشر. ص 5.

المبحث الثاني : اللاعنف في المنطلقات الفكرية والنظرية للفصائل والقوى الفلسطينية:

1- اللاعنف ومنظمة التحرير الفلسطينية:

إن ما آلت إليه نتائج حرب عام 1948 وهزيمة العرب وانكسارهم، قد أثر على توجهات الفلسطينيين الفكرية والنظرية، مثلما كان للخلافات العربية – العربية أثر مهم وواضح على تشكل الميثاق القومي الفلسطيني، مما أثر على توجهات الفلسطينيين وقناعتهم بإمكانية تحرير فلسطين بواسطة الجيوش العربية والحرب العسكرية التقليدية. فواقع الحال العربي دفع بالفلسطينيين إلى تبني الكفاح المسلح كإستراتيجية عمل تهدف إلى تحرير فلسطين، فانطلقت الثورة الفلسطينية المعاصرة في العام 1965 رافعة شعار (الأرض للسواعد الثورية التي تحررها)، وهذا ما عكس نفسه على مواد الميثاق الوطني الفلسطيني، بعد أن دخلت فصائل العمل الفدائي منظمة التحرير بين عامي 1967- 1968. وسوف لن تدخل الدراسة هنا في تفصيلات أحداث هذه الثورة، والعمل العسكري والفدائي الذي تبنته، وإنما ستعمد الدراسة إلى تتبع التطور الفكري لمنظمة التحرير وفصائلها الرئيسة، والحركات الإسلامية الفاعلة على الساحة الفلسطينية.

قررت جامعة الدول العربية تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية تحت تأثير عوامل واعتبارات عدة منها: قرار إسرائيل تحويل مياه نهر الأردن، ونهوض الوطنية الفلسطينية بعد النكبة، فقد تمثلت إعادة صياغة الهوية الوطنية الفلسطينية في مظاهر متنوعة منها: تشكيل تنظيمات سياسية علنية وسرية، وتأسيس اتحادات، وجمعيات ونوادي متنوعة الاهتمام في عدد من التجمعات الفلسطينية[1]، فقد جاء إعلان منظمة التحرير الفلسطينية(م.ت.ف) بتاريخ 1964/5/28 في المؤتمر الفلسطيني الأول،

---

[1] هلال، جميل. 2002. **تكون النخبة الفلسطينية: منذ نشوءالحركة الوطنية الفلسطينية**.... رام الله: مؤسسة ناديا للطباعة والنشر.ص 39.

الذي أُقر فيه (الميثاق القومي الفلسطيني)[1] كخطوة استباقية أرادت من خلالها بعض الدول العربية قطع الطريق على التنظيمات والقوى الوطنية الفلسطينية التي بدأت بتأسيس ذاتها، وتجميع الفلسطينيين من حولها، وانعكاس لحالة الخلاف والتمايز العربي. فقد طُرح موضوع الكيان الفلسطيني للمناقشة في مؤتمر القمة العربية الأول المنعقد بتاريخ 1964/1/13 في القاهرة، وقد عُرضت عدة اقتراحات وتصورات عربية تجاه موضوع الكيان، وتم اتخاذ قرار عام ومبهم يطالب بضرورة تنظيم الشعب الفلسطيني، دون الإشارة في البيان الختامي الأول للقمة العربية، إلى مسألة الكيان الفلسطيني وطبيعته، لوجود خلافات عربية، ففتح المجال واسعاً أمام مندوب فلسطين الجديد في الجامعة العربية أحمد الشقيري، الذي جاء خلفاً لممثل حكومة عموم فلسطين أحمد عبد الباقي، لاغتنام الفرصة وتقديم مشروع متكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية[2].

اقترن إنشاء م.ت.ف بوضع الميثاق القومي الفلسطيني الذي تأسست المنظمة بموجبه وصادق عليه المؤتمرون بالإجماع، وقد عَدَّ المؤتمر الفلسطيني الأول الميثاق ملزماً للشعب الفلسطيني بأسره، فأعطاه بهذا، المنزلة التي للدساتير في الدول المستقلة، فعروبة فلسطين وحق أهلها في استعادتها، واعتبار فلسطين بكاملها وطناً عربياً، وشعبها جزءاً من أمة عربية واحدة، والدعوة إلى الوحدة العربية والتعويل عليها في تحرير فلسطين، أدرجت في مواد الميثاق الأولى والثانية والثالثة. أما في المواد الرابعة والخامسة والسادسة، فجرى التأكيد على أن حق السيادة على فلسطين محصور في العرب وحدهم، وليس لليهود أي حق فيها. كما جرى تأكيد حق أهل البلاد – وهم العرب– في تحريرها من

---

[1] النشاش، عبد الهادي.1994. **الانتفاضة الفلسطينية الكبرى**.دمشق: الينابيع للنشر والتوزيع.ص50.

[2] الريماوي، أحمد يوسف.2005.**المسار التاريخي للنضال الوطني الفلسطيني خلال القرن العشرين**.الدمام: الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين بالمملكة العربية السعودية. ص 295.

مغتصبيها، ولم يقر الميثاق بحق المواطنة في فلسطين، المأمول تحريرها، لأي يهودي، إلا لمن وصفهم الميثاق بأنهم " اليهود الذين من أصل فلسطيني" وهم اليهود الذين حملوا الجنسية العثمانية قبل عام 1917، ورفض الميثاق تقسيم البلاد عام 1947 كما رفض الاعتراف بوجود إسرائيل وفي حقها في الوجود[1].

لم يرد في أي من مواد الميثاق ما يفصح عن أن شعب فلسطين عازم على بناء كيان خاص به، فقد اغفل الميثاق بمواده ال29 والمقدمة ما يشير إلى السيادة الوطنية الفلسطينية، بل على العكس من ذلك فقد قررت المادة الرابعة والعشرون أن منظمة التحرير " لا تمارس سيادة إقليمية على الضفة الغربية في المملكة الأردنية الهاشمية ولا قطاع غزة ولا منطقة الحمى، وسيكون نشاطها على المستوى القومي الشعبي في الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية"[2]. كان ذلك استجابةً لشرط أردني رسمي[3]، وقد أثار ردود فعل قوى عربية وفلسطينية انتقدت الميثاق، فحركة القوميين العرب التي ساندت العمل لتأسيس منظمة التحرير، والمولعة بالفكر الوحدوي، انتقدت قيادة المنظمة لأنها رضخت للإملاءات العربية، كما انتقد حزب البعث هشاشة الكيان الذي نشأ ودعا البعثيون إلى تطوير هذا الكيان. ومن جانبها انتقدت حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" – وهي آنذاك منظمة جديدة سرية– غَلَبة النفس العربي القومي على الميثاق، وبُهوت الخصوصية الفلسطينية فيه، واهتمت فتح بإبراز

---

[1] حوراني، فيصل. 2007. **تطور فكر منظمة التحرير ومواقفها السياسية**.رام الله: تحالف السلام الفلسطيني/ مجموعة التفكير.ص 12-13.

[2] هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984. **الموسوعة الفلسطينية، المجلد الرابع (ل – ي)**.عبد الهادي هاشم " رئيس التحرير " ايطاليا: مطابع ميلانو استامبا. ص 406.

[3] الحوراني، مصدر سبق ذكره. ص 14.

دعوتها إلى ممارسة الكفاح المسلح، وجعل الضفة الغربية قاعدة لانطلاقه، متهمة منظمة التحرير بالافتقار إلى السمة الثورية[1].

شهد النصف الثاني من عام 1967 بداية التأثير الفعلي، لفصائل المقاومة الفلسطينية خاصة في الأردن حيث أكبر تجمع سكاني فلسطيني، وشرعت هذه الفصائل في ممارسة نشاطها العسكري، بعد حرب حزيران عام 1967 مباشرة، فبالإضافة إلى حركة فتح التي انطلقت في الأول من كانون ثاني عام 1965، كانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قد تشكلت في العام 1968 والتي انشقت منها الجبهة الديمقراطية عام 1969، كما أعلن حزب البعث الاشتراكي العربي عن تأسيس طلائع جيش التحرير – قوات الصاعقة– والجبهة العربية لتحرير فلسطين في شباط من عام 1968.

في السنوات من 1964 وحتى العام1967، بقيت حالة الشد والتجاذب بين قيادة المنظمة بزعامة أحمد الشقيري وبين فصائل الكفاح المسلح*، سمة العلاقة بين الطرفين، ولم يكن هذا التجاذب بين فكر وآخر مناقضاً له، فقد آمن الجميع أن تحرير فلسطين لا يتم إلا بالقوة، ودعوا جميعهم إلى تحرير فلسطين كاملة، وإنما كان الخلاف حول ترتيب الأولويات وتقويم القدرات وبكيفية التحرير وأساليبه. ففي الوقت الذي رأت فيه قيادة المنظمة استرجاع فلسطين وتحريرها سيكون على يد الجيوش العربية، مولية أهمية كبيرة للعمل السياسي والدبلوماسي. رأت فصائل المقاومة والعمل الفدائي أن الكفاح

---

[1] نفس المصدر السابق. ص 15.

* "تشمل نظرية الكفاح، في أية حالة تاريخية، تحديد الأهداف العليا والأهداف العملية، علاوة على تحديد الوسائل المناسبة لتحقيقها وطريقة استخدام تلك الوسائل فقد مرت التجربة العسكرية الفلسطينية بخمسة مراحل متميزة، المرحلة الجنينية (1965–1967) ومرحلة القواعد الارتكازية (النصف الثاني من العام 1967) وبروز فكرة حرب الشعب (1968–1970)، والفترة الانتقالية (1971–1973)، ومرحلة النمو النظامي (174–1982)، وتجدر الملاحظة أنه نشأ تقاطع بين مرحلة وأخرى." للمزيد راجع صايغ، يزيد. 1994. **التجربة الفلسطينية المعاصرة**. دراسات عسكرية. (د.م) الشؤون الفكرية والدراسات. حرة التحرير الوطني الفلسطيني " فتح".ص 13.

المسلح والمقاومة الشعبية من خلال حرب التحرير الشعبية هي الوسيلة الوحيدة للتحرير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل التراب الفلسطيني.

أ- منظمة التحرير وفصائل المقاومة المسلحة:

اشترطت حركة فتح وفصائل أخرى، لتولي قيادة منظمة التحرير، أن يتم تعديل الميثاق القومي للمنظمة لتنسجم مع أطروحاتها ومواقفها، ورفضت أن تتولى المسؤولية قبل التعديل، وعليه فقد تم تشكيل مجلس وطني جديد حل محل المجلس السابق، قبل انعقاد دورته الرابعة، وما أكسب هذه الدورة - الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني والتي انعقدت في القاهرة للفترة ما بين 10-1968/6/17- أهمية خاصة هي دخول فصائل الثورة الفلسطينية إلى م.ت.ف وانتصارها في معركة الكرامة 21 آذار 1968، الذي أدى لوقف الأطماع الإسرائيلية التوسعية في الأراضي العربية، مما أعطى للاتجاه المنادي بتطوير المنظمة فرصة النجاح في تعديل الميثاق القومي ليصبح الميثاق الوطني الفلسطيني حيث أقرت منظمة التحرير وبضغط من حركة فتح حق الشعب الفلسطيني باستخدام الكفاح المسلح لتحرير فلسطين[1].

لقد أبرز الميثاق الوطني الميل الكبير للسلاح وتبني خط المقاومة العنيفة، فنصت المادة التاسعة على أن "الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين..." فيما نصت المواد السابعة والثامنة منه على وجوب "تنشئة الفرد الفلسطيني تنشئة ثورية... لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح

---

[1] ابو بكر، بكر. **المجلس الوطني الفلسطيني و م.ت.ف**. (استرجعت بتاريخ 2009/3/20)
http://www.bakerabubaker.inf/index.

المسلح". فيما بينت المادة العاشرة أهمية العمل الفدائي والثورة المسلحة في عملية التحرير والإعداد لها "فالعمل الفدائي يشكل نواة الحرب الشعبية..." [1].

الميثاق الجديد – الميثاق الوطني– عكس تمسك الفصائل بالسلاح والمقاومة العنيفة، لكسب أوسع شعبية ممكنة في الشارع الفلسطيني والعربي، عاكسة بذلك استهانتها بالعمل السياسي، ومتساوقة في ذلك مع واقع ورغبات الشارع العربي، رافضة كل الحلول السلمية، كقرار مجلس الأمن رقم 242 لسنة 1967، وأي محاولات لإقامة حكم ذاتي، وإنشاء كيان فلسطيني جزئي في المناطق المحتلة عام 1967.

غير أن هذا الموقف والاتجاه العام لقيادة منظمة التحرير لم يدم طويلاً، فبعد تطور الأوضاع السياسية على الساحة العربية والدولية ولا سيما بعد حرب تشرين/ أكتوبر 1973 ظهر اتجاه جديد في موقف المنظمة يميل نحو الاستجابة للحلول السياسية والابتعاد عن السياسة السابقة، برفض الحلول السياسية بصورة مطلقة.

يعود هذا التحول في موقف منظمة التحرير نحو الحلول السياسية إلى عدة عوامل نذكر منها[2]:

- الأزمات التي تعرضت لها منظمة التحرير الفلسطينية في علاقتها مع الدول العربية المجاورة لفلسطين، لاسيما حرب أيلول في الأردن عام 1970 والتي أدت إلى خروج قواعد الثورة الفلسطينية من الأردن إلى لبنان وسوريا.
- ظهور اتجاهات واضحة نحو الحل السياسي لدى الدول العربية وإسرائيل بعد حرب تشرين أول / أكتوبر 1973، والقبول الأردني المصري بقرار 242.

---

[1]. هيئة الموسوعة الفلسطينية. مصدر سبق ذكره. ص 407

[2] الريماوي، مصدر سبق ذكره.ص 307.

- تزايد الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني على مستوى دولي.
- تنامي الوعي الوطني داخل الأراضي المحتلة وزيادة الالتفاف حول منظمة التحرير.

نتيجة لهذه المستجدات، بدأت المنظمة منذ العام 1974 بتقبل فكرة إقامة السلطة الوطنية المستقلة على أي أرض يتم تحريرها، ثم تطور هذا الاتجاه نحو المناداة بإقامة دولة فلسطينية على كل جزء من الأرض الفلسطينية يتم تحريره، وأن أية خطوة تتم هي حلقة لمتابعة تحقيق إستراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية[1]. جاء هذا التحول ضمن مفهوم " برنامج العمل الوطني المرحلي" (وهو ذاته ما عرف باسم برنامج النقاط العشرة، بعدد النقاط التي ضمّها). وبهذا شَكّل البرنامج انتقالاً فلسطينياً نوعياً من موقف الرفض لكل الحلول الجزئية والتشبث بالهدف المطلق والتحرير الكلي للأرض الفلسطينية، إلى موقف القبول بالحل المرحلي والجزئي، فاتسعت فرصة التطور باتجاه مزيد من الواقعية السياسية* والقبول بالأمر الواقع[2]، ما أدى إلى انقسام الموقف الفلسطيني فتكتلت القوى المعارضة للبرنامج المرحلي وظهرت جبهة الرفض الفلسطينية،

---

[1] **البرنامج المرحلي ل م.ت.ف**. الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته العادية الثانية عشر. القاهرة، 1974/6/8. فلسطين الثورة. بيروت. ع96. 1974/6/12)

http://www.plord.org/ resolutions/agreementsfeb/13.htm

* تختلف الواقعية السياسية في مفهومها عند علماء السياسة والعلاقات الدولية عن مفهومها لدى فقهاء القانون الدولي، ففي حين يرى علماء السياسة والعلاقات الدولية أنها تفسر العلاقات الدولية دون أن تقدم حلولا لمشكلاتها، يرى فقهاء القانون الدولي أنها الاعتراف بوجود واقع سياسي يسعى القانون الدولي إلى تغييره انطلاقا من هذا الواقع لكي لا يكرسه أو يكتفي بتصوره.للمزيد انظر: عثمان، أحمد خالد. **الواقعية السياسية والقانون الدولي**...صحيفة الشرق الأوسط. نسخة الكترونية.استرجعت بتاريخ 2009/5/16.

http://www.aawsat.com./print?did=39273&issueno=8211

[2] صحيفة القدس، 2008/1/21.

وحظيت هذه الجبهة بدعم ليبيا وسوريا والعراق، وتسابقت الفصائل الفلسطينية على تنفيذ عمليات عسكرية نوعية ضد إسرائيل[1] بهدف إفشال وعرقلة جهود تطبيق البرنامج المرحلي.

في العام 1977 عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الثالثة عشرة، فكان من أهم قراراته الإشارة إلى أهمية إقامة العلاقة والتنسيق مع القوى اليهودية الديمقراطية والتقدمية داخل الوطن المحتل وخارجه، ضد الصهيونية كعقيدة وممارسة. وتأكد نفس القرار في الدورة الخامسة عشرة عام 1981، والدورة السادسة عشرة عام 1982، والدورة التاسعة عشرة عام 1988. وبهذا يعتبر العام 1977 نقطة تحول في الفكر والممارسة الفلسطينية، فقد عُقدت عشرات اللقاءات بين الفلسطينيين ومنهم(سعيد حمامي مندوب فلسطين في إنكلترا، عزالدين القلق مندوب فلسطين في فرنسا، نعيم خضر مندوب فلسطين في بلجيكا، وعصام السرطاوي الذي اغتيل على يد مجموعة أبو نضال" فتح المجلس الثوري" في روما) ومختلف الاتجاهات الإسرائيلية كـ " حركة السلام الآن" أو مع عدد من اليهود الشرقيين، غير أن الكنيست الإسرائيلي " البرلمان" كان قد أصدر قرار رقم (6) في العام 1986 يحرم اللقاءات مع منظمة التحرير تحت طائلة عقوبة السجن[2].

ب- الوضع الدولي والعربي ونبذ العنف:

كما كان لظروف ومستجدات الأعوام 1970 – 1973، أثر في تحول توجهات المنظمة، فقد كان للظروف التي تلت ذلك أثر أكبر على سياسة منظمة التحرير، سواء بعد تعرضها لمحاولات التصفية العسكرية من قبل إسرائيل، كما حدث في الأعوام 1978 و 1982 من توجيه ضربات عسكرية

---

[1] نوفل، ممدوح. 2000. **البحث عن الدولة**. رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.ص 24.

[2] عباس، محمود" أبو مازن".1994. **طريق أوسلو: موقع الاتفاق يروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. ص 27- 30.

قوية لبنية منظمة التحرير وقواتها المسلحة في الجنوب اللبناني، أو من خلال التطورات والأحداث التي شهدتها الساحة العربية والدولية، والتي يتعرض لها الحوراني في دراسته (تطور فكر منظمة التحرير ومواقفها السياسية) والتي يمكن تحديدها بالآتي:

- خروج مصر من ميدان مجابهة إسرائيل، عقب اتفاقية كامب ديفيد عام 1979، والتي فتتت وحدة الموقف العربي في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.
- الحرب العراقية الإيرانية التي بدأت عام 1979 حيث فتكت بطاقات البلدين.
- سقوط الأنظمة الاشتراكية في دول شرق أوروبا، وانهيار الاتحاد السوفيتي1989 والتوازن الدولي الذي جاء بقرار 242، وأرسى أسُس التسوية الممكنة.
- اجتياح الجيش العراقي للكويت عام 1990، وتصدع التضامن العربي الذي كان يسند منظمة التحرير، واتساع السخط العربي على المنظمة بدعوى انحيازها للعراق.
- حرب التحالف الذي أنشأته الولايات المتحدة الأمريكية على العراق في العام 1991، ونتيجتها التي أفضت إلى تدمير العراق وإخراجه من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي.

هذه الانهيارات وما أعقبها من واقع عربي ودولي أضعفت الموقف الفلسطيني بمجمله. ولو لم تكن الانتفاضة من القوة والتجذر بحيث أمكن أن تستمر بعض الوقت حتى بعد هذه الانهيارات كلها، لما بقيت منظمة التحرير في الميدان، أو لأصبحت في موقف أضعف مما آلت إليه، فوقوفها لجانب العراق بعد دخوله الكويت دفع بالدول العربية للتخلي عنها ومحاصرتها سياسياً ومالياً، مما دفعها للدخول في مفاوضات مباشرة مع الجانب الإسرائيلي، أنتجت "اتفاق أوسلو" وما تلاه من نتائج، أهمها: الاعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرائيل، ونبذ العنف من قبل منظمة التحرير، فقد

جاء في رسائل الاعتراف المتبادل، والتي كان نص الرسالة الأولى فيها من رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إسحاق رابين: "إن منظمة التحرير الفلسطينية تعترف بحق إسرائيل في العيش في سلام وأمن،.. وإن منظمة التحرير تلتزم بمسيرة السلام في الشرق الأوسط وبالمشاركة في إيجاد حل سلمي للصراع بين الطرفين،..، وإن منظمة التحرير تدين استخدام الإرهاب وأي عمل من أعمال العنف..، وإن منظمة التحرير تؤكد أن بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تنكر حق إسرائيل في الوجود لم تعد سارية مع الالتزام الوارد في هذا الخطاب"[1]. وجاء رد رابين على هذه الرسالة " أود أن أعلن لكم أنه على ضوء تعهدات منظمة التحرير الفلسطينية فقد قررت الحكومة الإسرائيلية الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل للشعب الفلسطيني، وبدء المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية في إطار مسيرة السلام في الشرق الأوسط"[2] *.

غير أن أي من بنود الميثاق لم تُعدل حتى دخول قيادات منظمة التحرير الفلسطينية الضفة الغربية وقطاع غزة وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1995، ألحت إسرائيل على أن يُعدّل الجانب الفلسطيني ميثاقه الوطني، فيحذف منه أي عبارة تبدي أي اعتراض من أي نوع على وجود إسرائيل، وأي تشكيك بشرعية هذا الوجود، أو أي نية على استخدام العنف في مقاومة احتلالها أرض الشعب الفلسطيني[3].

---

[1] رسالة الاعتراف الموجهة من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي. بتاريخ 1993/9/9.

[2] رسالة الاعتراف الموجهة من رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.1993/9/9.

* تم الحصول على نص الرسائل من موقع **الملتقى المقدسي**.

http://bait-al-maqdis.ahlamontada.com

[3] الحوراني، مصدر سبق ذكره. ص 34.

حول المواد التي كانت إسرائيل تطالب بإلغائها قبل الاعتراف المتبادل بينها وبين منظمة التحرير، يشير برهان الدجاني في كتابه" مفاوضات السلام: المسار والخيارات والاحتمالات" أنها ثماني مواد هي: (المادة 2 و 9 و 10 و 19 و 20 و 21 و 22 و 23) وهي بالمجمل تتحدث عن حدود فلسطين الطبيعية، والعمل الفدائي، والكفاح المسلح كخيار استراتيجي للتحرير، ورفض قرارات ومشاريع التسوية السلمية، والطبيعة الاستعمارية للحركة الصهيونية والاحتلال الإسرائيلي لفلسطين[1].

في هذا السياق يشير الحوراني إلى دعوة انعقاد دورة اجتماعات لمجلس وطني فلسطيني مُعدّل البنية في مدينة غزة عام 1996، أي بعد سنتين من إبرام اتفاق المبادئ، ودفع هذا المجلس دفعاً إلى اتخاذ قرار يدعو إلى تعديل الميثاق، لينسجم مع مطالب إسرائيل، فاتخذ المجلس قراراً بأن أوكل إلى لجنة المجلس القانونية مهمة إعداد نصوص التعديلات المطلوبة، وأوجب على هذه اللجنة أن تعرض النصوص على المجلس المركزي في أول اجتماع يعقده ليصادق على هذه التعديلات "المجلس المركزي في هيكلية منظمة التحرير هو حلقة الوصل بين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية ولا يخوله نظام منظمة التحرير الأساسي أي سلطة تشريعية". وهذا ما نشر بوصفه تعديلا للميثاق. أما في الواقع، فإن المجلس المركزي لم يتلق نصوصاً معدَّلة أو غير معدلة، ولم يصادق على شيء متعلق بتعديل الميثاق.

في وقت لاحق ألحت حكومة إسرائيل التي كان بنيامين نتنياهو رئيسا لها، على استكمال إجراءات تعديل الميثاق قبل الشروع في أي مفاوضات مع الجانب الفلسطيني، فضغطت إدارة الرئيس بيل كلينتون الأمريكية على الرئيس ياسر عرفات كي يستجيب لإلحاح إسرائيل، فعقد لقاءً في مدينة غزة في العام 1998 حضره كلينتون، وتعليقاً على ذلك يقول الحوراني" أمام عدسات المصورين، " استجاب

---

[1] الدجاني، برهان. 1994. **مفاوضات السلام : المسار والخيارات والاحتمالات**.بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.ص 92-94.

الحاضرون، الذين لم يُحصِ أحد عددهم أو يتفقد أسماءهم بالتصفيق، وليس بالتصويت لنداء عرفات الذي طالبهم بالموافقة على تعديل الميثاق. هذا اللقاء نُظم في صيغة مهرجان، وكان أبعد ما يكون عن اجتماع نظامي لمجلس وطني فلسطيني. وبقي بإمكان بعضهم أن يقول إن الميثاق عُدل. أما إذا احتسبت الأمور وفق الأصول فالتعديل لم يقع حتى اللحظة"[1].

تواصلت الحركة الرسمية الفلسطينية باتجاه تعميق مفهوم السلام الفلسطيني، الذي أقره المجلس الوطني في دورته المنعقدة في الجزائر ما بين 12 و1988/11/15، فإلى جانب إعلان الاستقلال، أكد المجلس الوطني على موافقته الدخول في مفاوضات سلام مع إسرائيل في إطار مؤتمر دولي، يعقد بإشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، بناءً على المبادئ التي تضمنتها قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى حل عادل، بإقامة دولتي (إسرائيل وفلسطين). كما أعلن المجلس الوطني، رفضه وإدانته للإرهاب في كافة أشكاله بما في ذلك إرهاب الدولة[2]. فمنذ الأشهر الأولى من العام 1989 لم تعد قيادة منظمة التحرير تدير النضال الفلسطيني بالطريقة ذاتها التي سلكتها طوال ربع قرن تقريبا، فالظروف تغيرت والمهام تطورت، وبات النضال السياسي والمفاوضات مع الخصم ساحة نضال رئيسة، وأدركت قيادة م.ت.ف أن الوفاق الدولي والتقارب الأمريكي السوفيتي يحمل في طياته متغيرات كبيرة حول النزاعات الإقليمية وضمنها نزاع الشرق الأوسط [3].

---

[1] الحوراني، مصدر سبق ذكره. ص 35.

[2] عباس، مصدر سبق ذكره. ص 45.

[3] نوفل، ممدوح. 2005. **ليلة انتخاب الرئيس**. رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع.ص 20.

2- اللاعنف في فكر وتوجهات فصائل منظمة التحرير الفلسطينية:

أ- حركة التحرير الوطني الفلسطيني " فتح":

مرت علاقة حركة التحرير الوطني الفلسطيني –فتح- بمنظمة التحرير بمرحلتين بارزتين: الأولى أواسط الستينات، حينما كانت فتح تعارض المنظمة وتدعو إلى تغيير خطها الفكري ونهجها السياسي، والثانية بدءا من العام 1969 حيث أصبح قادة فتح البارزون على رأس الهرم التنظيمي للمنظمة، ومعظم لجانها ومؤسساتها المهمة. ما عكس توجهات حركة فتح على مواد ومضمون الميثاق الوطني الفلسطيني[1].

فقد أكدت المبادئ الأساسية للحركة على عروبة فلسطين وشعبها، فهو صاحب الحق الشرعي ويملك وحده حق تقرير مصيره، وإن الثورة الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني جزء من النضال العربي المشترك مع شعوب العالم ضد الصهيونية والاستعمار، رافضة المشاريع والاتفاقات والقرارات الدولية التي تهدر حق الشعب الفلسطيني في وطنه، معتبرة الوجود الإسرائيلي في فلسطين غزواً صهيونياً، مؤكدة على نهجها الثوري والكفاحي في التحرير، فيما حددت أهدافها بالتحرير الكامل لفلسطين وتصفية دولة الاحتلال الصهيوني سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية وعاصمتها القدس، والمشاركة الفعالة في تحقيق أهداف الأمة العربية، بأسلوب الثورة الشعبية المسلحة، فهي الطريق الحتمي الوحيد لتحرير فلسطين، باعتماد الكفاح المسلح كإستراتيجية وليس تكتيكاً، لالتقاء كل القوى الوطنية على أرض المعركة من خلال العمل المسلح، وإبراز الشخصية الفلسطينية بمحتواها النضالي الثوري، ومقاومة كل الحلول السياسية

---

[1] **فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية**. من موقع الجزيرة. (استرجعت بتاريخ 2009/11/3)
http://www.aljazeera.net

المطروحة كبديل عن تصفية الكيان الصهيوني، بإقامة أوثق الصلات مع القوى التحررية في العالم والتي تدعم الكفاح المسلح[1].

انطلاقاً من هذا الفهم فقد جاءت أدبيات الحركة منسجمة مع ما تضمنه النظام الأساسي للحركة، فقد تضمنت النشرات الحركية للأعضاء الجدد هذا الفهم والتوجه النضالي، مستبعدة عن أفكارها كل ما يمكن أن يشير للنضال اللاعنيف، فقد جاء في النشرة الرابعة الموجهة للأعضاء الجدد في الحركة "أن أسلوب العنف المسلح هو أسلوب حتمي في مقاومة الاحتلال، وأن العنف في حركة فتح هو العنف المحرر ضد العنف الذي يستعبد، وحركتنا تعلم أن الصهيونية ليست إلا عنفاً هائجاً، ولا يمكن أن تخضع إلا بعنف أقوى، لذلك رأت فتح أن العمل المسلح ضرورة حتمية"[2]. بمثل هذه النشرات كانت تعمل حركة فتح على تعبئة فكرها الثوري، ونهجها الكفاحي للأعضاء الجدد في الحركة، خاصة في الأعوام الأولى لانطلاقتها وحتى منتصف الثمانينات من القرن الماضي، عندما بدأت الانتفاضة في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1987. فالحركة في سعيها لكسب التأييد الجماهيري والشعبي في الشارع الفلسطيني كان هدفها التعبئة والتهيئة للثورة الشعبية المسلحة، وهذا لا ينفي ما قامت به فتح من خلال حركة الشبيبة، في بناء الوعي الجماهيري في الساحة الفلسطينية، وتبيان أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الجماهير في معركتها ومقاومتها للاحتلال الإسرائيلي، دون أن تُعدل أو تغير أي من مواد نظامها الأساسي.

نتيجة للترابط والعلاقة المتداخلة بين حركة فتح ومنظمة التحرير، فإن قيادة حركة فتح النافذة في المنظمة قد عكست توجهاتها على الحركة، لذات الأسباب التي أدت بالمنظمة إلى

---

[1] للمزيد انظر الباب الأول " **المبادئ..الأهداف.. الأساليب..**" من النظام الأساسي لحركة فتح.

[2] من كراسة الجلسات الحركية "1 – 12". النشرة الرابعة بعنوان" **مبادئ واهداف وشعارات الحركة**"نشرات خاصة لأعضاء حركة فتح.

التغيير والتحول لتبني النضال الشعبي والكفاح السياسي. عمدت قيادة حركة فتح من خلال مشاركتها في القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، إلى إشراك الشعب في فعاليات الانتفاضة والتي تعبر عن توجه جديد لدى الحركة بتبني المقاومة الشعبية.

ب- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

يرتبط تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطيني ارتباطاً وثيقاً بهزيمة حزيران عام 1967 وإفرازاتها كما يرتبط تأسيسها أيضا بحركة القوميين العرب، فبعد هزيمة حزيران سعى الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب لإيجاد إطار جبهوي يضم مختلف الفصائل الوطنية الفلسطينية، لأن وجودها عامل أساسي من عوامل الانتصار، ولأن منظمة التحرير الفلسطينية بطابعها آنذاك لم تكن تصلح لتشكيل هذا الإطار[1]، غير أنها وعلى ضوء التطورات التي شهدتها منظمة التحرير الفلسطينية، تخلت عن سعيها لإيجاد جبهة وطنية، لأن منظمة التحرير جسدت في نظرها إطار هذه الجبهة بخطوطها العريضة، خاصة بعد تعديل الميثاق القومي وتبني الفصائل المنطوية تحت لواء المنظمة للكفاح المسلح.

صدر البيان السياسي الأول للجبهة بتاريخ 1967/12/11 مؤكدا على العمل الفدائي والكفاح المسلح إذ تضمن هذا البيان ما نصه " لقد كانت الهزيمة العسكرية التي لحقت بالجيوش العربية بداية مرحلة جديدة من العمل الثوري، تباشر فيه الجماهير دورها القيادي في مقارعة قوى الامبريالية والصهيونية بالسلاح الذي أثبت التاريخ أنه أفعل سلاح لسحق كافة أشكال العدوان الاستعماري.. ليس هناك شعار بعد اليوم نحمله ونردده سوى المقاومة المسلحة.. إن المقاومة المسلحة هي الأسلوب الوحيد

---

[1] اشتيوي، عماد. 2006. **اسم في الأخبار.. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين**" الشبكة الإعلامية الفلسطينية. استرجعت بتاريخ 2009/3/22.
http://www.pal-media.net

والفعال الذي لا بد أن تلجأ إليه الجماهير الشعبية في تصديها للعدو الصهيوني وكل مصالحه وأماكن تواجده"[1]. وبرغم اعتبار الجبهة أحكام النظام الداخلي لها ومبادئه وقواعده متغير وغير ثابتة، وتعديلها من قبل مؤتمراتها الوطنية، وبحسب متطلبات المرحلة والواقع، فإن المؤتمر الوطني السادس المنعقد في تموز عام 2000، قد أكد من جديد على أهمية ودور الكفاح المسلح في عملية التحرير، فقد جاء في المادة الخامسة من النظام الداخلي ما نصه: "تمارس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كافة أشكال النضال السياسية، والفكرية، والاقتصادية، السلمية والعنيفة، بما في ذلك الكفاح المسلح. مؤمنة بترابط وتكامل أشكال وأساليب ووسائل الكفاح وضرورة إجادة استخدامها والتوفيق بينها واستنباط وتعميم الأشكال الملائمة وفق الظروف الملموسة في كل مرحلة"[2].

عند دراسة ومناقشة ما احتواه البيان الأول للجبهة وما تضمنه النظام الداخلي في مؤتمرها السادس، نجد أنها بعد أن كانت تعتبر العمل المسلح هو الطريق الوحيد لسحق كافة أشكال العدوان الصهيوني، يلاحظ تقديم أشكال النضال السياسية والفكرية والاقتصادية وغيرها من الوسائل السلمية، على العمل والكفاح المسلح، وإن آمنت الجبهة منذ تأسيسها بضرورة العمل الجماهيري في معركة التحرير، فإن هذا الإيمان كان ينطلق من دورها في العمل المسلح، وليس من حيث المقاومة الشعبية.

تؤكد الجبهة الشعبية على أهمية المقاومة الشعبية، بضرورة المشاركة بالمسيرات الجماهيرية والمقاطعة الاقتصادية للمنتجات الإسرائيلية التي كان للجبهة دور فاعل ورئيس فيها، خاصة بعد توقيع اتفاق أوسلو وقيام السلطة الوطنية، باعتبارها مقاومة شعبية وجماهيرية وليست مقاومة سلمية أو

---

[1] للمزيد راجع.**البيان التأسيسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بتاريخ 1967/12/11**. استرجع بتاريخ 2009/3/22.
http://www.pflp.ps

[2] الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، **النظام الداخلي، المؤتمر الوطني السادس، تموز 2000**.(استرجعت بتاريخ 2009/3/11).
http://www.pflp.ps

لاعنيفة، فطبيعة الاحتلال الاستيطانية والتوسعية والاحلالية هي التي تحدد طبيعة المقاومة وأدواتها وأساليبها[1].

عرفت الجبهة الشعبية بسياستها الرافضة للنهج الذي اختطته قيادة حركة فتح المهيمنة على منظمة التحرير حيال مشاريع التسوية، واستمرار هذا الرفض بعد توقيع اتفاقات أوسلو حيث وقفت الجبهة موقفا معارضاً لهذه الاتفاقات، إلا أن ذلك اقترن بتعاون فعلي محدود مع السلطة على أرض الواقع. خاصة بعد عودة أمينها العام أبو على مصطفى، الذي اغتالته قوات الاحتلال في صيف عام 2002 إلى الضفة الغربية[2].

ت- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:

تأسست الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في 1969/2/22 في سياق الانتكاسات الكبرى التي مني بها المشروع القومي العربي بعد حرب حزيران عام 1967، وما كشفته عن مأزق برنامجها، وعمق أزمة الحركة القومية بمختلف تشكيلاتها، فقدمت الجبهة نفسها عند التأسيس كجبهة يسارية متحدة ودعت في وقت مبكر لإقامة تحالف ديمقراطي ثوري[3]. ورغم تبني الجبهة الديمقراطية الكفاح المسلح وممارسته ضد الأهداف الإسرائيلية، فقد اتجهت الجبهة في وقت مبكر(1973) من تأسيسها نحو صياغة برنامج "حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967 بما فيها القدس العاصمة"[4]. البرنامج المرحلي وهو ما يمثل إعادة صياغة الفكر

---

[1] **مقابلة أجراها الباحث** مع السيدة خالدة جرار، عضو المجلس التشريعي عن قائمة أبو على مصطفى. بتاريخ 2009/3/12. رام الله.

[2] نفس المصدر السابق.

[3] (د.ا)." **بطاقة تعريف بالجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين**". مجلة الحوار المتمدن. ع 24. 2002/1/5. (نسخة الكترونية) http://www.ahewar.org

[4] نفس المصدر السابق.

السياسي الفلسطيني المتمحور حتى ذلك الوقت في الرفض لأي تسوية تنقص من حق الشعب الفلسطيني في أرضه وتقرير مصيره. فقد حدد النظام الداخلي للجبهة هدفها بإقامة "دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة على الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس حتى حدود الرابع من حزيران 1967، وضمان حق العودة للاجئين إلى ديارهم.. وفي سياق الكفاح من أجل هذا الهدف الوطني التحرري تناضل الجبهة من أجل تعميق الديمقراطية واحترام التعددية في المجتمع والسلطة.."[1].

رفعت الجبهة شعار (الدولة الديمقراطية الشعبية)[*2]، لتعبر في ذلك، أنه إلى جانب المسألة الوطنية الفلسطينية ثمة مسألة يهودية لا مناص من معالجتها إذا أريد التوصل إلى حل ديمقراطي للصراع. ولكن هذا الاعتراف بحسب أدبيات الجبهة كان مصحوباً بالتشديد على أن حل هذه المسألة يمر عبر التحرر من المشروع الصهيوني والتعايش المشترك مع الفلسطينيين العرب على أساس المساواة في ظل الدولة الديمقراطية الشعبية التي ستقوم على أنقاض دولة إسرائيل وبعد إلحاق الهزيمة الشاملة بالمشروع الصهيوني، من خلال حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد على امتداد الأرض الفلسطينية[3].

---

[1] للمزيد راجع سلسلة كتاب المسار. **المسار 2**. " العناصر الرئيسية للنظام الداخلي وفي المسألة التنظيمية" 2007/2/22. ص 12.

* الدولة الديمقراطية الشعبية، تقوم على تبني النظام الاشتراكي والأصل في الديمقراطية الشعبية أنها تهدف إلى تحقيق ديمقراطية الشعب الحقيقي، الشعب الكادح، وتحرير المواطن من الاستغلال بكافة صوره، وهو تعبير استعملته الأحزاب الشيوعية للتدليل على الأنظمة السياسية الجديدة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا الشرقية، وقد استخدمته أيضا بعض الدول الاشتراكية والتقدمية في العالم الثالث. أما الدولة الديمقراطية، فهي نظام سياسي اجتماعي يقيم العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة وفق مبدأ المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة، وأساس هذه النظرية المبدأ القائل بأن الشعب صاحب السيادة ومصدر الشرعية، " حكم الشعب لصالح الشعب بواسطة الشعب". للمزيد انظر، علي، عبد الله سليمان. 2009/4/6. **الديمقراطية الشعبية واقتصاد السوق**، .http://all4syria.info وكذلك، ألكيالي، عبد الوهاب. 1994. **الموسوعة السياسية الجزء الثاني**،.بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ص 750-751.

[3] للمزيد راجع سلسلة كتاب المسار. المسار 1. " الجبهة الديمقراطية.. النشأة والمسار" 2008/2/22. ص 15-16.

في التقرير السياسي الذي خلصت إليه اجتماعات المؤتمر الوطني العام الخامس للجبهة تؤكد الجبهة موقفها الرافض للحلول الجزئية والانتقالية المطروحة من قبل الحكومات الإسرائيلية، مؤكدة على حق العودة للاجئين الفلسطينيين مؤكدة على أهمية "مواصلة النضال ومقاومة الاحتلال والاستيطان، والدفاع عن القدس عاصمة فلسطين والشعب الفلسطيني"[1]. كما تؤكد الجبهة على حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال وممارساته بكل أشكال النضال بما في ذلك المقاومة المسلحة، وضرورة حماية سلاح المقاومة، وتوفير متطلبات الصمود والثبات في مواجهة الاحتلال والاستيطان[2]، خاصة لتلك المناطق والتجمعات السكانية المهددة بالمصادرة والتي هي على تماس ومواجهة مباشرة لبناء جدار الفصل، بتوفير الدعم المادي وإعطائها الأولوية في مشاريع البنية التحتية ودعم المشاريع الإنتاجية الصغيرة وتوفير مقومات التعليم والصحة وغيرها...[3]

ث- حزب الشعب الفلسطيني:

حزب الشعب الفلسطيني هو حزب اشتراكي ويشكل امتداداً لتاريخ الحركة الشيوعية في فلسطين، فهو يستند إلى المادية الجدلية، ويسترشد بالفكر الماركسي والاشتراكي، وخبرة الشعب الفلسطيني الكفاحية والنضالية التي راكمها منذ عشرينيات القرن الماضي[4]، ويعمل الحزب من أجل تأمين حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات

---

[1] للمزيد راجع. **التقرير السياسي للمؤتمر الوطني العام الخامس للجبهة الديمقراطية**. وثائق (2) (من أواخر شباط إلى أواخر آب 2007).

[2] للمزيد راجع. **البلاغ الختامي الصادر عن أعمال المؤتمر الوطني الخامس للجبهة الديمقراطية**. 2007/8/29. الحوار المتمدن. استرجعت بتاريخ 2009/3/22

http://www.ahewar.org

[3] **مقابلة خاصة أجراها الباحث مع السيد قيس عبد الكريم**، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، والنائب في المجلس التشريعي، عن قائمة البديل، 2009/5/14. رام الله.

[4] للمزيد انظر. **اليسار طريقنا نحو العدالة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية**. النظام الداخلي لحزب الشعب الفلسطيني. الباب الثاني المادة الثانية فقرة 2. ص 61.

السيادة، على كامل الأرض المحتلة منذ الخامس من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية[1]، فكان حزب الشعب من أوائل القوى الفلسطينية التي دعت لمبدأ حل الدولتين والقبول بقرار التقسيم في العام 1947 بصفته أسوأ حل لأعدل قضية، مع حدوث ما حدث من نكبة في العام 1948[2].

يرى الحزب أن الكفاح الشعبي والجماهيري، والمقاومة الشعبية، تتقدم بامتياز على المسعى الحثيث لاقتصار نضال الشعب الفلسطيني وتركيزه في المظهر الراهن للمقاومة المسلحة، لذلك ينبغي إعادة الاعتبار، وحشد القوى من أجل اعتماد وتوسيع ممارسة أسلوب المقاومة الشعبية[3]. فالحزب يؤمن بضرورة الانسجام بين طبيعة البرنامج الوطني الفلسطيني القائم على الشرعية الدولية، وبين الأشكال والوسائل الكفاحية الملائمة لتحقيقه، ويرى في الانتفاضة والمقاومة الشعبية الشكل الأنسب لكفاح الشعب الفلسطيني، وذلك في إطار حق الشعب الفلسطيني المشروع بالنضال بكافة الأشكال ضد الاحتلال كما أقرته الشرعية الدولية والقانون الدولي[4]. ويعتبر الحزب كل الأشكال الأخرى المشروعة، بما فيها المقاومة المسلحة، سندا ورديفا للمقاومة الشعبية وليس بديلاً عنهما[5]. وبهذا فالحزب يتبنى المقاومة الشعبية والعمل الجماهيري كإستراتيجية عمل ومقاومة في معركة التحرير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967.

---

[1] نفس المصدر السابق. ص3.

[2] **مقابلة خاصة أجراها الباحث مع السيد بسام الصالحي**، الأمين العام لحزب الشعب، النائب عن كتلة البديل. 2009/5/28. رام الله.

[3] للمزيد راجع. **المؤتمر الرابع لحزب الشعب الفلسطيني.6-2008/3/8** "البيان الختامي الصادر عن المؤتمر الرابع لحزب الشعب الفلسطيني".ص 194.

[4]. للمزيد انظر. اليسار طريقنا نحو العدالة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. مصدر سبق ذكره.ص 8.

[5] للمزيد انظر، **تقرير اللجنة المركزية لحزب الشعب، المقدم للمؤتمر العام الرابع للحزب.** 6-2008/3/8.

ج- الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا":

عقد المؤتمر التأسيسي للحزب في شهر أيلول من عام 1991، اثر الخلاف السياسي والفكري والتنظيمي الذي وقع في دورة اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين المنعقدة في الجزائر ما بين 15 شباط و3 آذار من العام 1990، وعلى ضوء ذلك فقد تم صياغة البرنامج السياسي والنظام الداخلي للحزب، بما يستجيب للمهمات التي طرحتها الانتفاضة الأولى، ويؤمن الحزب بالعمل السياسي والجماهيري استجابة للحاجة التي أملتها مرحلة ما بعد مؤتمر مدريد، وبالتوصل لاتفاق أوسلو (إعلان المبادئ) بين منظمة التحرير وإسرائيل يعتقد الحزب أن القضية الفلسطينية قد دخلت مرحلة تاريخية جديدة، وتم فتح الطريق لإيجاد تسوية سلمية للقضية الفلسطينية، ولتحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة ولإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. ويؤكد الحزب أن تطوير أشكال الفعل الجماهيري المنظم وأساليبه التي تشرك أوسع فئات المجتمع في النضال الوطني والديمقراطي والاجتماعي، هو طريق توفير الشروط التي تمكن الشعب الفلسطيني من تحقيق أهدافه في التحرر والعودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وإنهاء الاحتلال والاستيطان للأراضي الفلسطينية منذ العام 1967[1].

ح- المبادرة الوطنية الفلسطينية:

هي حركة سياسية اجتماعية، تأسست بتاريخ 2002/6/17، وتسعى لحرية واستقلال الشعب الفلسطيني وازدهاره وإسناد صموده[2]، من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس وضمن حدود الرابع من حزيران عام 1967، وتتمسك المبادرة بحق اللاجئين بالعودة وإسقاط مشروع الدولة

---

[1] "فدا" الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني.2000.**البرنامج العام والنظام الداخلي**.(استرجعت بتاريخ 2009/3/22) http://www.fida.ps

[2] المبادرة الوطنية الفلسطينية.2006. معاً نستطيع أن نغير.. وسنغير. " برشور".

المؤقتة وجدار الفصل العنصري، وتعمل من أجل استنهاض حركة تضامن شعبي عربي ودولي مع الشعب الفلسطيني[1].

برغم عدم تبني المبادرة الوطنية الكفاح المسلح ، إلا أنها تؤمن بأحقية الشعب الفلسطيني باستخدامه في مقاومته للاحتلال والوجود الإسرائيلي على أرضه، كما تؤمن المبادرة بأن المقاومة الشعبية هي الخيار الأنسب والأفضل في هذه المرحلة من مراحل المقاومة الوطنية الفلسطينية، فالهدف الاستراتيجي للنضال الفلسطيني يجب أن يكون " جعل تكلفة الاحتلال الإسرائيلي متصاعد إلى درجة لا يمكن احتمالها"[2]، وتسعى المبادرة إلى تعزيز الصمود الوطني الفلسطيني، من خلال تلبية احتياجات الصمود والثبات على الأرض المتأتي من دعم القطاعات التعليمية والصحية والزراعية، كما تؤمن المبادرة بإمكانية بناء وتعزيز حركة التضامن الدولية، وحركة فرض العقوبات على إسرائيل[3].

يرى الأمين العام للمبادرة أن المقاومة اللاعنيفة – والتي يميل لتسميتها بالمقاومة الشعبية – هي الشكل الأمثل للمقاومة بحيث لا تقتصر على شكل معين ، والعمل على إشراك جميع فئات الشعب وعناصر المجتمع، ويؤكد أن مقاطعة المنتجات والسلع الإسرائيلية تمثل النموذج الأفضل لهذه المقاومة، فهي تؤذي الاقتصاد الإسرائيلي في الوقت الذي تعمل على ايجاد فرص عمل في السوق المحلي الفلسطيني، وبالتالي فهي تعزز من صمود الشعب الفلسطيني على أرضه وفي أرضه.

---

[1] البرنامج الانتخابي للمبادرة الوطنية الفلسطينية.2006.

[2] البرغوثي، مصطفى.2009. فلسطين على مفترق طرق: خيار أم خيارات.المبادرة الوطنية الفلسطينية. رام الله . ص 20-21.

[3] مقابلة خاصة أجراها الباحث مع د. مصطفى البرغوثي. أمين عام المبادرة الوطنية الفلسطينية. 2009/12/6. رام الله.

3. فصائل وقوى العمل الإسلامي

أ- حركة المقاومة الإسلامية حماس:

وزعت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" بيانها التأسيسي في 15 كانون الأول من عام 1987، وترى الحركة في نفسها أنها امتداد لحركة الإخوان المسلمين التي تعود جذورها إلى عشرينيات القرن الماضي، فالتطورات السياسية للقضية الفلسطينية وما آلت إليه حتى نهاية عام 1987، كانت من عوامل ودوافع تأسيس الحركة، التي ترى أن برنامج الثورة الفلسطينية الذي تجمع وتبلور في منظمة التحرير الفلسطينية تعرض في الثمانينات إلى سلسلة انتكاسات داخلية وخارجية عملت على إضعاف وخلخلة رؤيته. وتعتقد الحركة "أن الصراع في فلسطين صراع وجود فهو صراع حضاري مصيري لا يمكن إنهاؤه إلا بزوال سببه، وهو الاستيطان الصهيوني في فلسطين واغتصاب أرضها وتهجير سكانها"[1]، فقد كانت آخر الكلمات في بيان الحركة الاول بعد اندلاع الانتفاضة واضحة صريحة في تحديد طبيعة الصراع مع دولة الاحتلال، حيث يتوجه الخطاب إلى الاحتلال ويقول :" معركتنا معكم معركة عقيدة ووجود وحياة"[2].

ترى الحركة أن خير طريقة لإدارة الصراع مع (العدو الصهيوني) هي حشد طاقات الشعب الفلسطيني، لحمل راية الجهاد والكفاح ضد الوجود الصهيوني في فلسطين بكل السبل الممكنة، وإبقاء جذوة الصراع مشتعلة، لحين استكمال شروط حسم المعركة مع العدو من نهوض الأمة العربية

---

[1] للمزيد راجع " **الصراع مع الصهيونية في فكر حماس** ". المركز الفلسطيني للإعلام. (استرجعت بتاريخ 2009/3/23) http://www.palestine-info.

[2] أبو العمرين، خالد.2002. **حركة المقاومة الاسلامية في فلسطين حماس جذورها– نشأتها – فكرها السياسي**. القاهرة: مركز الحضارة العربية.ص 321.

والإسلامية، واستكمال أسباب القوة وحشد طاقاتها وإمكاناتها، وتوحيد إرادتها وقرارها السياسي[1]. فالعمل العسكري يشكل الوسيلة الإستراتيجية لدى الحركة من أجل مواجهة الاحتلال وأطماعه التوسعية، منطلقة في ذلك من قاعدة أن فلسطين أرض وقف إسلامي، ومن واجب المسلمين الجهاد من أجل استرجاعها وتحريرها من المحتل. وهذا ما تؤكده المادة الحادية عشرة من النظام الأساسي للحركة.

تهدف الحركة إلى منازلة الباطل ودحره، ليسود الحق، وتعود الأوطان، وفي ذلك رفض للمبادرات والحلول السلمية والمؤتمرات الدولية لحل القضية الفلسطينية، لما تمثله من تعارض مع عقيدة الحركة الدينية، وتؤكد الحركة على أن لا حل للقضية الفلسطينية إلا بالجهاد[*]، فالجهاد فرض عين على كل مسلم، وتؤمن الحركة بدور العلماء ورجال التربية والتعليم والإعلاميين والصحفيين والكّتاب والشعراء والفنانين الملتزمين في التوعية ونشر روح المقاومة والرفض للاحتلال [2].

في تطور لاحق اعتبرت الحركة مشاركتها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في العام 2006، إسناداً ودعماً لبرنامج المقاومة والانتفاضة الذي ارتضاه الشعب الفلسطيني خيارا استراتيجيا لإنهاء الاحتلال مؤكدة على حق الشعب الفلسطيني في استخدام كافة الوسائل بما في ذلك المقاومة المسلحة، وكذلك شددت على أهمية حماية المقاومة وتفعيل دورها في مقاومة الاحتلال وبناء جدار الفصل العنصري بكل السبل الممكنة بما فيها المؤسسات والمحاكم الدولية[3]، وهو ما اعتبرته تقارير

---

[1] للمزيد راجع " **نبذة عن حركة حماس**" المركز الفلسطيني للإعلام. (استرجعت بتاريخ 2009/3/25)
http://www.palestine-info.

[*] المقصود بالجهاد : أي القتال في سبيل الله، وتعريف الجهاد عند الفقهاء هو :- بذل الجهد والطاقة والمشقة للقتال في سبيل الله، للمزيد راجع فقه الجهاد وحكمه في الاسلام http://www.jehadakmatlooob.com، لقولة تعال " **انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون** } (**التوبة**:**41**)

[2] للمزيد راجع. **ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس. 1988/8/18**. المواد الثالثة عشر والخامسة عشر التاسعة عشر.

[3] **البرنامج الانتخابي لحركة المقاومة الإسلامية** " قائمة التغيير والإصلاح" حماس.2006/1/14.

إعلامية غربية تناقضا مع ميثاق الحركة الصادر في العام 1988، وتراجعاً كبيراً في مواقف الحركة لخلوه من الدعوة الصريحة لتدمير إسرائيل، وإقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني (من النهر إلى البحر)، فقد اكتفى البرنامج بالإشارة إلى دحر الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس. وتعلل الحركة ذلك بأن البرنامج يعبر عن رؤية الحركة لمرحلة هي أربع سنوات(المدة الدستورية للمجلس التشريعي) فيما الميثاق يعبر عن الموقف الاستراتيجي للحركة[1].

بعد فوز حركة حماس في غالبية مقاعد المجلس التشريعي، وتشكيلها للحكومة، فقد أكد برنامج عملها المقدم للمجلس التشريعي على حماية حق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه في مواجهة الاحتلال، وإزالة المستوطنات، وجدار الفصل العنصري، ومواصلة نضاله من أجل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، ورفض الحلول الجزئية والحدود المؤقتة وسياسة الأمر الواقع...[2] دونما الإشارة إلى حدود هذه الدولة، ودحر الاحتلال وإنهائه عن كل أو جزء من أرض فلسطين. ويتابع البيان الوزاري للحكومة العاشرة بأن "الحكومة ستتعامل مع الاتفاقيات التي وقعتها م.ت.ف والسلطة الوطنية بمسؤولية وطنية عالية، وبما يخدم مصالح شعبنا وحقوقه الثابتة. كما أن الحكومة وبوزاراتها المختصة سوف تراعي مصالح شعبنا ومتطلباته وآليات حركة الحياة ذات التماس بالاحتلال، وذلك في كافة النواحي الاقتصادية والتجارية والصحية والعمالية. كما أن الحكومة ستتعامل مع القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية بمسؤولية وطنية وبما يخدم حقوق شعبنا وثوابته الوطنية"[3] فحركة حماس بهذا التوجه تذهب أبعد مما جاء في برنامجها الانتخابي للمجلس التشريعي،

---

[1] عطا الله، علاء. " **برنامج حماس الانتخابي بدون " تدمير إسرائيل**" إسلام أون لاين..2006/1/14 (استرجعت بتاريخ 2009/3/25)
http://www.islamonline.net

[2] للمزيد راجع. **البيان الوزاري للحكومة العاشرة**. المقدم للمجلس التشريعي بتاريخ 2006/3/27 لنيل ثقته.

[3] نفس المصدر السابق.

فهي بعد الرفض المطلق لكل الحلول والمبادرات الدولية، ستتعامل بروح من المسؤولية والواقعية السياسية، كما أنها ستتعامل مع دولة الاحتلال فيما يتعلق بالحياة اليومية للشعب الفلسطيني. ومع الاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية مع إسرائيل، بروح وطنية عالية.

في واقع الأمر فإن حركة حماس ما زالت تؤمن بالعمل المسلح (الجهاد) باعتباره فرضاً على كل مسلم، كما تؤمن بالعمل الجماهيري من خلال مشاركتها في فعاليات الانتفاضة الأولى والثانية.

ب- حركة الجهاد الإسلامي:

كانت نشأت حركة الجهاد الإسلامي ثمرة حوار فكري وتدافع سياسي شهدته الحركة الإسلامية الفلسطينية أواخر السبعينات، نتيجة للحالة التي كانت تعيشها الحركة الإسلامية في ذلك الوقت من إهمال للقضية الفلسطينية كقضية مركزية للعالم الإسلامي والحالة التي عاشتها الحركة الوطنية من إهمال الجانب الإسلامي لقضية فلسطين وعزلها عنه[1].

انشقت حركة الجهاد عن جماعة الإخوان المسلمين بعد امتناعها عن مقاومة الاحتلال[2]، ويعتبر العام 1980 التاريخ الرسمي لتأسيس الحركة، وتستمد حركة الجهاد الإسلامي فكرها الإيديولوجي والسياسي من التراث الإسلامي بوجه عام، كما تأثرت الحركة بفكر حسن البنا وسيد قطب، والتوجهات النضالية للشيخ عزالدين القسام، بالإضافة لما تمثله الثورة الإسلامية في إيران وزعيمها الخميني من أهمية خاصة للحركة[3]، فهي التنظيم الفلسطيني الأكثر قرباً من النظام الإيراني حتى اليوم، وتحظى بدعم لا متناهٍ منه.

---

[1] حركة الجهاد الإسلامي. **نشأة الحركة**. إسلام أون لاين نت. (استرجعت بتاريخ 2009/3/22)
http://www.islamonline.net

[2] هلال، جميل.2006.**التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية**... رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.ص 51.

[3] قديح، عمار محمود. **عبد العزيز عودة إلى اين**..؟!! وكالة قدس نت للإنباء.(استرجعت بتاريخ 2009/3/23)

حركة الجهاد تنطلق في ثوابتها ومرتكزاتها الفكرية من أن فلسطين أرض إسلامية، والجهاد لتحرير فلسطين واجب شرعي وفرض عين، على أهل فلسطين، ولا يجوز الاعتراف والصلح والمفاوضات مع الكيان الغاصب، والاتفاقات والمعاهدات المبرمة مع الاحتلال باطلة وغير شرعية، فالجهاد المسلح هو الطريق الوحيد لدفع العدوان، والصراع مع الكيان الصهيوني ليس صراع حدود، بل هو صراع وجود، فالسلام العادل هو الذي يعيد كامل فلسطين لأهلها[1].

ترفع الحركة شعار، الإسلام والجهاد وفلسطين، الإسلام كمنطلق والجهاد كوسيلة وفلسطين كهدف للتحرير. فالحركة تلتزم بالإسلام عقيدة وشريعة ونظاماً للحياة، ومرجعاً أساسياً في صياغة برنامج العمل الإسلامي للتعبئة والمواجهة. وفلسطين من النهر إلى البحر أرض إسلامية عربية يحرم شرعا التفريط في أي شبر منها، وتهدف الحركة من جهادها المسلح إلى تحرير كامل فلسطين وتصفية الكيان الصهيوني، من خلال تعبئة الجماهير الفلسطينية وإعدادها إعداداً جهادياً، وعسكرياً وسياسياً، بكافة الوسائل التعليمية والتنظيمية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية[2]، فالحركة تؤمن بالعمل الجماهيري والشعبي وبعض مظاهر العمل اللاعنيف الذي يخدم الوسيلة الأساسية في عملية التحرير وهي الجهاد المسلح.

---

[1] **الثوابت والمرتكزات التي ترتكز عليها حركة الجهاد الإسلامي**. ملتقى الشهيد الخالد ياسر عرفات.(استرجعت بتاريخ 209/3/25)
http://www.qudesnet.com/arabic/news.php

[2] للمزيد راجع. **المبادئ العامة والأهداف لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين**. مجلة الابتسامة. السنة الثالثة. نسخة الكترونية.
http://fatehforums.com/showthread.php
http://www.ibtesama,com

4. موقف السلطة الوطنية الفلسطينية من المقاومة السلمية:

منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994 آمنت السلطة بنهج المفاوضات كحل أمثل لإنهاء الاحتلال، فعُقدت العديد من جولات التفاوض برعاية أمريكية ودولية، أو من خلال لقاءات لجان التفاوض الفلسطينية الإسرائيلية المباشرة في القدس وغيرها، ولم يكن الموقف الرسمي للسلطة الوطنية من المقاومة الشعبية السلمية كما هو عليه اليوم، فبعد فشل كل جهود التسوية والتفاوض مع الجانب الإسرائيلي، والتي وصفها رئيس السلطة محمود عباس بالمفاوضات العبثية، والاستمرار في مصادرة الأراضي وبناء جدار الفصل من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، أخذ الموقف الرسمي للسلطة يتحول لصالح المقاومة السلمية، فقد عبر عن ذلك قرار المجلس التشريعي رقم (9/1/815) 2005 باعتبار جميع القرى الفلسطينية المتضررة من الجدار قرى منكوبة والطلب من الحكومة "الاستمرار بالتحرك وتجميع جميع الإمكانيات للقيام بحملة دولية تسير باتجاه إلزام إسرائيل بتطبيق قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالاستيطان وإلزام إسرائيل بتطبيق وتنفيذ قرارات محكمة العدل الدولية " لاهاي"، لوقف بناء الجدار والعمل على هدمه وإعادة الأراضي لأصحابها الفلسطينيين وتعويضهم عما لحق بهم من خسائر وإضرار"[1] وكذلك موقف كل من رئيس السلطة الوطنية محمود عباس ورئيس الوزراء سلام فياض، في أكثر من مناسبة.

في مؤتمر بلعين الدولي الثالث للمقاومة الشعبية السلمية، المنعقد بتاريخ 4-2008/6/7، أكد رئيس الوزراء على أهمية دعم تجربة المقاومة الشعبية في فلسطين وتعزيزها وتعميمها لمواجهة الإجراءات الإسرائيلية المتواصلة بحق الشعب الفلسطيني ومقدراته الوطنية. كما أكد رئيس ديوان الرئاسة

---

[1] قرار **رقم (9/1/815) المجلس التشريعي الفلسطيني** المنعقد في مدينتي رام الله وغزة يوم الثلاثاء الموافق 2005/2/8.

الفلسطينية رفيق الحسني على أهمية العمل الشعبي وابتكار الوسائل والأساليب الجديدة في مواجهة سياسة الاحتلال، وفي إشارة لدعم المقاومة الشعبية السلمية، أكد الحسيني على أن طريق تحرير القدس وتدمير الجدار وإزالة الاستيطان وتحرير الأسرى من السجون الإسرائيلية، وتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني التي كفلتها الشرعية الدولية، يمر عبر بلعين[1].

في مؤتمر بلعين الدولي الرابع المنعقد في الفترة 22-2009/4/24، أكد رئيس الوزراء الموقف ذاته، ففي كلمته أمام المؤتمر وأهالي بلعين قال " إن ما تقدمونه من نموذج، إنما يمثل رواية شعب مصمم على التمسك بأرضه، وعدالة قضيته، وكفاحه المشروع الذي يمّكن من استعادة تجنيد وحشد الدعم الدولي لحقوقه الوطنية، بل والتأثير على الرأي العام، بما في ذلك داخل إسرائيل، فمن حق شعبنا، بل واجبه الوطني، التعبير عن رفضه للاحتلال وممارساته، وحماية أرضه وحقه في الحياة والحرية، والعيش بأمن وسلام وكرامة، أسوة ببقية شعوب العالم"[2].

[1] من **البيان الختامي لمؤتمر بلعين الدولي الثالث للمقاومة الشعبية السلمية2008/6/7**. منشورات اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار في قرية بلعين.
[2] صحيفة القدس. 2009/4/23. العدد 14255.

المبحث الثالث: أساليب وأدوات اللاعنف والنجاحات والإخفاقات في التجربة الفلسطينية:

أولاً: الأساليب والأدوات:

استخدم الشعب الفلسطيني مختلف أشكال المقاومة السلمية واللاعنيفة في مسيرة نضاله الطويلة ضد الاحتلال الإسرائيلي وحكومة الانتداب البريطاني على فلسطين، غير أن هذا الاستخدام لم يكن في حالة من التنظيم والتحديد للعمل اللاعنيف، فكان في مجمله عشوائياً وغير منظم، يأتي في إطار ردود الأفعال على ممارسات الاحتلال، وغالباً ما كان يتخللها أحداث عنف، أو أنها كانت تأتي كتحركات شعبية مساندة للعمل والكفاح المسلح، فمنذ إضراب عام 1936، وحتى عام 1987، حين انفجرت الانتفاضة الفلسطينية الأولى، لم تكن المقاومة الشعبية واللاعنيفة في فلسطين تأخذ شكل وإطار المقاومة المنظمة ومحددة الأهداف والوسائل.

لقد أدركت أجهزة الأمن والحكومة الإسرائيلية، مخاطر المقاومة اللاعنيفة التي دعا إليها مبارك عوض* في العام 1983، قبل أن تدرك حركة المقاومة الفلسطينية أهميتها ومدى تأثيرها في مجريات العمل الوطني الفلسطيني، فقد جاء في دراسة ل " زئيف شيف و أهود يعاري" (في الوقت الذي كانت تناقش فيه أجهزة الأمن الإسرائيلية اتخاذ قرار نهائي بحظر نشاط مبارك عوض، فقد استهتر الناطقون البارزون لمنظمة فتح في المناطق بمبارك عوض، وتنكروا له وأبعدوه عن الاجتماعات التي عقدوها ووجهوا إليه التهديدات مرة أو مرتين)[1]. ويؤكد مبارك عوض على ذلك بقوله ".. فقد رفضت كلٌّ من

---

* مبارك عوض، هو طبيب نفساني فلسطيني، وناشط اللاعنفي، ولد في القدس عام 1943. وهو حاليا رئيس حركة اللاعنف الدولية ومقرها في واشنطن العاصمة، أسس في العام 1982 مركز لدراسات اللاعنف في فلسطين، طردته إسرائيل إلى الولايات المتحدة الأمريكية، اثر نشاطه في الوسط الشبابي الفلسطيني. قام بترجمة العديد من الكتب التي تتحدث عن تجربة الهند والمقاومة اللاعنيفة هناك.

http://translate.googleusercontent.com

[1] زئيف، شيف. و اهود يعاري. 1990. **انتفاضة**. ترجمة دافيد سجيف. القدس وتل ابيب. دار شوكن للنشر. ص 283

الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية فكرة اللاعنف هذه في البداية، لكن لأسباب مختلفة : فالإسرائيليون شعروا بالتهديد من التأثير الذي يمكن أن تُحدثه المقاومة اللاعنيفة. ومن ناحية أخرى، اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية هذه الحركة تحدياً لمكانتها المهيمنة ولخطابها الذي يمجد البندقية والكفاح المسلح، حيث لم تتم استشارتها حول الأساليب التي تمكن المقاومة من إيجاد مكان لها دون اللجوء إلى العمل المسلح"[1].

بعد اندلاع الانتفاضة الشعبية في العام 1987 أخذ الشعب الفلسطيني منحاً آخر في تعامله مع واقع الاحتلال ورفضه للسيطرة العسكرية الإسرائيلية، فالتزمت مختلف قطاعات وفئات الشعب بتعليمات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة وبرامجها النضالية اليومية.

فيما يلي ستعمد الدراسة لمناقشة ودراسة هذه الأساليب والأدوات، ومقارنتها بذات الأساليب والأدوات في التجارب الدولية، التي تم دراستها في المبحث الثاني من الفصل السابق.

1- الأساليب والإشكال الرمزية للاحتجاج بلا عنف:

مارس الشعب الفلسطيني هذا النوع من الأساليب والأشكال الرمزية بشكل واسع، فمنذ تلمسه مخاطر وأطماع الحركة الصهيونية في فلسطين، وبعد صدور وعد بلفور في العام 1917، أعلن الشعب الفلسطيني رفضه لهذا الوعد، ودعا إلى مقاومة تنفيذه بكل والوسائل التي كان منها:

أ- **تحرير العرائض والبيانات**، بذات الوسيلة التي بدأ فيها غاندي التعبير عن رفضه لاضطهاد الهنود والأفارقة في جنوب أفريقيا، والنرويجيون والمصريون للنازية الألمانية والاحتلال الإنجليزي لبلادهم، عبر الفلسطينيون عن رفضهم للهجرة اليهودية والأطماع الصهيونية في فلسطين، فمنذ أن تحسس

[1] عوض، مبارك. **قصة من قصص النضال اللاعنفي**. (استرجعت بتاريخ 2009/5/25)

الفلسطينيون مخاطر الحركة الصهيونية بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، واثر تزايد الهجرة اليهودية إلى فلسطين والاستيطان فيها، خاصة من قبل اليهود الروس والألمان، فقد أرسل وجهاء مدينة القدس بتاريخ 1891/4/24عريضة إلى الآستانة، يرفضون فيها الاستيطان اليهودي ويطالبون تحريم إدخال اليهود إلى فلسطين، ومنع تملكهم للأراضي[1].

كما أثار النائبان شكري العسلي – نائب عن دمشق– وروحي الخالدي – عن فلسطين – في العام 1911 في مجلس المبعوثان– البرلمان العثماني– قضية النشاط الاستيطاني الصهيوني في فلسطين والتحذير من مخاطره، ومع اشتداد الهجرة الصهيونية إلى فلسطين في أعقاب وعد بلفور، عقد المندوبون الفلسطينيون في المؤتمر السوري العام مؤتمراً لهم في دمشق، بتاريخ 1920/2/27 رفضوا فيه الوطن القومي اليهودي، واعتبروا الصهيونية خطراً على البلاد، كما عقد القوميون الفلسطينيون بتاريخ 1920/12/14 مؤتمراً وطنياً في حيفا، فأصدروا بياناً يعبر عن رفضهم لوعد بلفور، وطالبوا بوقف الهجرة اليهودية، وإنشاء حكومة وطنية في فلسطين[2].

في العام 1932 وبعد الإعلان عن تأسيس حزب الاستقلال، عبر الحزب عن رفضه للانتداب البريطاني، فقد جاء في بيان الحزب الصادر عن اجتماع نابلس " أن المجتمعين يعتبرون الاستعمار الانجليزي أساس البلايا وسبب الرزايا"، وفي مجمل رده على بيان المندوب السامي الذي ألقاه أمام لجنة الانتدابات في جنيف عام 1932، فقد سجل الحزب " رفضه الانتداب ووعد بلفور، واعتبارهما وضعين غير مستندين إلى أي حق شرعي"[3]. كما تقدم زعماء الحركة القومية في فلسطين بمذكرة لمجلس العموم

---

[1] النشاش، عبد الهادي.1994. **الانتفاضة الفلسطينية الكبرى**. دمشق: دار الينابيع للطباعة والنشر والتوزيع. ص 32.

[2] النشاش، مصدر سبق ذكره. ص 36.

[3] عطية، علي سعود. 1991. **الانتفاضة المسيرة وأفاق المستقبل**. عمان: دار الكرمل.ص 140.

البريطاني بتاريخ 1935/11/25، يطالبون فيها وقف الهجرة اليهودية، ومنع بيع الأرض لليهود وإنشاء حكومة فلسطينية نيابية، غير أن مجلس العموم رفض تحقيق أي من هذه المطالب[1].

ب- الإعلام في المقاومة السلمية، وكما استخدم غاندي الصحافة للتعبير عن رفض الهنود في جنوب أفريقيا للقوانين وممارسات حكومة البيض بحقهم وتوعية الهنود هناك، عبرت صحيفة المنار في دمشق عام 1910 عن خطر الحركة الصهيونية والأطماع الاستعمارية لليهود، كما نشرت مجلة المفيد الدمشقية بتاريخ 1911/8/19 رسالة الشيخ سليمان التاجي، إلى الأمتين العربية والإسلامية، أوضح فيها خطر الحركة الصهيوني على فلسطين وشعبها العربي[2].

كما استغل الخميني الحوزات العلمية في بداية دعوته لمقاومة نظام الشاه، شن المجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين، حملة دعائية واسعة، من خلال المساجد وخطب الجمعة والحلقات الدينية والصحف ضد بيع الأراضي لليهود، فشكلت الأحزاب السياسية "صندوق الأمة" لشراء الأراضي وإنقاذها والحيلولة دون وقوعها في أيدي الحركة الصهيونية[3].

كما عمل البولونيون على إنشاء إذاعة سرية، أُنشئت إذاعة صوت العرب من القاهرة موجه خطاباتها للفلسطينيين ومقاومتهم للاحتلال الإسرائيلي، وفي وقت لاحق وبعد انطلاقة حركة فتح في العام 1965 تم إنشاء إذاعة (صوت الثورة الفلسطينية) في بيروت في العام 1968، كما أصدرت الثورة الفلسطينية ومن خلال تنظيماتها المختلفة مجلات عديدة منها فلسطيننا نداء الحياة، وصامد الاقتصادي، والبيادر السياسي ومجلة " فلسطين – ملحق المحرر" وصحيفة أخبار فلسطين والعاصفة

---

[1] النشاش، مصدر سبق ذكره. ص 42.

[2] النشاش، مصدر سبق ذكره. ص 33.

[3] عطية.مصدر سبق ذكره. ص 39.

وصوت الجماهير وغيرها[1]. كما صدر العديد من الصحف والمجلات الفلسطينية في القدس والتي أغلق معظمها، بسبب توجهاتها الوطنية وفضحها لسياسات وممارسات سلطات الاحتلال. ففي 1985/9/1 أُغلقت وكالة الدرب الصحفية، كما أُغلقت صحف الميثاق والعهد والجماهير بتاريخ 1986/12/18 إلى أجل غير مسمى، وكذلك أُغلقت صحيفة طريق الشرارة في القدس مع طبعتها في اللغة العبرية (ديرخ هنيتسوتست) بتاريخ 1987/2/18 وفي 1988/3/3 أغلقت وكالة فلسطين الصحفية نهائياً، ومنع الكثير من الصحف الكبرى مثل الشعب والفجر والقدس من الصدور مُدداً مختلفة[2].

ت- المسيرات والرموز الاحتجاجية، شهد العام 1920 أول تحرك شعبي وجماهيري ضد إجراءات سلطات الانتداب البريطاني والتنظيمات الصهيونية في فلسطين، نتيجة للممارسات التوسعية الصهيونية، والإجراءات الإنجليزية الهادفة إلى تثبيت أسس الوطن القومي اليهودي، ومع تزايد الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، تزايد استخدام الشعب الفلسطيني لهذا الأسلوب من المقاومة، فشهدت الأعوام التالية وحتى العام 1939 تحركات ومظاهرات حاشدة [3]. وبخلاف النهج الذي اتبعه غاندي في جنوب أفريقيا والهند، كانت هذه التحركات الجماهيرية والشعبية ما تلبث أن تتطور إلى عمل مسلح، كثورات يقوم عناصرها بعمليات محدودة ضد مراكز الشرطة الإنجليزية، والمستعمرات، والتجمعات اليهودية، ومصادمات مع دوريات الجيش البريطاني[4].

ما زال الشعب الفلسطيني يستخدم هذا النوع من أساليب المقاومة ومناهضة الاحتلال، فهو الأسلوب الأكثر تعبيراً والأكثر إشراكاً لمختلف فئات المجتمع والشعب، كما أنه الأكثر تعبيراً عن رفض

[1] كريم، محمد. 1995." **صحافة المقاومة الفلسطينية في الشتات**" صامد الاقتصادي، ع.102: 123- 153.

[2] شحادة، رجا.1988. **قانون المحتل : إسرائيل والضفة الغربية**. الكويت: جامعة الكويت. ص 216.

[3] طوالبة، حسن. 1990. **الانتفاضة سنة أولى: ملحمة الحجر وإعلان الدولة المستقلة**. عمان: دار الكرمل. ص 11.

[4] الشرع، صادق.1997. **حروبنا مع إسرائيل 1947- 1973 معارك خاسرة وانتصارات ضائعة**. عمان: دار الشروق.ص 17.

الاحتلال وممارساته اليومية. فكما في مصر والنرويج كانت الشعارات التي رفعها الفلسطينيون طوال سنوات مقاومتهم للاحتلال تؤكد على تحديهم وإصرارهم على نيل حقوقهم الوطنية والسياسية، وحق تقرير مصيرهم، فقد تجلت هذه الشعارات في سنوات الانتفاضة وما سبقها من هبات جماهيرية ومظاهرات شعبية مطالبة برحيل الاحتلال، وتحقيق الحرية والاستقلال، ويذكر تقرير الباحث الإسرائيلي "ميرون بنفنستي" أن الفترة الواقعة ما بين شهر نيسان / ابريل عام 1986 وشهر أيار/ مايو 1987 قد شهدت وقوع 3150 مسيرة وعملاً احتجاجياً[1]. كما استخدم الفلسطينيون الرموز النضالية كالجنازات الرمزية ورفع البوسترات والأعلام على أعمدة الكهرباء والهاتف، وفوق أسطح البلديات والمدارس، وإلصاق صوراً لبعض الرموز الوطنية كالرئيس الراحل أبو عمار على الجدران وفي الأماكن العامة [2]. فيما أصبحت الكوفية الفلسطينية رمزاً للمقاومة والنضال.

كما أبدع الصربيون في استخدام الرموز الاحتجاجية ضد حكم ميلوسوفتش، أبدع الفلسطينيون في استخدام أشكال رمزية مختلفة تعبر عن رفضهم للاحتلال والحكم العسكري الإسرائيلي وسياسة مصادرة الأراضي، ففي قرية بلعين وغيرها من القرى المهددة أراضيها بالمصادرة من خلال بناء جدار الفصل العنصري، لجأ الفلسطينيون في هذه القرى إلى استغلال رمزية شجرة الزيتون بتقيد أنفسهم بالأشجار المهددة بالمصادرة أو الاقتلاع، حيث تجلت فيها المقاومة الشعبية السلمية، والتي عبرت عن التصاق الإنسان الفلسطيني مع جذور تلك الشجرة، فقد كانت هذه الفعالية فاتحة الطريق للعديد من مثيلاتها من فعاليات أخرى مثل البراميل، والصناديق، والسجن، والمشانق، والتوابيت، والشواهد (شواهد

---

[1] أبو عمر، زياد. 1989. **الانتفاضة أسبابها وعوامل استمرارها**. القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية. ص10.

[2] طوالبة. مصدر سبق ذكره. ص 43-44.

القبور)، والأشرطة اللاصقة، والمرايا، والأفعى، والجسر الحديدي، والاسطوانة، والقبر الكبير، والعلم الفلسطيني الكبير، والأعلام الصغيرة الكثيرة، والميزان، والزوايا، والرايات السود... الخ[1].

عبرت معظم هذه الفعاليات عن إصرار الفلسطيني وتمسكه بأرضه، وعن الدمار الذي سيسببه الجدار للمواطنين، حيث أنه سيعمل على تحويل حياتهم إلى جحيم، فقد كانت جميعها تبين الإنسان الذي لا يملك سوى إرادته في الوقوف أمام الجرافات، مقابل ترسانة الأسلحة العسكرية الإسرائيلية، فالجنود مدججون بالأسلحة وكافة المعدات، وتبرز هنا المفارقة من خلال استخدام أبشع الوسائل واعنفها من قبل جيش الاحتلال، لقمع الفلاحين والمزارعين الفلسطينيين الذين يربطون أنفسهم مرة بأشجار الزيتون، وأخرى بزوايا الجدار، أو وضع أنفسهم في براميل مغلقة أمام الجرافات الإسرائيلية، رافعين رموز المشانق والتوابيت كرموز لاستعدادهم لدفع أرواحهم ثمناً ودفاعاً عن أرضهم ونيلاً لحريتهم[2].

كما دعت قيادة الانتفاضة إلى توسيع قاعدة المجابهة داعية إلى المزيد من تنظيم المسيرات، والتظاهرات الشعبية، وتواصل الاعتصامات الجماهيرية، وإقامة الصلوات في المساجد والكنائس تمهيدا لإضراب شامل يومي 7 و 1988/2/8 بمناسبة مرور شهرين على اندلاع الانتفاضة[3].

في سبيل قمع ووقف المسيرات والمظاهرات الاحتجاجية، لجأت قوات الاحتلال الإسرائيلي لاستخدام الرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع والرصاص الحي وفي أحيان كثيرة كانت تلجأ لاستخدام الطائرات المروحية لقذف القنابل الدخانية وقنابل الغاز المسّيل للدموع والرصاص الحي مما أدى لاستشهاد أكثر من 1679 مواطناً وإصابة الآلاف من المشاركين في المسيرات والتظاهرات

---

[1] من منشورات اللجنة الشعبية، **مؤتمر بلعين الدولي الثالث للمقاومة الشعبية**، 4-2008/6/6.

[2] **مقابلة أجراها الباحث مع عبد الله أبو رحمة**، رئيس اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار، بتاريخ 2009/5/3. بلعين – رام الله.

[3] (د.ا) **نداءات الانتفاضة" وثائق"** 1989..منظمة التحرير الفلسطينية، الإعلام الموحد. نداء القيادة الوطنية الموحدة رقم (6) 1988/2/13. ص 20.

الجماهيرية كما هدمت ما يزيد على 900 منزل لناشطين فلسطينيين ولأسباب أمنية[1]، كما استخدمت سلطات الاحتلال عمليات الاعتقال العشوائية وبشكل واسع وفرض الحصار العسكري إلى جانب العمل بنظام حظر التجول[2]، لفترات طويلة كما حدث في قباطية التي أغلقت 40 يوما ومخيم الجلزون لمدة 23 يوما، لم يكن يسمح الاحتلال بالتجول خلالها إلا ساعتين كل خمسة أيام[3]. كما عمدت سلطات الاحتلال إلى سياسة تكسير العظام (القبضة الحديدية) فكان نتيجة هذه السياسة ولغاية 1988/8/21 حوالي 920 حالة إعاقة مصابة إما بالشلل أو بتكسير عظام الأطراف[4].

ث- إحياء المناسبات الوطنية والدينية، حرصت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة الأولى (قاوم) على تجديد أنماط المقاومة طوال أيام الأسبوع، فلم يخل أي من بيانات الانتفاضة الثلاثين من تحديد الأيام الخاصة لتطبيق أساليب النضال المبتكرة والمعروفة، والتي ترتبط بالشواهد المكانية المقدسة،وبالتاريخ النضالي للشعب الفلسطيني[5]. فيوم النكبة ووعد بلفور والأرض والأسير والشهيد وانطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، ومختلف التنظيمات الوطنية والإسلامية، وذكرى إحراق المسجد الأقصى وثورة القسام، وغيرها من الأيام والتواريخ التي تعني تواصل العملية النضالية والمقاومة الشعبية، وكذلك عبر الشعب الفلسطيني في المناسبات والأعياد الدينية عن رفضه للاحتلال وممارساته فكانت تُحيى هذه الأيام بطرق وأساليب مختلفة من إقامة صلاة الغائب على أرواح الشهداء والحداد الوطني وغيرها[6]، كان الهدف منها تذكير الأجيال بتاريخهم النضالي وتعزيز وتقوية فعاليات الانتفاضة الشعبية، كما حددت (

---

[1] **إحصائيات دائرة الرصد والتوثيق في مؤسسة الحق. تقرير غير منشور.**

[2] المصري. مصدر سبق ذكره. ص 47.

[3] شحادة، مصدر سبق ذكره. ص 215-216.

[4] المصري. مصدر سبق ذكره.ص 67.

[5] طوالبة. نفس المصدر السابق. ص 51.

[6] نداءات الانتفاضة، مصدر سبق ذكره. نداء رقم (22) بتاريخ 1988/7/21. ص 81.

قاوم) أنماط الاحتفال بالأعياد والمناسبات الدينية بطرق وأساليب موحدة في مختلف المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية. وفي قرية بلعين فقد تمكن الأهالي من جعل يوم الجمعة رمزاً للمقاومة المدنية والشعبية في فلسطين، تنطلق فيه المسيرات المنددة بالجدار وبنائه[1].

ضمن آليات الرد الإسرائيلي على إحياء هذه المناسبات، كانت تعمد السلطات العسكرية لفرض منع التجول الاستباقي على المدن والبلدات والمخيمات الفلسطينية الرئيسة، وتقوم بشن حملة اعتقالات وقائية في صفوف الشباب والناشطين الفلسطينيين، فإذا كانت تتوقع سلطات الاحتلال حدوث مسيرات وأعمال احتجاج في 30 آذار/مارس، وهو يوم الأرض الذي يحيي الفلسطينيون فيه ذكرى احتجاجهم سنة 1976 على مصادرة الأراضي في الجليل وقتل ستة من الفلسطينيين الذين يعيشون داخل حدود إسرائيل، فإنها كانت تغلق الضفة الغربية وقطاع غزة ثلاثة أيام اعتباراً من 29 آذار / مارس وينتهي الإغلاق في 1 نيسان / ابريل من كل عام [2].

2- أساليب اللاتعاون:

لقد أدرك الفلسطينيون أهمية استخدام أسلوب اللاتعاون في مقاومتهم للوجود البريطاني والصهيوني في فلسطين، فبتاريخ 1933/5/26 عقد نحو خمسمائة من ممثلي القوى المختلفة ومفتي القدس ورؤساء البلديات مؤتمراً، قرروا فيه استخدام مبدأ اللاتعاون، بالبدء بتنفيذ أولي بمقاطعة الحافلات، ولجان الحكومة، ومقاطعة البضائع الإنجليزية، والمصنوعات والمتاجر الصهيونية، مع دعوة الأهالي لشراء أسهم صندوق إنقاذ الأراضي، وأن يكون سلاح العرب ضد الهجرة اليهودية هو المقاطعة

---

[1] **مقابلة أجراها الباحث مع محمد أبو رحمة**، عضو المجلس البلدي و اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار في بلعين، بتاريخ 2009/5/7. بلعين – رام الله.

[2] شحادة، مصدر سبق ذكره. ص 214-215.

التامة[1]، غير أن الخلافات الداخلية إلى جانب عدم تهيئة المجتمع الفلسطيني لمثل هذا النوع من المقاومة، وسياسة الإنجليز التفريقية حالت دون إنجاح قرارات هذا المؤتمر. غير أن الفلسطينيين مارسوا أشكالاً مختلفة من اللاتعاون ومنها:

أ- اللاتعاون الاجتماعي:

وضمن مقاومة الهجرة الصهيونية ورفض الانتداب البريطاني نظم الفلسطينيون في العام 1936 اضرباً عاماً شمل كافة نواحي الحياة في عموم الأراضي الفلسطينية، فقد بدأ الإضراب في مدينة يافا ثم انتشر ليشمل مختلف الأراضي الفلسطينية، ففي عصر يوم 1936/5/19 عُقد اجتماعان في كل من مدينة القدس ونابلس نتج عنهما إعلان الإضراب العام، فتشكلت اللجان القومية الفرعية لإدارة شؤون الإضراب اليومية، كما تشكلت اللجنة العربية العليا من زعماء الأحزاب برئاسة المفتي، للإشراف على سير الإضراب وتوجيهه، وقد دعا أول بيان أصدرته اللجنة العربية العليا إلى " الاستمرار في الإضراب إلى أن تبدل الحكومة سياستها المتبعة في فلسطين تبديلاً أساسياً تظهر بوادره في وقف الهجرة اليهودية، واللجنة ستعمل مع الأمة العربية مستمدة من وحيها وصادق عزمها وإصرارها على تحقيق المطالب الأساسية العليا التي تطالب بها بقوة وهي: منع الهجرة منعا باتا، ومنع انتقال الأراضي العربية إلى اليهود، وإنشاء حكومة مسؤولة أمام مجلس نيابي"، كما شمل الإضراب البلديات ودوائر ومدارس المجلس الإسلامي فلم يستثنى من ذلك سوى ما يتعلق بالشعائر الدينية[2].

استمر الإضراب لمدة ستة أشهر، إلى أن بذلت سلطة الانتداب البريطاني مساعيها لدى الدول والزعامات العربية بهدف الضغط على اللجنة العربية العليا من أجل وقف الإضراب، فأصدرت ما

---

[1] عطية، مصدر سبق ذكره. ص 148.

[2] عطية. مصدر سبق ذكره. ص 153-154.

عرف في حينه (الكتاب الأبيض) الذي يعترف بالحقوق الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في إدارة نفسه بتشكيله حكومة مستقلة، وكذلك إيقاف الهجرة اليهودية، وإيقاف بناء المستوطنات فوق الأراضي العربية، ولكن سرعان ما تنكرت بريطانيا لوعدها فأصدرت (الكتاب الأسود) الذي تضمن نصوص مناقضة تماماً لسابقه لصالح اليهود[1]. بعد أن ضمنت إيقاف الإضراب والثورة في فلسطين.

وكما حدث في النرويج، فقد رفض الآباء والمدرسون الفلسطينيون فرض تدريس الكتب والمناهج الإسرائيلية في مدارس الضفة الغربية، فبعد ثلاثة أشهر من إضراب الآباء والمدرسين، تم التوصل إلى حل وسط يستجيب لمعظم مطالب المدرسين والأهالي وأعيد فتح المدارس[2].

في الانتفاضة الشعبية الأولى، حرصت قيادة الانتفاضة (قاوم) على توجيه نداءات متكررة وتحديد أيام للإضرابات التجارية والعمالية ووسائط النقل العام[3]، على نحو مخالف لما اتبع في جنوب أفريقيا، فلم تعمد (قاوم) لإعلان الإضراب المفتوح سواء في القطاع التجاري أو الخدماتي، فقد أكدت مجمل بيانات الانتفاضة على فتح المحلات التجارية من ساعتين إلى ثلاث ساعات يوميا عدى أيام الإضراب الشامل[4]، كما حرصت (قاوم) على استثناء الصيدليات وعيادات الأطباء وأفران الخبز من الإضرابات.

نتيجة التزام أصحاب المحال التجارية والحرفيين وغيرهم بتعليمات (قاوم) فقد لجأ جنود الاحتلال إلى كسر أبواب المحال التجارية والمشاغل الحرفية، وفتحها بالقوة، في محاولة منها لكسر

---

[1] طوالبة. مصدر سبق ذكره.ص 12.

[2] سميرلنج، توماس.1988." **إمكانية قيام حركة لا عنيفة في الضفة الغربية**" المقاومة المدنية في النضال السياسي. تحرير. سعد الدين إبراهيم. عمان: منتدى الفكر العربي. ص 11

[3] للمزيد راجع نداءات الانتفاضة، مصدر سبق ذكره. نداء رقم (4) ص 12..

[4] نداءات الانتفاضة، مصدر سبق ذكره، نداء رقم (9) بتاريخ 1988/3/1. ص 29.

الإضراب وإجبارهم على فتح محلاتهم[1]، وفي محاولة شق الصف الوطني وإثارة الفتن والخلافات بين الفلسطينيين، كانت قوات الاحتلال توعز لعملائها والمتعاونين معها بمداهمة المحلات التجارية وسرقة محتوياتها[2]، بسبب التزام أصحابها بتوجيهات وقرارات قيادة الانتفاضة.

كما دعت(قاوم) لمقاطعة جريدة النهار، بسبب دعوتها ونشرها تصريحات تدعو لوقف الانتفاضة وتقويضها، في الوقت الذي دعت فيه إلى مساعدة الصحفيين الأجانب وتسهيل وصولهم إلى أماكن الأحداث، وإرسال الأخبار المترجمة إلى إحدى وكالات الأنباء العالمية[3]. فقد أدركت (قاوم) أهمية الإعلام في فضح ممارسات قوات الجيش الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين المنتفضين على الاحتلال وممارساته.

على نحو مختلف عما مارسه الإيرلنديون والبولونيون والتشيك من مقاطعة اجتماعية لرجال الشرطة وعائلاتهم، خلال فترة الحكم البريطاني لبلادهم، فقد مارس الفلسطينيون المقاطعة الاجتماعية لرجال الشرطة، وموظفو الإدارة المدنية، واللجان البلدية المعينة من الاحتلال الإسرائيلي دونما مقاطعة أهلهم وعائلاتهم، مادين يد العون والمساعدة لمن استقال منهم[4]، مستفيدين في ذلك من التجربة الغاندية في الهند، وإثر القرار الإسرائيلي بإخلاء حي البستان في بلدة سلوان قرب المسجد الأقصى في القدس، من سكانه الفلسطينيين وهدم قرابة ثمانين منزلاً، دعت السلطة الوطنية ومنظمة التحرير لإضراب شامل في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس بتاريخ 2009/2/27 للتعبير عن رفض القرار ومقاومته[5].

---

[1] للمزيد راجع بيانات الانتفاضة الأولى.

[2] المصري، مصدر سبق ذكره. ص 64.

[3] نداءات الانتفاضة. مصدر سبق ذكره.نداء رقم (5) بتاريخ 1988/1/27. ص 17.

[4] نداءات الانتفاضة، مصدر سبق ذكره، نداء رقم (11) و (12). ص 37- 44.

[5] صحيفة الأيام، 2009/2/24. العدد 4708.

ب- اللاتعاون السياسي:

1- رفض السلطة، عبر الشعب الفلسطيني عن رفضه لسلطة الاحتلال، من خلال رفضه للتعامل مع مؤسساته في الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال الدعوة لتقديم الاستقالات الجماعية لموظفي الإدارة المدنية التابعة لسلطة الاحتلال والترخيص ودوائر السير والشرطة والضريبة وغيرها[1].

2- رفض التعاون مع السلطة ومؤسساتها، كما في الهند فقد رفض التجار وأصحاب المصانع والمعامل التعاون مع سلطات الاحتلال بعدم تقديم بياناتهم الضريبية[2]، فقد جاء في نداء القيادة الوطنية الموحدة رقم (11) بتاريخ 1988/3/19 " نحيي موقف وجهود التجار والمهنيين والحرفيين وكل من امتنع عن دفع الضرائب، وقرارهم الوطني المتصدي لأوامر الاحتلال، واستمرارهم في رفض دفع الضرائب التي تفرضها السلطات الصهيونية عليهم" ما دفع سلطات الاحتلال إلى تنظيم حملات مداهمة من قبل موظفي الضرائب، بمرافقة الجيش لإجبار التجار والحرفيين على دفع الضرائب[3]. ففي 1988/7/7 واجهت بيت ساحور أكبر حملة لموظفي الضريبة تساندهم قوات الاحتلال، من أجل إجبار الأهالي على دفع الضرائب الباهظة التي امتنعوا عن دفعها، تلبية لنداء القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، وبدأ رجال الضريبة يقتحمون المنازل والمتاجر ويصادرون السيارات والأجهزة الكهربائية، بينما تولى جنود آخرون اعتقال الرجال، مما دفع أعضاء المجلس البلدي لعقد اجتماع لمناقشة الوضع، فقرروا بالإجماع مع سكان المدينة تسليم هوياتهم الشخصية، في خطوة غير مسبوقة، دفعت بالحاكم

---

[1] نداءات الانتفاضة، مصدر سبق ذكره، نداء رقم (9) و (10).ص 29-36.

[2] نداءات الانتفاضة، مصدر سبق ذكره، نداء رقم (10) بتاريخ 1988/3/10. ص33,

[3] المصري، غسان. 1990. **الانتفاضة بين الجذور والأفاق**. (د.م) منظمة التحرير الفلسطينية، الأعلام الموحد.ص 59.

العسكري الإسرائيلي إجراء مفاوضات مع رئيس البلدية لفك الحصار عن المدينة وإعادة الممتلكات المصادرة مقابل إيقاف تسليم الهويات [1].

كما رفض محافظ براغ التشيكي اللقاء بقوات الاحتلال الروسي، رفض رموز وقيادات العمل الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة اللقاء بقوات الاحتلال الإسرائيلي، إلا عبر منظمة التحرير الفلسطينية [2]، فكان الاعتقال والاعتقال الإداري – الاعتقال والسجن بدون توجيه تهم أو محاكمة – والإبعاد خارج المناطق المحتلة عام 1967، من بين الإجراءات المتخذة بحق الناشطين الفلسطينيين، في محاولة من سلطات الاحتلال لإجبارهم على التعامل واللقاء بهم. فقد أبعدت سلطات الاحتلال خلال سنوات الانتفاضة 442 ناشطاً فلسطينياً فيما شهدت المعتقلات الإسرائيلية ما يزيد على 1530 حالة تعذيب في السجون والمعتقلات[3].

3- عدم الخضوع، وضمن فعاليات وبرامج الانتفاضة فقد مارس الشعب الفلسطيني كسر قرارات الاحتلال برفض الخضوع لإعلانات منع التجول، ودعوة المناطق المجاورة لمساندة المناطق المحاصرة[4]، كما عمد الفلسطينيون إلى كسر قرارات الاحتلال الداعية لإغلاق المؤسسات التعليمية – المدارس والمعاهد والجامعات – فحدد يوم 1988/5/5 يوم إعلان كسر هذه القرارات[5].

---

[1] إعبيد، وائل عبد الرحيم. 2000. **بيت ساحور.. صمود وتحيات في وجه الاحتلال**. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.ص 59-60.

[2] نداءات الانتفاضة، مصدر سبق ذكره. نداء رقم (19)1988/6/8. ص 69.

[3] مؤسسة الحق. مصدر سبق ذكره.

[4] نداءات الانتفاضة، مصدر سبق ذكره. نداء رقم (8) بتاريخ 1988/2/19. ص 26.

[5] نداءات الانتفاضة، مصدر سبق ذكره، نداء رقم (15) بتاريخ 1988/4/30. ص 53.

كان الاعتقال والغرامة وإطلاق الرصاص الحي والأعيرة المطاطية من بين ردود فعل القوات الإسرائيلية، بالإضافة إلى إعلان حالة منع التجول وقطع الكهرباء والماء عن القرى والمخيمات والمدن الفلسطينية.

في سابقة لرفض قرارات الاحتلال والحكم العسكري، فقد توجه الفلسطينيون في تشرين أول من العام 2003 ومن خلال المجموعة العربية في الأمم المتحدة، إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، التي أصدرت رأيها الاستشاري (الفتوى) في تموز من العام 2004، "إن الضفة الغربية بما فيها القدس في حدود حزيران 1967هي أراض محتلة، وليست أراضي متنازع عليها، وإن الجدار في مساره المحدد أو في مساراته التي يمكن أن تستقر عليها بعد أي تعديل يضع قيداً على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحقه في بناء دولته الفلسطينية المستقلة وهو حق كفلته قرارات الشرعية الدولية، بما فيها قرار التقسيم رقم 181 لعام 1947، وحق لا ينتقص منه عدم تنفيذه في حينه أو في مراحل لاحقة"[1].

يرى ممثل فلسطين السابق في الأمم المتحدة ناصر القدوة (أن المحكمة قد أعطت رأياً واضحاً ومحدداً بما هو مطلوب من إسرائيل كقوة احتلال، والالتزامات القانونية على الجهات الأخرى، وبالتالي هذا ملزم، وإسرائيل مجبرة قانوناً أن تنفذ هذا الحكم، الموضوع المهم أن طبيعة الفتوى القانونية ليس كونها جاءت من الإجراء، وإنما ما ترتب على إسرائيل من التزامات يجب أن تنفذها فهي ملزمة بذلك"، ويحدد القدوة الفشل الفلسطيني بعدم القدرة على استثمار هذه الفتوى أو القرار – كما يصر على تسميته– ، لأسباب خارجية أهمها الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وداخلية لم يحددها[2].

[1] تيسير، خالد. **أربعة أعوام على فتوى لاهاي والجدار يواصل زحفه.** (استرجعت بتاريخ 2009/5/21)
http://www.3almani.org

[2] **مقابلة أجراها الباحث مع "وزير الخارجية وممثل فلسطين في الأمم المتحدة السابق"** ناصر القدوة. بتاريخ 2007/5/10. رام الله.

في سابقة أخرى توجه الفلسطينيون في قرية بلعين في صيف 2008 إلى المحاكم الكندية ضد شركتا (بارك وكرين ماونت) المسجلتين في مقاطعة كويبك، ومقاضاتهما هناك لقيامهما بالبناء في مستوطنة (متاتياهو الشرقية) المقامة على أراضي القرية، فيما تنوي اللجنة الشعبية والمجلس القروي حضور جلسات المحكمة المقررة في الثاني والعشرين من حزيران 2009 [1].

ت- اللاتعاون الاقتصادي:

1- المقاطعة الاقتصادية، دعت قيادة الانتفاضة إلى مقاطعة البضائع الإسرائيلية، منذ بدايات الانتفاضة فقد جاء في البيان رقم (3) لقيادة الانتفاضة " يا جماهير شعبنا من كافة الفئات والطبقات.. لنبدأ منذ اليوم بمقاطعة شراء السلع والمنتجات الإسرائيلية، والتي تنتج مثيلاتها مصانعنا ومشاريعنا الوطنية، ونخص بالذكر مقاطعة شراء منتجات الشوكولاتة والألبان والسجائر الإسرائيلية"[2]، كما دعت الفلاحين والمزارعين لحشد كافة إمكاناتهم لزراعة الأرض، وتحقيق الاكتفاء الذاتي للاقتصاد الفلسطيني، كخطوة مساندة لمقاطعة البضائع الإسرائيلية[3]. وفي مرحلة تالية، وسَّع الشعب الفلسطيني من دائرة السلع والمنتجات التي دعا لمقاطعتها، لتشمل مواد التنظيف والمنتجات الزراعية، والأدوية التي يمكن إيجاد بديل محلي أو أجنبي لها[4].

على الصعيد العربي الرسمي فان قرارات المقاطعة العربية الشاملة التي صدرت في الدورة الثانية عشرة لمجلس جامعة الدول العربية في 1954/12/11 مازالت قائمة[5]، ويقدر بعض الخبراء

---

[1] من منشورات اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار نيسان 2009.
[2] نداءات الانتفاضة. مصدر سبق ذكره. نداء رقم (3) 1 /1988. ص 11.
[3] نفس المصدر سبق ذكره، نداء رقم (4) 1988/2. ص 13.
[4] نفس المصدر السابق، نداء رقم (10) بتاريخ 1988/3/10. ص 33.
[5] دبا، حسن علي. 1997. **من أجل فلسطين**. طنطا: دار البشير للثقافة والعلوم الإسلامية.ص. 32.

العرب بأن تطبيق قرارات المقاطعة يكلف إسرائيل سنويا نحو 3 مليار دولار، فيما التقديرات الإسرائيلية تشير إلى أكثر من 100 مليار دولار حتى الآن[1].

2- الإضرابات، وكذلك حددت (قاوم) أياماً للإضرابات العمالية في المعامل والمصانع الإسرائيلية، فلم يخل أي من بيانات وتوجيهات قيادة الانتفاضة من الدعوة للالتزام بأيام الإضرابات المحدد مسبقاً.

رداً على ذلك، عمدت سلطات الاحتلال إلى التهديد باستبدال العمالة الفلسطينية بأخرى من شرق آسيا، ومنع الوقود والمحروقات عن الضفة الغربية وقطاع غزة وقطع الاتصالات الدولية عنها[2].

3- أساليب التدخل الجسدي:

أ- التدخل النفسي، كالإضراب عن الطعام والصيام، والقبول الطوعي بالسجن، وكما مارس غاندي الإضراب عن الطعام مارس الفلسطينيون هذا الشكل من المقاومة السلمية وان كان بشكل محدود فقد أعلن عن يوم 1988/2/23 يوماً للإضراب الوطني العام عن الطعام[3]، غير أن هذا الأسلوب النضالي قد مارسه الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون بشكل واسع ومنظم تمكنوا من خلاله تحسين ظروف الاعتقال والأسر[4]، وعلى نحو مختلف فقد رفض الشعب الفلسطيني الاعتقال والسجن بكل أشكاله ووجهت الدعوات للعمل على عدم تسليم المطلوبين أنفسهم لقوات الاحتلال، بل والفرار من محاولات اعتقالهم بقدر ما يمكن.

ب- التدخل الجسدي، كالاعتصام والاقتحام، والدروع البشرية، والاعتراض، والاحتلال اللاعنيف، تمكن الفلسطينيون من استخدام هذا النوع من المقاومة السلمية خلال مسيرتهم النضالية، فقد شكل آلاف

---

[1] القطيط، جهاد وآخرون. 2006. **العرب ومقاطعة إسرائيل**. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط. ص 37.

[2] عريقات، صائب. 1990. **الانتفاضة والمتغيرات**. القدس: دار العودة للدراسات والنشر. ص 30.

[3] نداءات الانتفاضة، مصدر سبق ذكره، نداء رقم (8) بتاريخ 1988.26/2/19.

[4] (د.أ) 1990. **الحركة الأسيرة الفلسطينية بين 1985 – 1989**. (د.م). ص 47-48.

الفلسطينيون بدءاً من 19 أيلول 2002 وخلال حصار الرئيس عرفات (في المقاطعة) من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، سلاسل بشرية حول المقاطعة مطالبة بفك الحصار عن الرئيس ورفاقه[1]. وما زال ذوو الأسرى ينظمون اعتصاماً أسبوعياً أمام مقر الصليب الأحمر الدولي منذ سنوات طويلة في قطاع غزة، الذي شهد عدة حالات من تنظيم الدروع البشرية، لمنع هدم منازل الناشطين في مقاومة الاحتلال وسياساته، كما عمل الفلسطينيون على تنظيم الاعتصامات الجماهيرية أمام مقرات الصليب الأحمر للمطالبة بإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين، وجثث الفلسطينيين المحتجزة لدى قوات الاحتلال في مقابر خاصة وتابعة للجيش الإسرائيلي (مقابر الأرقام).

ت- التدخل الاجتماعي، كإقامة مؤسسات اجتماعية بديلة تعتمد على الذات، وفي خطوة على طريق الاعتماد على الذات، وإقامة مؤسسات بديلة فقد تشكلت اللجان الشعبية استجابة لنداء القيادة الوطنية الموحدة (بيان رقم11) في كل مواقع وتجمعات الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما تشكلت لجان التعليم الشعبي على مستوى الجامعات والمدارس في مختلف المناطق والتجمعات السكانية[2]، فتحولت العديد من البيوت إلى مدارس مؤقتة للطلاب، والتي عمل الاحتلال على مداهمتها، واعتقال المدرسين والطلاب الذين كانوا يتواجدون فيها، كما شكل الفلسطينيون لجان الإصلاح والتحقيق في الحوادث والمشاكل التي قد تنشأ بين الأهالي، وبعض مجموعات المراقبة والحراسة في الأحياء لحفظ الأمن[3].

---

[1] الأشهب، نعيم. 2003. **بعض أوجه التشلبه والتمايز في الانتفاضتين**. فلسطين: دار التنوير للنشر والترجمة والتوزيع. ص 13.

[2] نداءات الانتفاضة، مصدر سبق ذكره، نداء رقم(15) بتاريخ 1988/4/30.ص 53.

[3] طوالبة، مصدر سبق ذكره. ص 57.

ث- التدخل الاقتصادي، كتحدي الحصار، وإقامة أسواق ومؤسسات اقتصادية بديلة، تمكن الشعب الفلسطيني من تقليل الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي من خلال توجيهات (قاوم) بتعزيز ثقافة الاقتصاد المنزلي، ومحاولات الاعتماد على المنتج المحلى، وزراعة الخضروات وتربية المواشي والدواجن، في حدائق المنازل وساحاتها واستصلاح الأراضي الزراعية وزراعتها[1]، وعدم المبالغة في النفقات اليومية باعتبار ذلك واجباً وطنياً. كما عمل على إيجاد بعض الجمعيات التعاونية للتسويق الزراعي، وتشكيل مجموعات شعبية للتكافل الاجتماعي لدعم العمال المضربين والفئات المتضررة من الانتفاضة.

ضمن ردود فعل سلطات الاحتلال على ذلك فقد لجأ الاحتلال إلى العقوبات الجماعية في المجال الاقتصادي وغيرها من وسائل الانتقام، ففي 1988/3/13 منعت شحنات البنزين إلى الضفة الغربية وفي اليوم التالي أُغلقت الأسواق الكبرى للخضروات والفواكه، وفرضت قيود جديدة على أُذونات التجارة والسفر، ومنع السفر من غزة إلى الضفة، وقطع اتصالهما الهاتفي بالعالم الخارجي. كما أتلفت قوات الاحتلال آلاف الدنمات المزروعة بأشجار الزيتون في قباطية وسيلة الحارثية وحواره وبديا وبيتا في الفترة ما بين 3/7 و 1988/4/25[2].

ج- التدخل السياسي: كالعصيان المدني، وإقامة الحكومات الموازية، كان لتطور إضراب عام 1936 إلى عصيان أثره في لجوء السلطات إلى اعتقال من يمارسون ويحرضون على الاستمرار في الإضراب وتطوره إلى عصيان مدني، فقد وصف أكرم زعيتر يوم العصيان المدني في نابلس "كان اليوم كأنه عيد

---

[1] نداءات الانتفاضة، مصدر سبق ذكره، نداء رقم (12) بتاريخ 1988/3/31. و رقم (14) 1988/4/20.ص 40 و 49.

[2] شحادة. مصدر سبق ذكره. ص 216.

يهنئ الناس فيه بعضهم بعضاً على البدء بالعصيان، وقد حدث في نابلس أن انسحب الجند والشرطة من المدينة انسحاباً كلياً، وأغلقت دوائر الشرطة الموجودة في المدينة" [1].

لم يتم الإعلان عن حكومة موازية لسلطة الانتداب أو الاحتلال في فلسطين، كما حدث في الولايات الحدودية من الهند بالشكل الرسمي، غير أن اللجنة العربية العليا هي التي كانت تسير أمور الفلسطينيين خلال إضراب عام 1936. كما فقد الاحتلال الإسرائيلي سيطرته التامة على مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1987، وما بعدها من سنوات الانتفاضة، فكانت القيادة الوطنية الموحدة، واللجان الشعبية المشكلة في مختلف التجمعات السكانية الفلسطينية هي الحاكم الفعلي طوال سنوات الانتفاضة، فقد رفض أهالي غزة استبدال بطاقات الهوية الإسرائيلية بناءً على توجيهات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة[2]، والتزم المدرسون والطلبة بالتوجه للمدارس، وتحديد أيام للتعويض عن الفترة التي تعطلت فيها المدارس[3]. كما امتنع أهالي مدينة بيت ساحور عن حمل بطاقات الهوية الإسرائيلية وألقوها في ساحة مبنى البلدية، كخطوة أولى على طريق العصيان المدني[4]،غير أن قيادة الانتفاضة لم تتمكن من تعميم هذه الحالة على باقي أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة.

ثانياً: النجاحات والإخفاقات:

حتى اندلاع انتفاضة عام 1987 لم تحقق الاحتجاجات اللاعنيفة في الحصول على أية تنازلات جوهرية على مستوى الفعل السياسي، غير أن هناك بعض الحالات التي دفعت الإسرائيليين إلى

---

[1] عطية. مصدر سبق ذكره. ص 170.

[2] نداءات الانتفاضة، مصدر سبق ذكره، نداء رقم (17) بتاريخ 1988/5/21. و (19) بتاريخ 1988/6/8. ص 62 و 69.

[3] نفس المصدر السابق، نداء رقم (18). و (24). و (25). ص 66 و 89 و 93.

[4] عطية، مصدر سبق ذكره. ص 253.

التراجع أو تقديم التنازلات، أو محاولة الوصول إلى حل وسط، مما يثبت أن العمل اللاعنيف قد غير في القرارات الإدارية، كما حدث في العام 1967 عندما تراجعت سلطات الاحتلال عن محاولة فرض تدريس المناهج الإسرائيلية، وكذلك تراجعها عن إبعاد رئيس بلدية نابلس في العام 1979، واضطرارها في العام 1983 من تخفيف مطلبها الخاص بضرورة أن يوقع الأساتذة الأجانب في جامعات الضفة ما سمي بـ (قسم الولاء) الذي يحظر أي دعم لمنظمة التحرير الفلسطينية، تحت ضغط الاضطرابات والمظاهرات الاحتجاجية[1].

بالرغم من أن مثل هذه النجاحات تمثل استثناء، إلا أنها تبين أن السلطات الإسرائيلية قد تتراجع أو تقبل بحل وسط عندما تكون القضية غير ذات أولوية سياسية أو أمنية. ويؤكد توماس سميرلنج "إمكانية قيام حركة لاعنيفة في الضفة الغربية" وتتزايد احتمالات النجاح عندما يكون المناخ المحلي والدولي مواتيا، وتكون الحملة اللاعنيفة مستمرة، وعندما تحظى القضية باهتمام دولي، وتحدث انقسامات في أوساط صانعي السياسة أو الرأي العام في إسرائيل[2].

صحيح أن الانتفاضة تعتبر حلقة من حلقات النضال الفلسطيني، ولكنها بتوقيتها وأسلوب مقاومتها للاحتلال خلقت حالة جديدة لدى الإنسان الفلسطيني فقد أعادت الثقة بالنفوس وعززت روح الصمود والصبر، كما شغلت الانتفاضة الرأي العام العالمي كله، فقد نالت حيزاً كبيراً من اهتمام وسائل الإعلام في الوطن العربي وفي العالم، مما مهد لإعادة طرح القضية الفلسطينية بقوة على الساحة الدولية، ويمكن إجمال أثر الانتفاضة بالتالي[3]:

---

[1] سميرلنج، توماس. مصدر سبق ذكره. ص 116.

[2] نفس المصدر السابق. ص 117.

[3] للمزيد انظر. طوالبة. مصدر سبق ذكره. ص 81 – 108.

1- على الصعيد الفلسطيني: فقد قلبت الانتفاضة كل المعتقدات السائدة، بأن الضغط والإرهاب والعنف لا يمكن أن يثني الشعب الفلسطيني عن المطالبة بحقه في تقرير مصيره والحرية، فقد اثبت الفلسطينيون قدرتهم على استلهام الدروس النضالية، وكسر حاجز الخوف من النفوس في مواجهة قوات الاحتلال، وتماسك الشعب ووحدته أمام قوات الاحتلال والتفافه حول م.ت.ف. فقد ساهمت الانتفاضة في تعميق الوحدة الوطنية، وترجمة ذلك في دورة المجلس الوطني الفلسطيني - دورة الانتفاضة - المنعقدة في الجزائر في تشرين ثاني 1988، معززة قدرة المنظمة على الحركة السياسية والدبلوماسية، ومنحتها الديناميكية في طرح المبادرات على طريق إيجاد حل سياسي للقضية الفلسطينية، فكان إعلان الاستقلال في 1988/11/15 من الجزائر، كما حسمت الانتفاضة العلاقات بين المنظمة والأردن، بإعلان الملك حسين قرار فك الارتباط عن الضفة الغربية في العام 1988.

بالمقاومة الشعبية تمكن الفلسطينيون من إفشال مشروع الإدارة المدنية وقيام روابط القرى، الذي حاولت إسرائيل من خلاله الالتفاف على وحدانية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني[1]، مثلما تمكن الفلسطينيون من إفشال فرض المناهج التعليمية الإسرائيلية على أبناء الضفة الغربية في العام 1967، وكذلك تحييد آلة الحرب العسكرية الإسرائيلية واستنزاف قوته الاقتصادية والبشرية، من خلال جعل مختلف وحدات الجيش في حالةِ استنفار دائمة ومستمرة، وأجبرتها على التعامل مع ثورة شعبية غير مسلحة، مما دفع السياسة الإسرائيلية إلى اللجوء إلى أساليب قمع كشفت بها المكونات العنصرية الكامنة في طبيعة الصهيونية السياسية في إسرائيل [2].

---

[1] عطية، مصدر سبق ذكره. ص 17.

[2] العبد، جورج. 1991. " **المجتمع المدني في ظل الانتفاضة: المقاومة الشعبية والحركة الوطنية الفلسطينية**". الدراسات الفلسطينية. ع. 5 : 105 - 126.

تحت ضغط المقاومة السلمية للجدار تمكن الفلسطينيون في قرية بلعين من تغيير مسار الجدار، ففي 2007/9/4 أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية قراراً ينص على عدم قانونية الجدار في مساره، وما المبررات التي قدمها الجيش الإسرائيلي بحجة أنه بنُي لإغراض أمنيه غير مقنعة، فاوصت المحكمة بهدمة وإعادته إلى الخلف بطول 500 متر أي ما يقارب 1100 دونم، ومن خلال ذلك تمكن الفلسطينيون في تلك القرية من استعادة نصف ما هو مهدد بالمصادرة[1]. وفي شهر نيسان 2004 تمكن الفلسطينيون في قرية بدرس غرب رام الله من تغيير مسار الجدار وإنقاذ الأراضي التي كانت مهددة بالمصادرة لصالح الجدار والبالغة 1200 دونم، وبفعل المقاومة السلمية لم يتمكن الاحتلال من مصادرة أكثر من 76 دونم فيما استرجع الأهالي حوالي 200 دونم من أراضي القرية التي احتلت في العام 1948[2].

باستخدام مبدأ اللاعنف تمكن الفلسطينيون من استقطاب المتضامنين الأجانب والإسرائيليين، وتأسيس حركة للتضامن العالمي في فلسطين، حيث أحدثت نقلة نوعية ومتقدمة في مفهوم وطريقة التضامن الدولي الشعبي مع الشعب الفلسطيني، اعتمدت على المشاركة الفعلية والمباشرة في المقاومة والتصدي لإجراءات الاحتلال، فكانت الناشطة الأمريكية راشيل كوري والبريطاني توم هندورال من بين ضحايا سياسة القمع الإسرائيلية[3].

غير أن قيادة الانتفاضة قد أخفقت في الوصول بالفلسطينيين إلى مرحلة العصيان المدني الشامل، برغم الدعوات المتصاعدة ومحاولات تهيئة الوضع العام لذلك.

---

[1] من **منشورات اللجنة الشعبية، مؤتمر بلعين الدولي الثالث للمقاومة الشعبية**، 2008/6/4

[2] **مقابلة أجراها الباحث، مع السيد عايد مرار**، مؤسس أول لجنة شعبية لمقاومة الجدار. 2009/4/23. بلعين– رام الله.

[3] يوسف، محمد " أبو علاء منصور". 2007. **بلعين.. في المقاومة الشعبية**. (د.م): مكتب الشؤون الفكرية والدراسات(فتح).ص 33.

2- على الصعيد العربي، تمكنت الانتفاضة من إتاحة الفرصة أمام منظمة التحرير للحوار مع الدول العربية لمزيد من تصليب الرأي والموقف العربي الموحد، فتبنت الدول العربية مواقف موحدة إزاء قضية فلسطين في المؤتمرات والندوات العالمية، كما تم الدعوة لعقد مؤتمر قمة عربية طارئة في الجزائر بعد ستة أشهر من اندلاعها، بعد أن كانت القضية الفلسطينية برمتها بنداً ثانوياً في قمة عمان التي عقدت قبلها بسبعة شهور، فقد عبر عن ذلك الملك حسين في كلمته عندما قال: ".. وإذا كانت قمة عمان قد ركزت على الواقع العربي، بقصد تجميع الصفوف وإحلال الوفاق بين أعضاء الأسرة العربية الواحدة، باعتبار ذلك متطلباً جوهرياً لمواجهة التحديات الخارجية، بجدية واقتدار، فإن قمة الجزائر تنعقد بغرض التعامل المباشر مع هذه التحديات، وفي مقدمتها التحدي الصهيوني للأمة العربية"[1].

غير أن الانتفاضة عجزت في استنهاض الذات العربية، فبقي الفعل العربي دون الحد المطلوب، فلم يكن ليتوازى مع حجم تأثير الانتفاضة على الصعيد العالمي، فالفعل العربي الشعبي بقي محدوداً في المسيرات والمظاهرات المحدودة في بعض العواصم والمدن العربية الكبرى.

3- على الصعيد الدولي، شكلت الانتفاضة الفلسطينية منذ بداية اشتعالها الحدث الأبرز في مختلف دول العالم، حيث أضحت المادة الرئيسة لوسائل الإعلام المختلفة، الأمر الذي طرح القضية الفلسطينية كقضية تحرر وطني تحتل مركز الصدارة بين مجمل قضايا حركات التحرر العالمية، فتأثير الانتفاضة الفلسطينية في الإعلام الأمريكي قد وصل مستوى خطيراً دفع القيادة الإسرائيلية إلى القول " إن وسائل الإعلام الأمريكية والأوروبية قد أسهمت في تصاعد الاضطرابات داخل الضفة الغربية وقطاع غزة ". وفي أوروبا نجحت الانتفاضة في فرض نفسها على الإعلام هناك فأثر بشكل مباشر في الرأي العام

---

[1] النشاش. مصدر سبق ذكره.ص 172.

الأوروبي عندما خرجت مظاهرات الاحتجاج في أكثر العواصم الأوروبية منددة بسياسة الاحتلال الإسرائيلي في قمع الانتفاضة الشعبية، ومعلنة تأييدها ودعمها للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل تحرير وطنه ونيل حقوقه الوطنية[1]، فالانتفاضة بأسلوب المقاومة الشعبية قد تمكنت من اختراق ادعاءات الإعلام الإسرائيلي والصهيوني في الغرب، والذي حاول تصوير إسرائيل وعلى مدى نصف قرن بأنه واحة للديمقراطية، وأن الفلسطينيين مجرد إرهابيين.

كما نجح الفلسطينيون ومن خلال الانتفاضة، بأن أصدر مجلس الأمن بتاريخ 1987/12/22 قرار رقم 506 بإدانة الممارسات الإسرائيلية واستنكارها، وبأغلبية 14 صوتا وامتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت. وفي 1/5/ 1988 أصدر مجلس الأمن بالإجماع قراره رقم 507، وفي نفس اليوم، أصدر أيضا بالإجماع قراراً ثالثاً يدين الممارسات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، ويدعو إسرائيل لعدم إبعاد المدنيين الفلسطينيين وترحيلهم [2]. كما أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة إسرائيل، في ختام مناقشة خاصة كرست لبحث الموضوع بأكثرية 130 صوتاً ، لاستمرارها في خرق حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، ولم يصوت ضد القرار سوى أمريكيا وإسرائيل، فيما امتنع عن التصويت 16 دولة[3].

بقوة الانتفاضة والمقاومة الشعبية وجهت دعوة لرئيس منظمة التحرير لإلقاء خطابه أمام البرلماني الأوروبي في أيلول 1988، كما تم نقل اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة من نيويورك إلى جنيف، في أعقاب رفض جورج شولتز- وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الاسبق- منح الرئيس عرفات سمة دخول للولايات المتحدة في 1988/11/30 لإلقاء خطاب أمام الجمعية العامة

[1] النشاش، مصدر سبق ذكره.ص 174- 175.
[2] طوالبة. مصدر سبق ذكره. ص 89.
[3] النشاش، مصدر سبق ذكره. ص 178.

للأمم المتحدة[1]. فيما مثل الاعتراف الدولي الواسع بإعلان (الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس) نجاحاً آخر للمقاومة الشعبية الفلسطينية.

كما حققت الدبلوماسية الفلسطينية، وبمساندة عربية، نصراً كبيراً على سياسة الاحتلال وقادته بتبني مجلس حقوق الإنسان في جنيف تقرير غولدستون بتاريخ 2009/10/16، بتجريم القادة الإسرائيليين إثر العدوان الذي شنه الجيش الإسرائيلي على غزة في شتاء عام 2008.

4- على الصعيد الإسرائيلي، لقد أثارت الانتفاضة جدلاً واسعاً داخل دولة الاحتلال، وانقسمت الآراء الرسمية وشبه الرسمية بين داعٍ لإجراء مفاوضات مع الفلسطينيين، منهم من تجرأ وطالب بالمفاوضات مع المنظمة وياسر عرفات، وبعضهم من طالب بمزيد من القمع وطرد العرب نهائياً، فيما برز تيار المثقفين اليساريين بين اليهود، وطالب هذا التيار بإجراء محادثات مع منظمة التحرير، ومع تزايد القمع الإسرائيلي تزايدت حدة المعارضة، فقد عبر المستشار القانوني (إسحق زامير) عن ممارسات الجيش الإسرائيلي ضد المدنيين بقوله" إن ضرب الأبرياء عمل غير قانوني، ويجب رفض إطاعة هذه الأوامر، والذين ينفذونها سيتعرضون للملاحقة القضائية"[2].

نتيجة لضغط الانتفاضة من خلال أساليب مقاومتها الشعبية، فقد ظهر استياء كبير في صفوف الجنود، وطالبوا بتقصير مدة الخدمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتصاعدت هذه المطالبات لتشكل ضغط على حكومة الاحتلال مما دفع وزير الجيش الإسرائيلي آنذاك(إسحاق رابين) لإدانة هذه الدعوات. وخلال الانتفاضة الثانية – انتفاضة الأقصى- ونتيجة لسياسات شارون ومبالغته في استخدام

---

[1] طوالبة، مصدر سبقذكره.ص ص 88.

[2] طوالبة، مصدر سبق ذكره.ص 95 – 96.

العنف دون وجود أي أفق لحل سياسي، برزت بين الحين والآخر بعض الظواهر التي تشير إلى ضجر قطاعات ذات شأن في المجتمع الإسرائيلي[1].

بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية، وعدم وجود فرص العمل الملائمة، وبسبب تدهور الأوضاع الأمنية، فقد اضطر آلاف اليهود إلى الهجرة المعاكسة، التي شكلت حالة أربكت سلطات الاحتلال، ونتيجة اندلاع انتفاضة الأقصى في العام 2000، فقد انخفض عدد المهاجرين إلى إسرائيل خلال الستة شهور الأولى، بأكثر من ربع ما كان عليه قبل الانتفاضة[2].

كما أوجدت الانتفاضة تحول لدى اليهود في مختلف بلدان العالم، ففي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا اكتفى اليهود في الأيام الأولى للانتفاضة بترديد بيانات الحكومة الإسرائيلية وتبرير سياستها الحديدية، وبعد أن تصاعدت الحملة الإعلامية، وكشفت عمق ممارسات جنود الاحتلال وحجمها ضد المواطنين العُزَّل من السلاح، أدركت المنظمات الصهيونية أن الرد التقليدي لم يعد كافياً، وإنما أصبح محرجاً لليهود، مما دفع باتجاه تقديم انتقادات من بعض رموز الحركات اليهودية العالمية فقد حذر الحاخام الكسندر شيذرلز من النتائج العكسية لإجراءات الحكومة في الضفة الغربية وقطاع غزة وقال:" إن سياسة الضرب الإسرائيلية مهينة للروح اليهودية، وغير أمينة على الحلم الصهيوني، وإنها ستؤدي إلى نتائج معاكسة"[3].

بفعل الانتفاضة والمقاومة الشعبية حُيِّدَت آلة الحرب الإسرائيلية واستنزفت قوته الاقتصادية والبشرية من خلال جعل مختلف وحدات الجيش في حالة استنفار دائمة ومستمرة، وأجبرتها على

---

[1] الشيخ، نهاد. 2004." تأثير الانتفاضة على الواقع السياسي في المجتمع الإسرائيلي ". أثر الانتفاضة على الكيان الصهيوني.خالد شعبان، وآخرون تحرير. بيروت: باحث للدراسات. ص 115.

[2] (د.ا) **انتفاضة الاستقلال العام 1**. 2002. المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات(ملف) إعداداً. دمشق: شركة دار التقدم العربي. ص 145.

[3] طوالبة، مصدر سبق ذكره. ص 95 – 99.

التعامل مع ثورة شعبية غير مسلحة، مما دفع السياسة الإسرائيلية إلى اللجوء إلى أساليب قمع كشفت بها المكونات العنصرية الكامنة في طبيعة الصهيونية السياسية في إسرائيل [1].

خلاصة:

استخدم الشعب الفلسطيني مختلف أشكال المقاومة الشعبية واللاعنيفة إلى جانب الكفاح المسلح في مسيرة نضاله الطويلة ضد الانتداب البريطاني، ومن بعده الاحتلال الإسرائيلي. فمنذ أن تبين له أطماع الحركة الصهيونية في فلسطين، عبر الفلسطينيون عن رفضهم للهجرة والتوطين اليهودي في فلسطين، بالعرائض والبيانات، شأنهم في ذلك شأن مختلف التجارب الدولية التي سبق دراستها في الفصل الثاني.

غير أن هذا الاستخدام لم يكن في حالة من التنظيم والتحديد للعمل اللاعنيف، فكان في مجمله عشوائياً وغير منظم، فكان يأتي إما في إطار ردود الفعل على ممارسات الاحتلال، وغالباً ما كان يتخللها أعمال عنف، أو أنها كانت تأتي كتحركات شعبية مساندة للعمل الفدائي والكفاح المسلح. ومع ذلك، كانت في حراك ونشاط دائم وتطور مستمر، وبقدر ما كان الاحتلال بشعا في عدوانيته، بقدر ما تجلت الحركة الجماهيرية في الأراضي المحتلة إبداعا ورقيا في المواجهة، فلم تستسلم للأمر الواقع، بل انطلقت في رفضها له وسعيها الدؤوب نحو تغييره، بما يؤمن لها تحقيق أهدافها في العودة وتقرير المصير [2].

---

[1] العبد، جورج. 1991. " **المجتمع المدني في ظل الانتفاضة: المقاومة الشعبية والحركة الوطنية الفلسطينية**". الدراسات الفلسطينية. ع. 5 : 105 – 126.

[2] الغول، عمر حلمي. 1992. **التحولات الفلسطينية 1967– 1987**. دمشق: دار الوسيم للخدمات الطباعية. ص 115.

منذ إضراب عام 1936 لم يكن لدى الفلسطينيين برنامج عمل أو إستراتيجية مقاومة تعتمد على المقاومة الشعبية واللاعنيفة، حتى اندلعت انتفاضة عام 1987 التي تميزت بالاستمرارية والتواصل برغم كل وسائل الاحتلال وأساليبه لقمعها وإخمادها، فقد مارس الشعب الفلسطيني خلالها مختلف أشكال المقاومة الشعبية والسلمية مما أوجد أرضية ومنطلق عمل جديد في مقاومة الاحتلال، وما تجربة بلعين إلا واحدة من تلك النتائج والانعكاسات التي يجب أن يكون عليه نضال وكفاح الفلسطينيون ضد الاحتلال الإسرائيلي.

إن ما يقلق سلطات الاحتلال وحكومته، هو تنامي الوعي والإدراك الفلسطيني بأهمية المقاومة اللاعنيفة وممارسة سياسة الرفض والممانعة، التي من شأنها حشد التأييد الدولي والعالمي لنضال الشعب الفلسطيني وكفاحه ، فقد عبر مختلف وزراء حكومة أيهود أولمرت بتاريخ 2007/6/3 عن قلقهم وتخوفهم من تمكن الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، من جعل اتحاد أساتذة الجامعات في بريطانيا مناقشة أربعة مشاريع لقرارات تؤيد المقاطعة الأكاديمية لإسرائيل[1]، وفي إشارة لتنامي مفهوم اللاعنف لدى الفلسطينيين أوضح آخر مسح أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن 69% من الشباب الفلسطيني لا يؤيدون استخدام العنف لحل لصراع الفلسطيني الإسرائيلي[2].

---

[1] **صحيفة الأيام**، 2009/5/30 العدد 4082 وكذلك 2009/6/4 العدد 4087.

[2] **صحيفة القدس**، 2009/4/2. العدد 14234.

الفصل الرابع

النتائج ونظرة استشرافية

أولا : النتائج

قبل البدء بمناقشة وتحديد النتائج التي توصلت إليها الدراسة لا بد من التأكيد على أن حركة اللاعنف هي مقاومة وليست احتجاجاً، نظرا لما تمثله من فعل سياسي في ظل نظرية القوة متعددة المصادر*، فاللاعنف يقوم على العصيان والتمرد لا على الطاعة والإذعان، فيما الاحتجاج قد يكون مجرد تعبير عن موقف ما إزاء قانون أو قضية أو حدث، ثم العودة والإذعان، أما المقاومة فتسعى إلى إلغاء القرار، أو تحدي القانون[1].

إن عدم التمييز بين المقاومة اللاعنيفة والاحتجاج من حيث الفهم والمعنى يجعل من المقاومة تتسم بالنمطية، لأن ذلك يعكس كل أعمال الاحتجاج على أنها مقاومة، وبالتالي تستخدم أساليب الاحتجاج على أنها أساليب واستراتيجيات مقاومة غير عنيفة، مما قد يسيء لمعنى المقاومة وحركة اللاعنف، لعدم تمكنها من تحقيق انجازات محددة على طريق تحديد هدفها النهائي.

لذلك فإن فهم متطلبات المقاومة اللاعنيفة وأساسياتها وطبيعتها، والاحتياجات الأساسية لنضال اللاعنف مهم جداً لتسيير وتوجيه النشاط والفعل الشعبي المقاوم، فالصمود والثبات في وجه القمع، وانتهاج أساليب اللاعنف وجعلها إستراتيجية الفعل الشعبي المقاوم، شروط ومتطلبات ضرورية لنجاح

---

* بعكس النظرية الأحادية أو الذاتية، فأن نظرية المصادر المتعددة للقوة لا تركز على طاعة الجماهير، ولكنها ترتكز على مبدأ العصيان في حالة تغول الدولة على حقوق الأفراد. وبالتالي فإن التحول من الطور الأحادي للقوة إلى الطور المتعدد يقتضي تدريب الجماهير على العصيان والتمرد، وممارسة الحق في الرفض والاعتراض. للمزيد راجع، حرب اللاعنف الخيار الثالث. ص 98-99.

[1] للمزيد انظر، عبد الحكيم، احمد.وآخرون. مصدر سبق ذكره. ص 132.

المقاومة والنضال بلا عنف[1]، مثلما الالتزام بمبدأ اللاعنف والعلنية في العمل اللاعنيف من أهم أساسيات المقاومة السلمية، فاللاعنف حرب لها متطلباتها ونظُمها الواجب توفرها في المجتمع الواقع عليه الظلم، كما هي في الحروب العسكرية، لتتمكن من تحقيق الأهداف قصيرة وطويلة الأمد.

إن اللاعنف ليس أسلوب مقاومة مستحدثاً في التجربة الفلسطينية، فتاريخ الشعب الفلسطيني شهد العديد من الإضرابات والمظاهرات ورفض التعاون، إلا أن هذه الممارسة كانت تتميز بصفة عامة بأنها محدودة ومتقطعة وتأخذ شكل رد الفعل، وغالباً ما يتخللها أحداث عنف، فلم تشهد حركة المقاومة الفلسطينية حركة جماهيرية اتخذت من اللاعنف إستراتيجية عمل ومقاومة، على غرار حركتي غاندي ولوثر كينغ واللتان تميزتا بالمبادأة والاستمرارية وعدم اللجوء للعنف على الإطلاق[2]، فقد كان اللاعنف الذي تميزت به هذه الحركات واضحاً ومحدداً ففرض نفسه، وهذا ما تفتقر إليه التجربة الفلسطينية. فما هي الأسباب التي جعلت حركة المقاومة الفلسطينية تنحى عن خيار المقاومة اللاعنيفة، وعدم جعلها خياراً استراتيجياً للمقاومة الفلسطينية؟ برغم نجاحها في العديد من تجارب الشعوب في العالم! وبعد فشل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، هل يمكن للمقاومة اللاعنيفة أن تكون سلاحاً فعالاً في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي وسياساته التوسعية؟ وهل يمكن للمقاومة الشعبية أن تكون بديلاً نموذجياً عن المقاومة المسلحة والعنيفة لحركة المقاومة الفلسطينية، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر2002 ؟ وما ترتب عليها من مواقف دولية أخذت تصنف حركات التحرر الوطني وكفاحها المسلح ضد الاحتلال على قوائم الإرهاب!

---

[1] شارب، جين.1989.الانتفاضة بلا عنف.ترجمة المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف.(د.ن):المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف.ص 1.

[2] سمير لنج، توماس. مصدر سبق ذكره.ص 112.

للإجابة على هذه التساؤلات قامت الدراسة على مجموعة من الفرضيات، أهمها: أن المكون الديني والإرث التاريخي والثقافي للشعب الفلسطيني، لعب دوراُ مهماً في جعل حركة المقاومة الفلسطينية تتبنى الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية، كإستراتيجية عمل ومقاومة للاحتلال الإسرائيلي.

كما تخشى إسرائيل من نشر مفهوم المقاومة اللاعنيفة وتعميمها ، فكراً وممارسة من قبل الفلسطينيين، لأن ذلك يحييد قوتها العسكرية والإعلامية الهائلة، وستجد نفسها (إسرائيل) عاجزة عن مواجهة اللاعنف بالعنف*، وتكشف حقيقة مخططاتها التوسعية والاستيطانية، وزيف ادعائها بمحاربة الإرهاب.

لقد تمكن الفلسطينيون خاصة في السنوات الأخيرة، من إيجاد وبناء نماذج من المقاومة السلمية في العديد من المواقع ونقاط الاحتكاك المباشرة مع قوات الاحتلال الإسرائيلي، خاصة تلك المناطق المحاذية لجدار الفصل والمستوطنات، وباستخدام أساليب مختلفة من اللاعنف تمكنوا من خلالها إجبار سلطات الاحتلال التخلي عن بعض مخططاتها التوسعية، ومصادرة ألاف الدنمات من أراضِ الضفة الغربية والاستيلاء عليها، كان من أبرزها تجربة قرية بدرس غرب مدينة رام الله التي تمكن أهلها في نيسان عام 2004 من استعادة نحو 1200 دونم من أراضِ القرية. وكذلك تجربة قرية بلعين التي مازالت قائمة ومستمرة حتى تاريخه.

للوصول إلى إجابة محددة على هذه التساؤلات، واختبار مدى صحة الفرضيات، فقد عمدت الدراسة إلى مراجعةالصراعات والنزاعات الدولية ودراسة أسبابها ودوافعها، ووسائل حلها ضمن إطار القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة واتفاقياتها، وبالرغم من تعدد المداخل والنظريات الدارسة لأسباب

* ليس المقصود امتناع العدو عن استخدام العنف، فليس هناك افتراض بأن الخصم سوف يمتنع عن استعمال العنف ضد الناشطين اللاعنفيين، وإنما صعوبة تبرير ذلك العنف أما العنف.للمزيد راجع جين شارب، المقاومة اللاعنيفة، ترجمة مبارك عوض.ص 127.

الصراعات والنزاعات الدولية، ووسائل حلها، فقد أغفلت هذه النظريات الدوافع الاستعمارية، على أهميتها وما تمثله من دافع وسبب ونتيجة في العديد من الصراعات والنزاعات بين الدول، فقد توصلت الدراسة إلى أن لكل صراع أسبابه ومنطقاته وطبيعته، فالصراع الفلسطيني الإسرائيلي واحد من بين الصراعات والنزاعات العديدة في العالم، الذي جاء نتيجة للاستعمار الغربي وأطماعه في المنطقة وسياساته. كما عمدت الدراسة لدراسة واقع وظروف العديد من التجارب الدولية التي مارست المقاومة اللاعنيفة، لإظهار مدى التقارب والتباعد مع واقع الشعب الفلسطيني وظروفه تحت الاحتلال. فيما خلصت الدراسة الى النتائج التالية:

- إن هذا التشابه من حيث النتيجة وبعض الأسباب، لا ينفي الخصوصية في الطبيعة التي يتمثل فيها الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، فليس هناك من صراع يماثل الطبيعة الاستعمارية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، فهو احتلال استعماري توسعي إحلالي يهدف إلى اقتلاع شعب وإحلال شعب آخر مكانه، ونتيجة لهذه الطبيعة الاستعمارية الاحلالية، يعلل العديد من ذوي الشأن من مختلف اتجاهات وتيارات العمل الوطني وحركة المقاومة الفلسطينية، سبب تبني الكفاح المسلح، كإستراتيجية عمل ومقاومة وطنية فلسطينية، فخصوصية الاحتلال وطبيعته التوسعية هي التي فرضت هذا الشكل من المقاومة ضد الأهداف والمصالح الإسرائيلية، فحالة الضياع والتشرد ونفي وجود شعب له تاريخه وثقافته وارتباطاته التاريخية في الأرض، حتم على الفلسطينيين الاتجاه نحو المقاومة المسلحة، لرفع معنويات الشعب، وتأكيد وجودهم وهويتهم الوطنية والقومية، فتمكنوا من خلالها انتزاع الاعتراف الدولي بهم كشعب يمثله منظمة التحرير.

- فيما كان المكون الديني بالنسبة للحركات الإسلامية، منطلقاً أكثر أهمية في تبني الجهاد، باعتباره فرض عين على المسلمين كافة، باعتبار الأرض الفلسطينية أرض وقف إسلامية، لا يجوز التفريط فيها، وأن واجب تحريرها كاملة، فرض على كل مسلم ومسلمة، فالصراع في فلسطين صراع وجود أساساً، ولا فائدة من المقاومة السلمية إلا بما يخدم التعبئة الوطنية والجهاد، كما أن الانطلاقة المتأخرة نسبيا للتنظيمات الإسلامية، وبناءً على الموقف الغربي من القضية الفلسطينية قد عزز من توجه القوى الإسلامية باتجاه الجهاد والكفاح المسلح.
- يرى البعض أن ممارسة الكفاح المسلح من قبل التنظيمات والقوى الفلسطينية (الوطنية والإسلامية) لم يخل من هدف تحقيق مكاسب حزبية وتنظيمية، فواقع الحال الفلسطيني والمناداة بالجهاد والكفاح المسلح قد هدف في كثير من الأحيان إلى تحسين المواقع التنظيمية والحزبية على خارطة القوة والتمثيل الفلسطينية، وعلى الوضع الداخلي الفلسطيني بمجمله، نظراً لما يمثله العمل المسلح من سهولة في تحريك العواطف، ومن قداسة وتمجيد لدى الفلسطينيين بسبب ما وقع عليهم من ظلم واضطهاد.
- كما لعبت أدبيات حركة المقاومة الفلسطينية دوراً مهماً في ترسيخ مفهوم المقاومة العنيفة وإبراز أهميتها، لعب المؤرخ والكاتب الفلسطيني خاصة والعربي عامة دوراً مهماً في استبعاد فكر وممارسة المقاومة اللاعنيفة عند الفلسطينيين، فقد لعب الانتماء التنظيمي والقومي العربي دوراً مهماً في توجيه الكتابات، والتأريخ لمجريات الثورة وحركة المقاومة الفلسطينية، فلم تشهد هذه الحركة توثيقاً ملائماً لقصص النضال اللاعنفي، إلا بما يخدم الكفاح والجهاد المسلح. وهذا ما يؤكده مبارك عوض في مقاله (قصة من قصص النضال اللاعنفي). فقد لامست هذه الكتابات ونشرات التعبئة

التنظيمية عواطف وقلوب الشعب، فبالغت في مدى تأثيرها على الاحتلال وقواته. حتى تلك التي تتحدث عن يوميات وفعاليات انتفاضة عام 1987 كانت تتبنى موقف تأجيج العواطف وتحريك القلوب نحو العمل العنيف، برغم طابعها الشعبي والجماهيري النضالي.

- تبين أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي أدركت مخاطر المقاومة اللاعنيفة قبل أن تدرك حركة المقاومة الفلسطينية أهميتها، وقوة تأثيرها في الفعل النضالي الفلسطيني، ففي الوقت الذي كانت فيه سلطات الاحتلال تناقش إمكانية اعتقال مبارك عوض تمهيداً لإبعاده، خوفاً من نشر المقاومة اللاعنيفة وتعميم مفهومها وأساليبها، كان الفلسطينيون يرون في مبادئه إجهاز على نظرية الكفاح المسلح، إلى أن اندلعت انتفاضة عام 1987، حيث أدرك الفلسطينيون أهمية ما يطرحه مبارك عوض حول مفهوم المقاومة اللاعنيفة وأساليبها، فأخذت القيادة الوطنية الموحدة بنشر المقاومة السلمية وتعميم مفهومها وأساليبها في نداءاتها، بعد تغليفها بشعارات تعبوية تنادي باستخدام قوة العنف برغم محتواها النضالي المؤكد على ضرورة استخدام قوة الإرادة والحق في المقاومة.
- تؤكد الدراسة أن عدم وجود استراتيجية عمل ومقاومة لاعنيفة لدى الفلسطينيين حال دون استفادة الفلسطينيين من تجربة انتفاضة عام1987، فعدا عن فشلهم في استثمار النموذج العصياني لمدينة بيت ساحور واستغلاله، من رفض دفع الضرائب وإلقاء الهويات، وتعميم هذه الحالة النضالية على مختلف مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، فشلوا في استثمار حالة الاندفاع الجماهيرية التي جاءت للإعلان عن اندلاع انتفاضة الأقصى في العام 2000، والتي عمدت سلطات الاحتلال في مواجهتها إلحاق أكبر الخسائر البشرية والمادية في صفوف الفلسطينيين، منذ اليوم الأول لاندلاعها، بهدف دفعهم لممارسة العنف، واستخدام السلاح ضد قواتها ومدنييها لتبرير استخدامها

للعنف وأدواته التي تتميز به عليهم. فنجحت إلى حد كبير في ذلك، فبسبب الخسائر الكبيرة في أرواح وممتلكات الفلسطينيين وممتلكاتهم تراجع الطابع الجماهيري والشعبي للانتفاضة، وتحولت تدريجياً إلى العسكرة واللجوء للسلاح، تحت مبرر إستراتيجية توازن الرعب، مما سهل على الاحتلال تبريره لاستخدام مختلف أنواع الأسلحة الثقيلة، التي حُيِّدت في انتفاضة عام 1987، والادعاء أمام الرأي العام العالمي بمحاربة الإرهاب، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2002.

- تبين أن ظروف ومستجدات ما بعد اتفاق أوسلو وقيام السلطة الوطنية، قد أفقد الفلسطينيين بعض أهم أساليب المقاومة الشعبية واللاعنيفة، فالإضرابات التجارية والحجر، برغم ما يتضمنه من عنف محدود، فقدت الدور الذي لعبته في الانتفاضة السابقة، ما أوجب عليهم البحث عن إبداعات جديدة للمقاومة اللاعنيفة والشعبية، وهذا ما لم يتمكن الفلسطينيون من تحقيقة.
- برغم ما أثير من معارضة وضجة إعلامية حول تعديل وإلغاء بعض مواد وبنود الميثاق الوطني لمنظمة التحرير، فإن هناك من يشكك في ذلك، سواء من حيث الآلية والمضمون أو من حيث الشكل وانعقاد المجلس الوطني، صاحب الصلاحية في ذلك. كما تبين أن أي من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية حتى الداعمة لاتفاق أوسلو لم تغير أو تعدل أي من مواد وبنود أنظمتها الداخلية.
- تبين للباحث أن هناك تبايناً في الموقف من مفهوم المقاومة اللاعنيفة وممارستها، فمعظم من تمكن الباحث من مقابلتهم من التنظيمات وفصائل العمل الوطني، يرفضون مبدأ إطلاق تسمية (المقاومة اللاعنيفة أو السلمية) على مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، كما يرفضون اقتصار عملية المقاومة على هذا الشكل من المقاومة، فيما يؤكدون على مبدأ المقاومة الشعبية وضرورتها، والتي قد تتضمن

بعض أعمال العنف المحدودة، كإلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة. مع تأكيدهم على عدم رفض هذا الشكل من المقاومة، إلا أنهم لا يدعمونه، أو أن هذا الشكل من المقاومة ليس من ضمن أولويات وبرامج العمل المقاوم لهذه التنظيمات (باستثناء حزب الشعب). فيما كان رأي بعض الناشطين في مجال مقاومة الجدار والاستيطان، أن المقاومة السلمية قد نجحت في تعديل مسار الجدار في العديد من المواقع والمناطق والقرى الفلسطينية، التي مارس أهلها المقاومة اللاعنيفة، فبجهودهم الذاتية، وبعيداً عن الصحافة وعدسات الكاميرات تمكن أهالي قرية بدرس من حماية واسترجاع أكثر من 95% من أراضيهم التي كان مخطط لها أن تكون خلف الجدار، كما تمكنت المقاومة السلمية بلعين من تكوين نواة من المتعاطفين الدوليين والإسرائيليين، والمزيد من التعاطف الدولي معهم. ويعتقدون بأن المقاومة اللاعنيفة أسلوب نضالي فاعل إذا ما أحسن استخدامه.

- تبين أن معظم القوى والتنظيمات الفلسطينية تدرك أهمية المقاومة اللاعنيفة، لإشراكها مختلف شرائح المجتمع في مقاومة الاحتلال، إلا أنها لا تركز جهودها واهتمامها على تطوير وإيجاد استراتيجيات وبرامج عمل تعبوية للمجتمع الفلسطيني، تخدم أسلوب المقاومة السلمية، ويشكك البعض في إمكانية إيجاد مثل هذه الاستراتجيات نتيجة القمع الإسرائيلي والضغط الذي يمارسه الاحتلال على مختلف شرائح المجمع الفلسطيني، مما يدفعه باتجاه المقاومة المسلحة.
- يرى الباحث أن حركة المقاومة الفلسطينية تعيش حالة من التناقض ما بين الاعتقاد والممارسة العملية لمفهوم المقاومة، فهي غير قادرة على تحديد أولويات وأساليب مقاومتها للاحتلال، بما يتناسب وأهدافها الوطنية، ففي الوقت الذي تمارس فيه مختلف قوى حركة المقاومة الفلسطينية أساليب المقاومة اللاعنيف والشعبية، فإن أي من التنظيمات الوطنية والإسلامية لم تتبن المقاومة

اللاعنيفة، كأسلوب عمل أو إستراتيجية نضال ومقاومة، فيما تؤكد جميعها على حق المقاومة المسلحة وتحيطه بهالة إعلامية كبيرة، دونما ممارسة حقيقة يمكنها من إلحاق الهزيمة بقوات الاحتلال، وتحقيق هدف إقامة الدولة المستقلة، كما أن استهداف المدنيين الإسرائيليين في العمليات (الاستشهادية) في العمق الإسرائيلي أضر في المقاومة الفلسطينية وبمصالحها، على المستوى الدولي وعلى إمكانية قيام حركة تضامن عالمية وإسرائيلية مع الفلسطينيين.

- بالرغم من اتفاق حركة المقاومة الفلسطينية على مفهوم المقاومة وتركيزها في أراضي الضفة الغربية(بحسب وثيقة الوفاق الوطني) إلا أنها ما زالت عاجزة عن أيجاد آليات وأساليب لهذه المقاومة، فالخلافات التنظيمية والسياسية بين أقطاب حركة المقاومة، تعيق وتعرقل عملية الاتفاق على برنامج عمل ومقاومة فلسطينية موحد ومحدد الأهداف والأساليب، وتجعل من المقاومة المسلحة محطة ومنطلقاً للمزايدات التنظيمية والحزبية، بالرغم من تأكيد الجميع على ضرورة تجاوز تلك الخلافات، التي تُعد من اخطر ما يهدد المقاومة الفلسطينية بمجملها، وأهمية إيجاد برنامج مقاومة متفق عليه ومُعد سلفاً ومحدد الخطوات والتكتيكات والأهداف.

ثانياً: نظرة استشرافية

إن الحصار المفروض على قطاع غزة، وسياسة هدم القدس وتهويدها، والهجمة الاستيطانية والاستمرار في بناء جدار الفصل ومحاولات الاستيلاء على الأرض والسيطرة على مصادر المياه في الضفة الغربية وتقطيع أوصالها، تحديات الواحدة منها توجب إنهاء حالة الانقسام الداخلي والخلافات السياسية والتنظيمية الفلسطينية، خاصة بين قطبي حركة المقاومة الفلسطينية – حركتي فتح وحماس–

وتدعو لضرورة تقديم المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني على المصلحة التنظيمية والفصائلية. وتُلح على ضرورة صياغة إستراتيجية عمل وطنية شاملة موحَّدة وموحِّدة.

إن مثل هذه الإستراتيجية لا بد أن تستهدف النهوض والتنمية لمختلف نواحي الحياة الاقتصادية والصحية والسياسية والثقافية، بهدف تعزيز الصمود والثبات الفلسطيني على الأرض، ودعم المقاومة التي مهما كانت طبيعتها وشكلها لا بد من توحيد الجهود من أجل إنجاحها وتحقيق هدفها بالحرية والاستقلال والدولة ذات السيادة الوطنية.

إن ما أعلنه قادة حركة حماس من أن الحركة لا تمانع إقامة دولة فلسطينية ضمن حدود عام 1967، ومن قبل ما أعلنه الرئيس الفلسطيني محمود عباس عن عبثية المفاوضات بصيغتها وطبيعتها التي استمرت خمسة عشر عاماً، ونية السلطة الوطنية وقف هذه المفاوضات والاشتراط لاستئنافها وقف الاستيطان، وتحديد جدول زمني لها، يشكل قاعدة ومنطلقاً جيداً لصياغة برنامج سياسي مرحلي، يحدد الأهداف، ويرسم الخطوط العريضة للمقاومة، ووسائل هذه المقاومة وأساليبها الواجب انتهاجها وممارستها وانتقاؤها بكل عناية ودقة، وفقاً للتطورات والمستجدات المحلية والإقليمية والدولية، فليست المقاومة بأشكالها المختلفة هدفاً بحد ذاته وإنما هي وسيلة لتحقيق هدف الدولة.

فترتيب الوضع الداخلي الفلسطيني وتحديد أولوياته في غاية الأهمية من أجل بلورة خطة للمقاومة ذات أطوار متعددة تهدف لتعطيل فعل آلة الحرب الإسرائيلية وتحييدها، وتزيد في الوقت ذاته من تكلفة الاحتلال تمهيداً لانتزاع الحرية والاستقلال، وهذا ما يتطلب توفر النية الصادقة من قبل طرفي الانقسام والخلاف في حركة المقاومة، وتقديم المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية والذاتية، لأن تبعات ونتائج أي نهج وأية مقاومة ستصيب مجمل الشعب الفلسطيني، وتؤثر على مجريات قضيتهم

وتحقيق هدف إنهاء الاحتلال. فالحرب العدوانية على قطاع غزة لم تستهدف حركة حماس بذاتها أو مطلقي الصواريخ، بقدر استهدافها للشعب الفلسطيني بمجملة، فحجم الضحايا والشهداء والخسائر المادية والاقتصادية تؤكد ذلك.

إن اعتماد السلطة الوطنية على أسلوب المفاوضات كخيار وحيد لحل الصراع وإنهاء الاحتلال، الحق في المصلحة الوطنية الفلسطينية ضرراً كبيراً، وأدخلهم في متاهة التفاوض على موضوعات التفاوض، فكما جاء في نشرة الطليعة* فقد ساهمت إدارة العملية السياسية والتفاوضية بصيغتها التي استمرت خمسة عشر عاماً، إلى المزيد من تآكل الموقف التفاوضي الفلسطيني وخفض سقف المفاوضات، من هدف إنهاء الاحتلال وتطبيق قرارات الأمم المتحدة إلى تجزئة التفاوض، وخلطه بين القضايا الأمنية والجانبية وبين القضايا الإستراتيجية والمباشرة، في الوقت الذي يستمر فيه الاحتلال في الاستيطان وبناء الجدار وتهويد القدس وهدم بيوت المقدسيين، وفرض الحصار على قطاع غزة، فإن وقف إطلاق الصواريخ والعمل المسلح ضمن اتفاق وإطار التهدئة سيلحق ضرراً أكبر في المصلحة الوطنية الفلسطينية، فقد أجازت حركة حماس لنفسها تغيير الموقف من المقاومة وأشكالها وفقا لمصالحها، وليس وفق مبدئية القضايا التي تطرحها، كوقف العمليات الاستشهادية، وكذلك الموافقة على موضوع التهدئة ومسؤولية الحفاظ عليها، والعودة مرة أخرى إلى التهدئة بشروط أقسى وفي وضع أسوأ من الوضع الذي نشأ بعد انتهاء التهدئة الأولى، وبحيث بات هدف المقاومة هو وقف أطلاق النار وفتح المعابر خاصة "معبر رفح".

---

* الطليعة، أيار 2009. نشرة خاصة صادرة عن حزب الشعب الفلسطيني.

وفي ظل اختلال ميزان القوة والتحيز الغربي لصالح الاحتلال، فإن على الفلسطينيين البحث عن عناصر قوتهم، المتمثلة في وحدة الصف والموقف، والإرادة الشعبية التي لا يمكن قهرها وهزيمتها، والعمل على تعديل الموقف الغربي المؤيد لدولة الاحتلال والمعارض لسياساته القمعية والاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

تمكن الفلسطينيون خلال انتفاضة عام 1987 ومن خلال المقاومة الشعبية ذات الطابع اللاعنفي في المجمل، من إعادة فرض قضيتهم على أجندة المجتمع الدولي باعتبارها من أولويات قضاياه، في ظل ظروف قد تكون أصعب من حيث الموقف الغربي المؤيد لإسرائيل، فالرفض الدولي لسياسة التوسع والاستيطان، وتأكيد الإدارة الأمريكية الجديدة والغرب عموماً على حل الدولتين لشعبين، يؤكد على ضرورة توحيد الجهود الفلسطينية في إطار مقاومة تؤكد الرفض الفلسطيني للاحتلال والمطالبة بحق تقرير المصير، ولا تلحق الأذى بهم، وتوصِّف مقاومتهم بالإرهاب.

ليس هناك من أسلوب مقاومة يمكنه ذلك أكثر من المقاومة الشعبية اللاعنيفة، فهي من ناحية قادرة على إشراك مختلف فئات المجتمع وشرائحه في المقاومة وتؤكد الرفض الفلسطيني للاحتلال وإجراءاته بحق الفلسطينيين ومصادرته لأراضيهم، ومن ناحية أخرى تكشف زيف ادعائه بمحاربة الإرهاب والصفة التي يحاول إلصاقها بالفلسطينيين وبمقاومتهم بالإرهاب وعنفهم المهدد للوجود الإسرائيلي، كما تمثل المقاومة الشعبية واللاعنيفة حالة من الاحتكاك المباشر مع قوات الاحتلال، مما يجعله في حالة استنزاف لطاقاته البشرية والمادية، والعسكرية والأمنية والاقتصادية، مما يجعل من الاحتلال أمراً مكلفاً، فاللاعنف يحد أن لم يُحيِّد آلة الحرب والدمار الإسرائيلية، وليس هناك من أسلوب نضالي ونهج مقاومة يمكنه ضرب هذه المرتكزات الثلاثة أكثر من المقاومة اللاعنيفة.

يمثل الإيمان بعقيدة اللاعنف المنطلق الأول والأهم للنجاح، والنصر في معركة التحرير وإنهاء الاحتلال، كما في الجهاد والعمل المسلح، فمعركة اللاعنف لها متطلبات وشروط كما سبق ذكره في الفصل الأول، لا بد من توفرها حتى تجنى ثمار هذه المقاومة ونضالات الشعب، وهذا لن يتأتى إلا بمزيد من الجهد المادي والذهني من قبل مختلف مكونات حركة المقاومة الفلسطينية للخروج بإستراتيجية عمل ومقاومة فاعلة من شأنها أن تحقق النصر وهدف الدولة المستقلة.

كما لا بد من تعاون وتكاتف الجهود لمختلف مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة والالتقاء مع الجهات الرسمية والتنظيمية الداعمة لوجود برنامج عمل يعزز من نشر مفهوم وثقافة اللاعنف لدى الفلسطينيين باعتباره مقاومة وليس احتجاجاً أو حيلة الضعيف، ليكون اللاعنف نهج وأسلوب حياة، فقد أظهرت الدراسة الأكاديمية " دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني "، تواضع دور هذه المؤسسات وضعف نتائج جهودها وضرورة التنسيق فيما بينها، من أجل بلورة خطة عمل إستراتيجية تقوم هذه المنظمات بتبنيها ونشرها على المستوى الوطني كأسلوب نضالي يتلاءم مع الظروف السياسية للشعب الفلسطيني، والواقع الدولي الجديد خاصة بعد إشارات الإدارة الأمريكية الجديدة الداعمة لحل الدولتين.

باعتماد مبدأ المقاومة اللاعنيفة كنهج مقاومة وبحسن اختيار وسائلها وأساليبها يمكن توفير الأجواء لتحرك دبلوماسي فلسطيني وعربي، والتركيز على عدم جدية الاحتلال واستعداده لحل سياسي، خاصة بعد خطاب رئيس وزرائه بنيامين نتنياهو وما تضمنه من شروط تُفرغ المفاوضات من معناها ومضمونها بالتوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية، فالمقاومة الشعبية اللاعنيفة والتحرك

الدبلوماسي الفاعل يمكن أن تسند مفاوضات جدية أو توقف مفاوضات عبثية، فلا يمكن أن يكون هناك احتلال دون مقاومة لهذا الاحتلال.

إن أهمية الإستراتيجية والتخطيط الدقيق لنجاح النضال السلمي، لا يقل أهمية عنه بالنسبة للعمل المسلح والحروب العسكرية، فالإستراتيجية والتخطيط السليم يزيد من قوة وفعالية المقاومة اللاعنيفة، شأنه في ذلك شأن التخطيط العسكري وإستراتيجية الهجوم والدفاع في المواجهة العسكرية، فصياغة وتبني إستراتيجية عمل محددة يزيد من فرص النجاح وتركيز القوة والعمل للسير في اتجاه محدد وتحقيق هدف النصر والتحرر. ويؤكد الباحث على ما توصل إليه جين شارب في دراسته (البدائل الحقيقية)، من أن عدم وجود صياغة محددة لخطة عمل وإستراتيجية دقيقة، يؤدي إلى انحراف الطاقة نحو قضايا ثانوية واستخدامها بطريقة غير فعالة، وعدم استغلال الفرص التي تؤدي إلى تقدم في القضية موضوع وهدف المقاومة والنضال السلمي، وتسلم الخصم زمام المبادرة، والتحكم في خط سير الأحداث، كما يزيد من ضعف الطرف المناضل ويؤثر بشكل مصيري على العمل لتحقيق الأهداف الوطنية.

أخيرا...فإن حركة المقاومة الفلسطينية ستبقى بعيدة عن تحقيق هدف التحرر والاستقلال والعودة، بقدر بعدها عن إستراتيجية عمل وفعل مقاوم ينطلق من ضرورة وجود برنامج وطني متكامل ذي أبعاد ورؤية محددة الأهداف والوسائل، ولعل ما قدمه د.علي الجرباوي في مقاله (لكي ننهي الانقسام والاحتلال)* يمثل منطلق وقاعدة جيدة لمثل هذا البرنامج، المنشور في جريدة الأيام ولا بد أن تكون نقطة الانطلاق لجميع مكونات الشعب الفلسطيني، قوى وسلطة وجماهير ومؤسسات مجتمع

---

* نشر هذا المقال في جريدة الأيام، العدد 4680، الصادر بتاريخ 2009/1/27.

مدني، الاعتراف بأهمية وضرورة المقاومة الشعبية اللاعنيفة، ليتبنى الجميع المقاومة الشعبية اللاعنيفة كخيار استراتيجي واتخاذه كنهج حياة ومقاومة يومية في مواجهة الاحتلال ومخططاته التوسعية. والابتعاد عن ردات الفعل على هذه الممارسات والسياسات الاحتلالية، لتكون المقاومة هي الفعل، وممارسة الاحتلال ضد الفلسطينيين وقمعه تعبر عن ردة فعله.

ولعل هذا ما يتطلب الابتعاد عن الخلافات التنظيمية والمصالح الذاتية، من قبل قوى ومكونات حركة المقاومة الفلسطينية، وضرورة تعزيز صمود الأهالي في مختلف نقاط الاحتكاك والمواجهة المباشرة مع قوات الاحتلال ومستوطنيه، بإيجاد برامج تنموية شاملة، فدعم وتطوير المنتج المحلي – الصناعي والزراعي – مثلاً، من شأنه تعزيز مفهوم المقاطعة الاقتصادية غير المعلنة لدى الفلسطينيين، كما أن ممارسة اللاعنف سيفقد الاحتلال أهم أسلحته الإعلامية ضد حركة المقاومة الوطنية ومبرر قمعه للفلسطينيين.

تبقى المقاومة اللاعنيفة مطروحة للنقاش، ليبقى الباب مفتوحا لكل الأفكار الجديدة سواء أكانت تلك الأفكار مرتبطة بابتكار أساليب جديدة، أو بتصميم خطة للتنفيذ، فأساليب المقاومة لا بد أن تتطور بتطور الحياة، ولا بد للفلسطينيين من الاستفادة من تجارب الشعوب فالإضرابات التجارية التي تميزت بها انتفاضة عام 1987، قد فقدت قوتها ومغزاها النضالي، فيما يمكن الاستفادة مثلاً من تجربة الشعب الإيراني في نقل واقع وقمع المحتجين على نتائج الانتخابات الأخيرة باستخدام الهواتف النقالة، ونقل قمع الاحتلال للمسيرات السلمية والاعتصامات في الأراضي المهددة بالمصادرة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : الكتب

القران الكريم. سورة التوبة. الآية "14"

ابن منظور. جمال الدين محمد بن مكرم بن علي. (1997). **لسان العرب، الجزء الرابع عشر**. بيروت: دار إحياء التراث العربي، طبعة منقحة وملونة.

ـــــــ. (2003). **لسان العرب الجزء التاسع**. تحقيق فتح الله سليمان. بيروت. دار إحياء التراث العربي.

ـــــــ. (1997). **لسان العرب. الجزء الأول**. بيروت: دار إحياء التراث العربي، طبعة منقحة وملونة.

ـــــــ. 1997. **لسان العرب. الجزء السابع**. بيروت: دار إحياء التراث العربي، طبعة منقحة وملونة.

أبو العمرين، خالد. 2002.**حركة المقاومة الاسلامية حماس جذورها –نشأتها– فكرها السياسي**.القاهرة: مركز الحضارة العربية.

أبو زيد، محمد عبد المجيد. (1993). **قوانين ومبادئ المقاطعة العربية لإسرائيل**. الرياض: مطابع جامعة الملك سعود.

أبو عامر، علاء. (2004). **العلاقات الدولية، الظاهرة والعلم. .. الدبلوماسية والإستراتيجية**. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

ابو عمر، زياد.(1989). **الانتفاضة أسبابها وعوامل استمرارها**. القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية.

أبو عمشة، عادل. (1989). **الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الضفة وغزة قبل الانتفاضة**. نابلس: جامعة النجاح.

أبو هيف، علي صادق.(1992).**القانون الدولي العام..النظريات والمبادئ – أشخاص القانون الدولي– العلاقات الدولية– التنظيم الدولي– المنازعات الدولي– الحرب والحياد**، الطبعة السابعة عشر، الإسكندرية: منشأة المعارف.

اسوار إكناث. 1987. **رجل ولا كل الرجال بدشاه خان**، جندي اللاعنف في الإسلام. ترجمة وديع إبراهيم عطا. القدس: المركز 1الفلسطيني لدراسات اللاعنف.

الحركة الأسيرة الفلسطينية بين 1985 – 1989. (1990) (د.م).

الأشهب، نعيم.(2003). **بعض أوجه التشلبه والتمايز في الانتفاضتين.** فلسطين: دار التنوير للنشر والترجمة والتوزيع.

إعبيد، وائل عبد الرحيم. 2000. **بيت ساحور. . صمود وتحيات في وجه الاحتلال.** عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

أوتيس استيفن ب. (1990). **النفير..حياة ونضال مارتن لوثر كينغ " الابن".**ترجمة سهيل أيوب. دمشق: الشام.

انتفاضة الاستقلال العام 1987.2002) . المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (ملف) إعداداً. دمشق: شركة دار التقدم العربي.

باسكول، ديت.1995." **نحو ثقافة ديمقراطية في الفلبين". الثورة الديمقراطية: النضال من الحرية.** إعداد لاري دايموند. ترجمة سمية فلو عبود. بيروت: دار الساقي.

بايارا، برناديت. (1999). "من موسيقى البولز الى الترتيلة". **مارتن لوثر كينغ.** بيروت: حركة حقوق الناس.

براد بنت. (1988). "نماذج عالمية من حركات اللاعنف". **المقاومة المدنية في النضال السلمي. تحرير،** سعد الدين ابراهيم عمان: منتدى الفكر العربي.

براون، ايناكورين. 1963. **تاريخ الزنوج.** ترجمة م.عيسى. القاهرة: مؤسسة سجل العرب.

بوبولت، غي. (1999). "مارتن لوثر كينغ من الحلم الى الواقع"، **مارتن لوثر كينغ.**بيروت: حركة حقوق الناس.

بوتشر، مارغريت جوست. (1964).**السود في أميركا.** ترجمة ممدوح حقي.الدار البيضاء: دار الكتاب.

بويصير، صالح مسعود.2001. **جهاد شعب فلسطين.** منشورات وزارة الثقافة الفلسطينية: دار بويصير للنشر والأبحاث.

بيتشر– ستو، هارييت، 2005. **كوخ العم توم.** راجع النص العربي سليم خليل قهوجي. بيروت: دار الجليل للنشر والطباعة والتوزيع.

بينشك، توني. (1999). **مانديلا للمبتدئين.** ترجمة حسن إبراهيم الفارس. أبو ظبي: المجمع الثقافي.

الصمد، رياض.1999. **تطور الأحداث الدولية في القرن العشرين.** بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

البرغوثي، مصطفى. 2009. فلسطين على مفترق طرق: خيار أم خيارات.رام الله: المبادرة الوطنية الفلسطينية.

الحاج، طاهر طه مصطفى.(د.ت) **فتح في يوميات مقاتل**. (د.م).

حجازي، مصطفى. (1989). **التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجيه الإنسان المقهور**. بيروت. معهد الإنماء العربي.

حسين، عبد الرحيم أحمد.(1983) "الإستراتيجية الإسرائيلية وتدابيرها". **القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي**. عبد العزيز الدوري (تحرير).ط1.(د.م) اتحاد الجامعات العربية الأمانة العامة.

حسين ، عدنان السيد. (1994). **العلاقات الدولية: الحرب والسلم ومفاهيم أساسية**. د،ن.

ـــــــ. (2001). العرب في دائرة النزاعات الدولية، بيروت: مطبعة سيكو.

حنفي، حسن. (1988) "جدليات العنف واللاعنف في الإسلام" **المقاومة المدنية في النضال السياسي:** وقائع الندوة السياسية التي عقدها منتدى الفكر العربي في عمان بتاريخ 15-17تشرين ثاني 1986. تحرير سعد الدين إبراهيم. عمان: منتدى الفكر العربي.

حوراني، فيصل. (2007). **تطور فكر منظمة التحرير ومواقفها السياسية**. رام الله: تحالف السلام الفلسطيني/ مجموعة التفكير.

خلف، عبد الهادي. (1988). **المقاومة المدنية: مدارس العمل الجماهيري وأشكاله**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

خواه فريبا عادل. (1991). **الثورة تحت الحجاب**. ترجمة هالة عبد الرؤوف مراد.القاهرة: دار العالم الثالث.

دبا، حسن علي.(1997). **من أجل فلسطين**. طنطا: دار البشير للثقافة والعلوم الإسلامية.

الدجاني، برهان. (1994). **مفاوضات السلام: المسار والخيارات والاحتمالات**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ص 92-94.

دورتي، جمس وربورت بالنسفران.(1985). **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**.د.م. كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع.

دولورم، كريستيان. (1999). "نضال مارتن لوثر كينغ اللاعنفي". **مارتن لوثر كينغ**. بيروت: حركة حقوق الناس.

الردام، عزيز. (1979). **المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل**. بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية.

ريد، جون.1979.**عشرة أيام هزة العالم**.ترجمة فواز طرابلسي.بيروت:دار الطليعة للطباعة والنشر.ط4.

الريماوي، أحمد يوسف.(2005). المسار التاريخي للنضال الوطني الفلسطيني خلال القرن العشرين. الدمام: الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين بالمملكة العربية السعودية.

زئيف، شيف. واهود يعاري. (1990). **انتفاضة**. ترجمة دافيد سجيف. القدس وتل ابيب. دار شوكن للنشر.

زهر الدين، صالح. (2001). **قضية الزنوج الأمريكيين والتميز العنصري**. بيروت: المركز الثقافي اللبناني.

زيربو، جوزيف كي.(1994). **تاريخ جنوب افريقيا**– ترجمة يوسف شلب الشامي. دمشق: منشورات وزارة الثقافة.

سلامة، نوح. (1996). **نحو طريق جديد للتعامل مع النزاعات**. بيت لحم: مؤسسة الناشر للخدمات الفنية.

سليم، محمد السيد. (2002). تطور السياسة الدولية: في القران التاسع عشر.القاهرة: دار الامين للطباعة والنشر والتوزيع.

سميرلنج، توماس.1988."إمكانية قيام حركة لا عنيفة في الضفة الغربية" **المقاومة المدنية في النضال السياسي**. تحرير. سعد الدين إبراهيم. عمان: منتدى الفكر العربي.

شارب جين. (1997). **من تجارب الشعوب في المواجهة المدنية: عدم التعاون الاجتماعي والسياسي**. ترجمة نضال خوري. بيروت: حركة حقوق الناس.

ـــــــ. (1997). **من تجارب الشعوب في المواجهة المدنية: عدم التعاون الاقتصادي**. ترجمة هادي حبيب. بيروت: حركة حقوق الناس.

ـــــــ. (1986)."دور القوة في الكفاح اللاعنيف". **المقاومة المدنية في النضال السياسي**. تحرير سعد الدين إبراهيم. عمان: منتدى الفكر العربي.

ـــــــ. (1986). **المقاومة اللاعنيفة**. ترجمة مبارك عوض. القدس: المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف.

ـــــــ. (1989). **الانتفاضة بلا عنف**. ترجمة المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف.(د.ن): المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف.

الشاعري، صالح يحيى. (2006). **تسوية النزاعات الدولية سلمياً**. القاهرة: مكتبة مدبولي.

شحادة، رجا. (1988). **قانون المحتل: إسرائيل والضفة الغربية**.بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

ـــــــ. (1988). **قانون المحتل: إسرائيل والضفة الغربية**. الكويت: جامعة الكويت.

الشرع، صادق.(1997). **حروبنا مع إسرائيل 1947- 1973 معارك خاسرة وانتصارات ضائعة.** عمان: دار الشروق.

شيان، فنسنت. د.ت. **المهاتما غاندي: صور من حياة عظيم.** ترجمة محمد عبدالهادي. بيروت: الوطنية للطباعة والنشر.

الشيخ، نهاد.(2004). " **تأثير الانتفاضة على الواقع السياسي في المجتمع الإسرائيلي** ". أثر الانتفاضة على الكيان الصهيوني. خالد شعبان، وآخرون تحرير. بيروت: باحث للدراسات.

صايغ، يزيد. (1994). **التجربة الفلسطينية المعاصرة.** دراسات عسكرية. (د.م) الشؤون الفكرية والدراسات. حركة التحرير الوطني الفلسطيني " فتح".

طوالبة، حسن. (1990). **الانتفاضة سنة أولى: ملحمة الحجر وإعلان الدولة المستقلة.** عمان: دار الكرمل.

عباس، محمود "أبو مازن". (1994). **طريق أوسلو: موقع الاتفاق يروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات.** بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

عبد الحكيم أحمد. وآخرون.(2007). **حرب اللاعنف.. الخيار الثالث.** بيروت: أكاديمية التغير والدار العربية للعلوم- ناشرون.

عبد الفتاح، إسماعيل.(2001). **إدارة الصراع والأزمات الدولية: تطبيق الصراع العربي الإسرائيلي.** القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

العبد، جورج. (1991). "المجتمع المدني في ظل الانتفاضة: المقاومة الشعبية والحركة الوطنية الفلسطينية". الدراسات الفلسطينية.

عريقات، صائب. 1990. **الانتفاضة والمتغيرات.** القدس: دار العودة للدراسات والنشر.

عطية، علي سعود. 1991. **الانتفاضة المسيرة وأفاق المستقبل.** عمان: دار الكرمل.

عمر، عمر عبد العزيز. (1990). **دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر.** بيروت: دار النهضة العربية.

الغول، عمر حلمي.(1992). **التحولات الفلسطينية 1967- 1987.** دمشق: دار الوسيم للخدمات الطباعية.

فلسطين تاريخها وقضيتها. (1983) نيقوسيا: شركة الخدمات النشرية المستقلة / المحدودة.

فهمي، عبد القادر. (د. ت). **الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية.** د.م. بيت الحكمة.

فونتيت، فرانسوا دي. (1999). **العنصرية.** ترجمة عاطف علبي. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

فيشر لوسي.(د،ت). **غاندي الثائر القديس.** ترجمة صوفى عبد الله. مصر: دار الهلال.

القشطيني، خالد. (1998). **نحو اللاعنف: المقاومة المدنية عبر التاريخ.**عمان: دار الكرمل.

قشي، خير. (1999). **المفاضلة بين الوسائل التحاكمية وغير التحاكمية لتسوية المنازعات الدولية،** بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

القطيط، جهاد وآخرون.(2006). **العرب ومقاطعة إسرائيل.** عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

كشطاني، خالد (1986). **نحو اللاعنف.** القدس: منشورات المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف.

الكيلاني، عبد الوهاب. (1994). **موسوعة السياسة، مج5.** بيروت: المؤسسة العربية لدراسات والنشر.

كينغ، مارتن لوثر."واشنطن 28 آب". (1968).من كتاب.**مارتن لوثر كينغ.** بيروت: حركة حقوق الناس.

ـــــــ.(1966). **لماذا نفذ صبرنا.** ترجمة عديلة حسن مياس. القاهرة: مؤسسة سجل العرب.

لال نهرو جواهر.(1961). **من السجن الى الرئاسة...** . ترجمة دار العلم للملايين. د م: دار العلم لملاين.ط2.

ـــــــ.(1989). **لمحات من تاريخ العالم.** بيروت: دار الجليل.

محارب، عبد الحفيظ. (1981).**هاغاناه،إتسل، ليحي: العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة 1927–1948.** بيروت: مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية.

مستر اندروز. (1934). **مهتاما غاندي: نشأته وعمله في جنوب أفريقيا** من سيرته كما كتبها بقلمه. ترجمة اسماعيل مظهر. مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

ملخص الكتاب السنوي لدولة جنوب أفريقيا. (1995).هذه هي دولة جنوب أفريقيا. القاهرة: ماكس جروب.

المصري، غسان. (1990). **الانتفاضة بين الجذور والأفاق.** (د.م) منظمة التحرير الفلسطينية، الأعلام الموحد.

مصلح أديب.(1992). **السياسي القديس المهاتما غاندي.** بيروت: منشورات المكتبة البوليسي.

مقلد، إسماعيل صبري. (1993). **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات.** الطبعة 5. الكويت: منشورات ذات السلاسل.

مهنا، محمد نصر.(1980). **صورة من المشكلات السياسية في العالم المعاصر**. القاهرة: دار المعارف.

مهنا، محمد نصر، وخلدون معروف، (1980). **تسوية النزاعات الدولية: مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط**. القاهرة: دار غريب للطباعة.

موسى سلامة. (1962). **غاندي والحركة الهندية**. القاهرة: سلامة موسى للنشر والتوزيع.

مولر، جان– ماري. (1999). **إستراتيجية العمل اللاعنفي**. بيروت: حركة حقوق الناس.

المولى، سعود. (2001) **حق الشعب الفلسطيني بالعودة: دراسة في المطلب والواقع والحلول**. غزة: مركز القدس للدراسات والإعلام والنشر.

النشاش، عبد الهادي.1994. **الانتفاضة الفلسطينية الكبرى**. دمشق: دار الينابيع للطباعة والنشر والتوزيع.

نوار، عبد العزيز سليمان، وعبد المجيد نعنعي. **تاريخ الولايات الأمريكية الحديث**. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة.

نوفل، ممدوح. (2000). **البحث عن الدولة**. رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

ـــــــ. 2005. **ليلة انتخاب الرئيس**. رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع.

هلال، جميل. (2002). **تكون النخبة الفلسطينية: منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية**. رام الله: مؤسسة ناديا للطباعة والنشر.

ـــــــ.2006. **التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية**. رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

هيكل، محمد حسنين. (2000). **مَدافع اية الله..قصة ايران والثورة**. القاهرة: دار الشروق. الطبعة الخامسة.

يوسف، محمد " أبو علاء منصور". (2007). **بلعين. . في المقاومة الشعبية**. (د.م): مكتب الشؤون الفكرية والدراسات (فتح).

ثانياً: الموسوعات

الخوَند مسعود. (2002). الموسوعة التاريخية والجغرافية. تشيلي- جنوب أفريقيا – الجزء السابع، بيروت: الشركة العالمية للموسوعات.

ـــــــ. (2003). الموسوعة التاريخية والجغرافية. لوكسمبورغ- مصر- الجزء الثامن عشر، بيروت: الشركة العالمية للموسوعات.

فضل محمد عبدالخالق محمد، وآخرون "محررون". الموسوعة العربية العالمية، (مجلد11)، الطبعة الثانية، الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع.

الكيالي، عبد الوهاب. (1994). الموسوعة السياسية الجزء الثاني، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

ـــــــ. (1994). موسوعة السياسة، الجزء السادس، بيروت: المدينة العربية للدراسات والنشر.

هويدا فريدون. (د.ت). الموسوعة السياسية العالمية "سقوط الشاة" ترجمة وعلق عليه، احمد عبد القادر الشاذلي. المنوفية: جامعة المنوفية كلية الآداب.

هيئة الموسوعة الفلسطينية، (1984). الموسوعة الفلسطينية، المجلد الرابع (ل – ي) عبد الهادي هاشم "رئيس التحرير " ايطاليا: مطابع ميلانو استامبا.

ثالثاً: الوثائق المنشورة وغير المنشورة

إحصائيات دائرة الرصد والتوثيق في مؤسسة الحق. تقرير غير منشور.

النظام الأساسي لحركة فتح، " المبادئ..الأهداف. . الأساليب..". من كراسة الجلسات الحركية "1 – 12". النشرة الرابعة بعنوان" مبادئ وأهداف وشعارات الحركة"نشرات خاصة لأعضاء حركة فتح.

البرنامج الانتخابي لحركة المقاومة الإسلامية " قائمة التغيير والإصلاح" حماس.206/1/14.

البرنامج الانتخابي للمبادرة الوطنية الفلسطينية. 2006.

البيان الختامي لمؤتمر بلعين الدولي الثالث للمقاومة الشعبية السلمية2008/6/7. منشورات اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار في قرية بلعين.

البيان الوزاري للحكومة العاشرة. المقدم للمجلس التشريعي بتاريخ 2006/3/27 لنيل ثقته.

تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية. التقرير الإحصائي السنوي 2007.

التقرير السياسي للمؤتمر الوطني العام الخامس للجبهة الديمقراطية. وثائق (2) (من أواخر شباط إلى أواخر آب 2007).

تقرير اللجنة المركزية لحزب الشعب، المقدم للمؤتمر العام الرابع للحزب. 6-2008/3/8.

تقرير لجنة الأراضي ومواجهة الاستيطان والجدار. مقدم للمجلس التشريعي الفلسطيني، الدورة العادية الأولى – الفترة الثانية.2007/4/4.

تقرير مجموعة القدس والأراضي ومواجهة الاستيطان والجدار. المجلس التشريعي الفلسطيني. مقدم لهيئة الكتل البرلمانية. 2008/6/21.

سلسلة كتاب المسار. المسار 1. " الجبهة الديمقراطية.. النشأة والمسار" 2008/2/22.

سلسلة كتاب المسار. المسار 2. "العناصر الرئيسية للنظام الداخلي وفي المسألة التنظيمية" 2007/2/22.

الطليعة، أيار 2009. نشرة خاصة صادرة عن حزب الشعب الفلسطيني.

قرار رقم (9/1/815) المجلس التشريعي الفلسطيني المنعقد في مدينتي رام الله وغزة يوم الثلاثاء الموافق 2005/2/8.

المؤتمر الرابع لحزب الشعب الفلسطيني.6-2008/3/8 "البيان الختامي الصادر عن المؤتمر الرابع لحزب الشعب الفلسطيني"..

منشورات اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار نيسان 2009.

منشورات اللجنة الشعبية، مؤتمر بلعين الدولي الثالث للمقاومة الشعبية، 2008/6/4.

ميثاق الأمم المتحدة.

ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس. 1988/8/18. المواد الثالثة عشر والخامسة عشر التاسعة عشر.

نداءات الانتفاضة "وثائق" 1989..منظمة التحرير الفلسطينية، الإعلام الموحد. نداء القيادة الوطنية الموحدة رقم (6) 1988/2/13. ص 20.

اليسار طريقنا نحو العدالة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. النظام الداخلي لحزب الشعب الفلسطيني. الباب الثاني المادة الثانية فقرة 2.

رابعاً: رسائل الماجستير

ربعي التميمي، باسم خضر. (2007). المقاومة اللاعنفية في فلسطين، فلسفتها، أدواتها، وأثرها (1963-1993). جامعة بيرزيت. رسالة ماجستير. ص ق.

سليمان، صقر. (2006). دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني. جامعة القدس. رسالة ماجستير.

خامساً: المجلات والصحف

أبو الرب، مجدولين. (1998) "خمسون عاما على نكبة فلسطين: إضاءات تاريخية. صامد الاقتصادي. ع 93:114-128.

العبد، جورج. 1991. "المجتمع المدني في ظل الانتفاضة: المقاومة الشعبية والحركة الوطنية الفلسطينية". الدراسات الفلسطينية. ع. 5: 105 – 126.

سالم، أحمد علي. "عن الحرب والسلام.. مراجعة نقدية لأدبيات الصراع الدولي". أيلول 2007. السياسة الدولية: ع 170: 8-19.

صالح، هالة. (1997) " الاطار القانوني لقضية القدس". صامد الاقتصادي. ع 107: 12- 28.

صحيفة الأيام، 2009/2/24. العدد 4708.

صحيفة الايام، 2009/1/27. العدد 4680.

صحيفة الأيام، 2009/5/30 العدد 4082 وكذلك 2009/6/4 العدد 4087.

صحيفة القدس. 2009/4/23. العدد 14255.

صحيفة القدس، 2009/4/2. العدد 14234.

صحيفة القدس، 2008/1/21.

كريم، محمد. 1995." صحافة المقاومة الفلسطينية في الشتات" صامد الاقتصادي، ع.102: 123- 153.

كمال، حنان.(2001). " المقاطعة العربية لاسرائيل". مجلة صامد الاقتصادي. مج23، ع125. ص 150-151.

منصور، هالة. (1998) "إستراتيجية الإرهاب: دور المجازر الصهيونية في النكبة وقيام الدولة العبرية". صامد الاقتصادي. ع113: 68- 89.

سادساً : المقالات من إنترنت

"الصراع مع الصهيونية في فكر حماس". المركز الفلسطيني للإعلام. (استرجعت بتاريخ 2009/3/23)، http://www.palestine-info

"فدا" الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني.2000. البرنامج العام والنظام الداخلي. (استرجعت بتاريخ 2009/3/22) . http://www.fida.ps

"نبذة عن حركة حماس" المركز الفلسطيني للإعلام. (استرجعت بتاريخ 2009/3/25)، http://www.palestine-info

(د.ا)." بطاقة تعريف بالجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين". الحوار المتمدن. ع 24. 2002/1/5. (نسخة الكترونية)http://www.ahewar.org

فرسخ، ليلى. "من جنوب افريقيا إلى اسرائيل" (استرجعت بتاريخ 2008/12/11)، http://www.mondiploar.com

ابو بكر، بكر. المجلس الوطني الفلسطيني وم.ت.ف. (استرجعت بتاريخ 2009/3/20)، http://www.bakerabubaker.inf/index

اشتيوي، عماد. (2006). اسم في الأخبار. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" الشبكة الإعلامية الفلسطينية. (استرجعت بتاريخ 2009/3/22)، http://www.pal-media.net

البلاغ الختامي الصادر عن أعمال المؤتمر الوطني الخامس للجبهة الديمقراطية. http://www.ahewar.org2007/8/29.الحوارالمتمدن.(استرجعت بتاريخ 2009/3/22)،

البيان التأسيسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بتاريخ 1967/12/11. استرجع بتاريخ 2009/3/22، http://www.pflp.ps

تيجان ومقتنيات ال رومانوف– شبكة ومنتديات نفيس، (استرجعت بتاريخ 2008/11/17)، http://www.nafeees.com

تيسير، خالد. أربعة أعوام على فتوى لاهاي والجدار يواصل زحفه. (استرجعت بتاريخ 2009/5/21)، http://www.3almani.org

الثوابت والمرتكزات التي ترتكز عليها حركة الجهاد الإسلامي. ملتقى الشهيد الخالد ياسر عرفات. (استرجعت بتاريخ 209/3/25)، http://fatehforums.com/showthread.php

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، النظام الداخلي، المؤتمر الوطني السادس، تموز 2000. (استرجعت بتاريخ 2009/3/11)، http://www.pflp.ps

جنوب أفريقيا–، وكيبيديا– الموسوعة الحرة. (استرجعت بتاريخ 2008/11/12)، ar.wikipedia.org/http:/

حركة الجهاد الإسلامي. نشأة الحركة. إسلام أون لاين نت. (استرجعت بتاريخ 2009/3/22)، http://www.islamonline.net

خالد. 2004. "المهاتما غاندي" من موقع (راي الشباب) (استرجعت بتاريخ 2008/6/11)، http://www.ettehad.inf

خالد، المهتاما غاندي، من موقع رأي الشباب،(استرجعت بتاريخ 2008/11/6)، http://www.ettehad.info

رسالة الاعتراف الموجهة من رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.1993/9/9. موقع الملتقى المقدسي، http://bait-al-maqdis.ahlamontada.com

رسالة الاعتراف الموجهة من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي. بتاريخ 1993/9/9. موقع الملتقى المقدسي، http://bait-al-maqdis.ahlamontada.com

السمان، عارف." التوتر والتعامل معه في الواقع العملي". (استرجعت بتاريخ 6.5.2008)، www.mmsec.com

شومان، محمد." الأزمات وأنواعها".(استرجعت بتاريخ 5.5.2008)، www.suhuf.net

شارب، جين. "البدائل الحقيقية". مؤسسة البرت اينشتاين. http://www.aeinstein.org/organiztions/org/TARA_arabic.pd

عاشور مصطفى، الخميني..الثورة بالصدور المحتقنة، إسلام أون لاي، (استرجعت بتاريخ 2008/11/17)، http://www.islamonline.net

عثمان، أحمد خالد. صحيفة الشرق الأوسط. نسخة الكترونية. استرجعت بتاريخ 2009/5/16، http://www.aawsat.com./print?did=39273&issueno=8211

عطا الله، علاء. "برنامج حماس الانتخابي بدون " تدمير إسرائيل" إسلام أون لاين. 2006/1/14. (استرجعت بتاريخ 2009/3/25)، http://www.islamonline.net

علي، عبد الله سليمان. 2009/4/6. الديمقراطية الشعبية واقتصاد السوق. http://all4syria.info

عودة، جهاد. "الصراع الدولي بين مهارة المساومة وبناء التحالفات".2005/9/10 "(استرجعت بتاريخ 20.4.2008)، www.sasedu.com

عوض، مبارك. قصة من قصص النضال اللاعنفي. (استرجعت بتاريخ 2009/5/25)، http://maaber.org

فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية. من موقع الجزيرة. (استرجعت بتاريخ 2009/11/3)، http://www.aljazeera.net

قديح، عمار محمود. عبد العزيز عودة إلى اين..؟!! وكالة قدس نت للإنباء.(استرجعت بتاريخ 2009/3/23، http://www.qudesnet.com/arabic/news.php

المبادئ العامة والأهداف لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين. مجلة الابتسامة. السنة الثالثة. نسخة الكترونية، http://www.ibtesama.com

منتدى طنجاوي. د.ت. مفهوم المنازعات الدولية. (استرجعت بتاريخ 31.3.2008)، http://tanjahost.com

ولت، ستيفن. ترجمت، عادل زقاق وزيدان زياني "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"، د.ت، (استرجعت بتاريخ 2008/4/25)، www.geocities.com

سادساً: المقابلات

مقابلة أجراها الباحث مع "وزير الخارجية وممثل فلسطين في الأمم المتحدة السابق" ناصر القدوة. بتاريخ 2007/5/10. رام الله.

مقابلة أجراها الباحث مع السيدة خالدة جرار، عضو المجلس التشريعي عن قائمة أبو علي مصطفى. بتاريخ 2009/3/12. رام الله.

مقابلة أجراها الباحث مع عبد الله أبو رحمة، رئيس اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار، بتاريخ 2009/5/3. بلعين – رام الله.

مقابلة أجراها الباحث مع محمد أبو رحمة، عضو المجلس البلدي واللجنة الشعبية لمقاومة الجدار في بلعين، بتاريخ 2009/5/7. بلعين – رام الله.

مقابلة أجراها الباحث، مع السيد عايد مرار، مؤسس أول لجنة شعبية لمقاومة الجدار. 2009/4/23. بلعين– رام الله.

مقابلة خاصة أجراها الباحث مع السيد بسام الصالحي، الأمين العام لحزب الشعب، النائب عن كتلة البديل. 2009/5/28. رام الله.

مقابلة خاصة أجراها الباحث مع السيد قيس عبد الكريم، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، والنائب في المجلس التشريعي، عن قائمة البديل، 2009/5/14. رام الله.

مقابلة خاصة أجرها الباحث مع د. مصطفى البرغوثي، الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية، 2009/12/6.رام الله.

سابعاً :المراجع باللغة الإنجليزية

Frankel، Joseph. (1969). **International Politics، Conflict and Harmony**. London: Allen Lane The Penguin Press.

Report Palestinian Central Bureau of Statistics. Demographic and Social consequences of the Separation Barrier on the West Bank. April, 2004.

Sharp.Gene.(1973). **The Politics of Nonviolent Action**. Boston,Ma02/08 .Extendeng Horizon Books Porter Sargent Publishers.

Walts، Kenneth N.. (1965). **Man The State And War**. New York: Columbian University Press..